



الشباب والمشاركة في الحياة العامة والسياسية



5 ضيف العدد

السيدة سندس قربوج

10 ملف العدد : التمكين الاقتصادي للمرأة، رهان لا بد من كسبه

الشباب التونسي : حضور لافت رغم هيمنة الشيوخ

حوارات

أسماء بونوح

شهادات

نور الهدى بلار

جاسر عيد

فاطمة الزهراء الوسلاتي

تحقيق

الشباب والمشاركة في الحياة العامة والسياسية

ريبورتاج

مشاركة الشباب في الحياة العامة والسياسية... هل ترتقي إلى ظاهرة اجتماعية تستوجب الطرح ؟

30 زوم على حدث

اليوم العالمي لمناهضة جميع أشكال العنف ضد المرأة

39 دراسة

ورقة بحثية حول رفع التمييز ضد الأم في تسيير شؤون الأبناء
القصر

على مواقع الويب

الشباب والمشاركة في الحياة العامة والسياسية

الحياة الجمعياتية

جمعية تحدي

الجمعية الوطنية للباحثين الشباب في التاريخ

نساء في الذاكرة

بشيرة بن مراد

ثقافة

الأشكال التعبيرية الجديدة في الثقافة التونسية، ذاك الفعل

الصادم

الكريديف يقرأ لكم

من مناضلات مدينة المنستير، فاطمة تريمش

أصداء الكريديف

ندوة لتقديم النتائج النهائية لمشروع قاعدة البيانات حول الجمعيات المتدخلة في مجال تكافؤ الفرص بين الجنسين في تونس

شباب تونس لوحة سيفسائية، يختلفون في الرأي ولا يتخالفون في حب تونس

الدورة التدريبية للصحافيين حول الإنتاجات الإعلامية باعتماد مقارنة النوع الاجتماعي في مجال المشاركة الاقتصادية للمرأة

مجلة الكريديف

العدد 47

دورية يصدرها

مركز البحوث والدراسات والتوثيق والإعلام حول المرأة
الكريديف

المديرة المسؤولة ورئيسة التحرير

رشيدة التليلي السلاوتي

رئيسة التحرير المساعدة

سنية زكري عميرة

فريق التحرير

حنان شقرون

سلاف بن فريخية

منيرة رزقي

كوثر قويدر

عزة برنجي

وليد البدروني

سنية زكري عميرة

تصميم الغلاف

إيناس الماطري

التصميم والإعداد الفني

سارة بن عمارة

صورة الغلاف

آزر منصري

الكريديف

شارع الملك عبد العزيز آل سعود

نمط فرحات بن عافية - 2092 المنار II

الهاتف : 71 88 57 17 / 71 88 53 22 (216)

الفاكس : 71 88 74 36 (216)

البريد الإلكتروني :

directeur.general@credif.rnrt.tn

موقع الويب :

www.credif.org.tn

ISSN : 0330 7379



رشيدة التليلي سلاوتي

تتسم المرحلة الانتقالية التي تعيشها تونس اليوم بعد ثورة 14 جانفي 2011، بتراكم القضايا السياسية والاجتماعية والاقتصادية المطروحة، وهي قضايا تتداخل في معظمها من عديد الجوانب.

إلا أن طبيعة المرحلة وخصوصيتها السياسية، لا يجب أن تلهينا عن مسائل لا تقل أهمية ولا بد أن تدرج ضمن أولويات المرحلة ألا وهي تركيز الانتقال الديمقراطي الذي بدوره لا يستقيم مستقبل هذا الشعب وخاصة في مستوى ركيزته الأساسية وهي الشباب .

فالكل يعلم أن شباب تونس كان له دور طلائعي في اندلاع الثورة وهو دور ساهم في تغيير الصورة النمطية التي طبعت الشباب التونسي قبل الثورة.

هذه الفئة بما تشكله من ثقل عددي، وما تتسم به من حماس، وقدرة على الخلق والإبداع وعلى التأثير والفاعلية، لها الاستحقاق الكامل والمشروعية أن يكون لها مكانة أوسع في الحياة السياسية والعامة للبلاد، وحق لها في أن تتوفر لها الظروف الملائمة ووسائل التأطير حتى تكون مشاركتها فاعلة في إنجاح المسار الانتقالي والديمقراطي في بلاده.

و قد أنجز الكريديف بالتعاون مع هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين برنامجا من أجل دعم مشاركة الشباب في الحياة العامة والسياسية من خلال دورات تدريبية ينظمها لفائدة الشباب تحت شعار «شباب ونشارك».

مسألة ضمان حماية حقوق الإنسان هي أيضا من التحديات الأساسية لهذه المرحلة، وحقوق المرأة هي جزء لا يتجزأ من حقوق الإنسان، حيث كانت المرأة شريكة فعالة في الثورة وكانت حاضرة بكثافة في كل مراحلها وواجهت تحديات عظمت بعد الثورة، إذ وجدت مكاسبها محل تشكيك ووجدت نفسها تدافع عن مكتسباتها حين ارتفعت بعض الأصوات مشككة في مشروعية هذه المكاسب، ولكن النساء التونسيات، واصلن كفاحهن من أجل دسترة حقوقهن، وإذ أكد الدستور اليوم تلك إلا أن ذلك لن يكون دون العمل على تغيير العقلية والعمل على تغيير الصور النمطية السائدة تجاه المرأة

عديد من الظواهر الخطيرة لازالت تهدد وضع المرأة اليوم وتستوجب معالجتها تكاثف الجهود وإتحادها من أجل تحقيق المكانة المرموقة التي نريدها للمرأة، وهو ما حدى بتونس إلى الانخراط في المنظومة الدولية لمناهضة العنف ضد المرأة ووضعها لإستراتيجية وطنية من أجل مكافحة هذه الظاهرة، والعمل على وضع قانون إطار يحمي المرأة من العنف، فضلا عن إنطلاق الكريديف في إنجاز دراسة حول العنف المسلط على النساء في الفضاء العام بهدف تحليل الظاهرة ورفع توصيات لأصحاب القرار من أجل وضع الأطر القانونية المطابقة دون أن نغفل مجهودات المجتمع المدني في هذا الصدد.

إن هذه الجهود المبذولة على أهميتها لا بد أن تكتف وتتكاتف ولا بد أن تعمل مختلف الاطراف الفاعلة في المجتمع من أجل معالجة الظواهر التي لازالت تعرقل

بطء شديد في التعاطي مع إرث الانتهاكات



سندس قربوج الرئيسة السابقة لمنظمة العفو الدولية فرع تونس

وتونس تعيش على وقع الاحتفاء بذكرى الإعلان العالمي لحقوق الإنسان إرتأت مجلة الكريديف مصافحة السيدة سندس قربوج الرئيسة السابقة لمنظمة العفو الدولية مكتب تونس

حول ملف الحريات، وحقوق الإنسان بتونس بعد الثورة، ضيفة العدد تقدم رؤيتها للأوضاع وتوضح عديد المسائل في مجال حقوق الإنسان

أصدرت منظمة العفو الدولية سنة 2012 تقريرها تحت عنوان «خطوة إلى الأمام خطوتان إلى الوراء» واعتقد أن هذا العنوان يلخص وضعية حقوق الإنسان بعد الحراك السياسي الذي شهدته بلادنا في 14 جانفي لأن مجال حقوق الإنسان هو من المجالات التي لها إرث ثقيل من الانتهاكات وعليه فإن من واجب السلط حاليا التصدي لهذا الإرث وعدم تكرار الانتهاكات،

لا تزال ملفات الحريات والحقوق العامة في تونس بعد الثورة محل رصد ومتابعة من جانب المنظمات الإقليمية والدولية المختصة كيف تقيم منظمة العفو الدولية في هذا السياق الأوضاع في بلادنا وكيف تقدم المشهد العام للحقوق والحريات بعد الثورات العربية ؟

من الخطير أن نعتقد أن تحقيق العدالة الانتقالية يمكن أن يحصل من خلال التعويضات مهما كان نوعها لأنها منظومة متكاملة تقوم على مراحل محددة ومضبوطة وهو ما أثبتته عديد التجارب العالمية في مجال العدالة الانتقالية.

ولا ينفصل عن بقية الحقوق أما الواجب الثالث فهو العمل على تفعيل الإجراءات الضامنة للتمتع بحقوق الإنسانية وما نلاحظه بعد 14 جانفي هو أن هياكل الدولة لم تعد تقوم صراحة بانتهاكات أي أنها وفرت قدر المستطاع واجب الاحترام لكنها أغفلت الحماية بتفعيل الإجراءات اللازمة والضرورية لضمان حقوق الإنسان مثال ما حصل في مسيرة 9 افريل 2012 وأحداث العبدلية

والاعتداءات على الإعلاميين بالضرب وتعدد حملات التكفير والتشويه والثلث ونحن نعتبر أن هذه السلوكيات المتكررة والمستمرة يمكن أن تعيد تكريس واقع عدم المساءلة والإفلات من العقاب وهو ما نستنكره بالأساس لأنه من الأسباب الرئيسية التي قام من أجلها الحراك الاجتماعي.

ولكن رغم هذا المشهد القاتم ألا تعتقدون أن نشاط فرع المنظمة في تونس يشكل ضربا من ضروب الانتصار لحقوق الإنسان خاصة أنها منعت لسنوات من ممارسة نشاطها على التراب التونسي ؟

نشأ الفرع التونسي للمنظمة في البداية في إطار السرية وحصل على الترخيص منذ أكثر من 30 سنة وقد نشط بعد 7 نوفمبر طيلة سنتين بطريقة شبه عادية إلى غاية أواخر 1989 حيث تعرض مثل باقي منظمات المجتمع المدني إلى حصار شرس منعه من النشاط الميداني ومن القيام بدوره المتمثل أساسا في رصد انتهاكات حقوق الإنسان والتنديد بها مع النشاط في مجال التربية على حقوق الإنسان وفي مواجهة ذلك إرتأت المنظمة العالمية ألا يشغل الفرع التونسي بصدد الوطن وهو خيار ينسحب على جميع الفروع التي تنشط في ظل النظم الدكتاتورية حفاظا على حيادها وعلى سلامة مناضليها ورغم ذلك استطاع الفرع طيلة 23 سنة أن ينشط قدر الإمكان في إطار عمل شبكي مع بعض المنظمات الأخرى على ملف حقوق الإنسان في محليته وعالميته ولكن انطلاقا من إحداث ديسمبر 2010 اهتمت المنظمة بالوقائع الحاصلة من 17 ديسمبر إلى بداية جانفي 2011 وقد تحول فريق بحث إلى تونس صبيحة يوم 14 جانفي وتوج هذا البحث بوثيقة أسميناها «أجندا من أجل التغيير» احتوت على 10 توصيات تضمن حقوق الإنسان هذا البيان اعتبرناه نقلة نوعية في

وبالنسبة لنا داخل المنظمة فإن الحل لا يمكن أن يكون سوى عبر إنصاف ضحايا العهد السابق والسهر على عدم ارتكاب الأخطاء وللأسف الشديد لاحظنا أنه لم يتم القطع نهائيا مع انتهاكات حقوق الإنسان سواء على مستوى التشريعات أو على مستوى الممارسة حيث إن الصفة التي يمكن أن نطلقها على طريقة التعامل مع ارث الانتهاكات هو البطء الشديد واكبر دليل على ذلك هي طريقة التعاطي مع ملف الشهداء والجرحى

والأكيد أن كل التونسيين يتطلعون إلى القطع مع عقود الإساءة والتعذيب وضروب من الظلم الاجتماعي والاقتصادي التي تركت بصمتها على المستوى الفردي لكن الأهم أنها طبعت الشخصية الجماعية في تونس ولذا فإن القطع مع ارث الانتهاكات والتجاوزات لا يتم إلا عبر تمش شامل يبدأ بمرحلة الاعتراف بمكانة الضحايا ثم تعريف المعتدين ثم المسائلة والمحاسبة إذا ثبت الجرم وإذا استوفينا جل هذه المراحل يمكننا الحديث آنذاك عن إمكانية المصالحة لأن هنالك من يستوفي جميع المراحل ولكن رغم ذلك يجد صعوبة في التعويض النفسي وبالتالي تحقيق المصالحة ومن هنا فإن القفز على المراحل وعدم استيفاء هذا المسار والتمش لا يعين على التعايش وإعادة بناء الذات والمجتمع والقطع مع ارث الانتهاكات ومن الخطير أن نعتقد أن تحقيق العدالة الانتقالية يمكن أن يحصل من خلال التعويضات مهما كان نوعها لأنها منظومة متكاملة تقوم على مراحل محددة ومضبوطة وهو ما أثبتته عديد التجارب العالمية في مجال العدالة الانتقالية.

ولكنكم رغم دقة هذه المراحل استنكرتم التباطؤ في تمرير قانون العدالة الانتقالية وأوضحتم أن العديد من المتضررين خلال العهد السابق مازالوا يطالبون بكشف حقيقة اضطهادهم ومعاناتهم بالإضافة إلى التعويضات وطالبتهم بالتسريع في المرور من المسائلة إلى المحاسبة ثم المصالحة ؟

يتمثل واجب الدولة بالنسبة لمنظمة العفو الدولية فيما يخص حقوق الإنسان في تامين 3 واجبات وهي أولا عدم انتهاك حقوق الإنسان وثانيا واجب الحماية أي أنه لا يكفي ألا تقوم الدولة بالانتهاكات عبر هياكلها بل من واجبها أيضا توفير الحماية لأن حق المواطن في الأمن هو حق إنساني لا يتجزأ

في قضية اغتصاب أو اختطاف ونقصد هنا المواد 218 و 227 مكرر و 239 من المجلة الجزائية.

أشارت المنظمة في إحدى تقاريرها إلى أن عمليات التعذيب ما تزال في السجون التونسية ما هي مؤاخذاتكم بالنسبة لهذا الملف والحلول الممكنة له؟ كما طالبت المنظمة بالنسبة لقانون الإرهاب بتحديد مفهومه والتمييز بين الجريمة الإرهابية والجريمة الجنائية مع مراعاة مبادئ حقوق الإنسان في محاكمة المتهمين ما هي مؤاخذاتكم في هذا الملف؟

الملفت للنظر في مسألة التعذيب أن السلطة الحالية على خلاف النظام السابق الذي كان ينفي ممارسة التعذيب جملة وتفصيلا تؤكد وتعترف عبر أجهزتها على استمرار ضروب من الإساءة والانتهاك ولعل اكبر دليل على ذلك هي مسألة المجلس التأسيسي الأخيرة لوزارة حقوق الإنسان والعدالة الانتقالية ووزارة الداخلية حول هذه المسألة لكن هذا يبقى غير كاف بالنسبة لنا إذ أن عدم فتح تحقيقات جدية حول أحداث التعذيب المتكررة وانتزاع

الاعترافات وسوء المعاملة يشرع لاستمرارها في كنف عدم المساءلة والمحاسبة ولعل تزامن هذه الانتهاكات مع ما يشهده بلادنا من أعمال إرهابية تجعلنا نؤكد على ضرورة التعاطي مع ملف الإرهاب بطرق مختلفة إذ وجب تحديد مفهوم الإرهاب أولا لأن التعريف الحالي واسع وفضفاضا ويتيح لتجاوزات عدة كما كان حاصل في العهد السابق كما وجب العمل على توفير الضمانات القانونية أثناء المداهمات والإيقاف والاستجواب والمحاكمة بالإضافة إلى ضرورة حماية القضاة والشهود ولعل من بين الإجراءات الإيجابية في مراجعة قانون الإرهاب في الفترة الأخيرة هو أن أقصى عقوبة لمن ثبت عليه التورط في أعمال الإرهاب هي عقوبة مدى الحياة وأضيف في الأخير أن أعمالا من قبيل التحريض والنية في القيام بعمل «إرهابي» أو التفكير في ذلك يبقى بالنسبة لنا من خصوصيات المجلة الجزائية ولا يمكن أن يشملها قانون الإرهاب والتعاطي الخاطيء مع ملف الإرهاب بالنسبة لي يعد تأجيلا لأزمة ومؤسسا لمستقبل خطير للبلاد.

نشاط الفرع التونسي إذ انه مثل الخطوة الأولى في مجال العمل لصالح الوطن تلتها خطوات أخرى مثل تكثيف العمل العلمي الميداني على غرار إجراء دورات تدريبية في مجال التربية على حقوق الإنسان مع كافة أطراف المجتمع كما اشتغلنا على ملفي العدالة الانتقالية وصياغة الدستور وذلك عبر آلية الضغط وكسب التأييد وهو ما كان مستحيلا قبل تاريخ 14 جانفي إلا أن هذه المكتسبات لا يمكن أن تثبتنا على مواصلة الجهد من أجل السعي إلى تكثيف العمل على ترسيخ مبدأ التربية على الحقوق الإنسانية ورصد الانتهاكات في إطار مبدأ الحياد .

كل التونسيين يتطلعون إلى القطع مع عقود الإساءة والتعذيب وضروب من الظلم الاجتماعي والاقتصادي التي تركت بصمتها على المستوى الفردي لكن الأهم أنها طبعت الشخصية الجماعية في تونس ولذا فإن القطع مع ارث الانتهاكات والتجاوزات لا يتم إلا عبر تمسح شامل.

إذن قامت منظمة العفو الدولية إبان الحراك الاجتماعي بالاقتراح على الأحزاب السياسية ومنظمات حقوقية وإنسانية نقاط من أجل ضمان حقوق الإنسان في تونس كيف تفاعلت معكم هذه الجهات وكيف تقيمون هذا المشروع وما هي أبرز التحفظات الصادرة بشأنه ؟

لا بد من الإشارة بادئ ذي بدء أن بيان المنظمة تقدمت به آنذاك إلى

116 حزب سياسي التي ترشحت لانتخابات 23 أكتوبر 2011 حتى يلتزموا بدسترة النقاط الواردة فيه والمتعلقة بالحقوق الإنسانية التي يفتقر إليها قانون الدستور التونسي وتتمحور هذه التوصيات إجمالا في إصلاح المنظومة القضائية والأمنية والقضاء على التعذيب واحترام حرية التعبير والقضاء على أشكال التمييز المسلط على المرأة والإلغاء التام والفعلي لعقوبة الإعدام وغيرها من الحقوق الأساسية وقد كان رد الفعل مختلفا حسب الأحزاب إذ وافق العديد منها على محتوى البيان دون تحفظ وامتنع البعض الآخر عن التوقيع تماما ولكن الملفت للنظر أن عديد الأحزاب التي وقعت على البيان تحفظت على 3 نقاط فقط وهي إلغاء عقوبة الإعدام وإلغاء أشكال التمييز والعنف المسلطين على المرأة ولعل التحفظ على مسألة العنف المسلط على المرأة راجع لمطالبتنا بسن قانون يتصدى للعنف ضد المرأة بما فيه العنف المنزلي والاغتصاب الزوجي بالإضافة إلى مطالبتنا بإلغاء الإحكام التي تنص على إسقاط الدعاوى بإلغاء العقوبات إذا سحبت الزوجة المعتدى عليها شكواها أوفي حالة الزوج المغتصب

عرفت مطالبة فرع منظمة العفو الدولية بتونس بالتخلي نهائيا عن حكم الإعدام ردود فعل عديدة وأحيانا شرسة كيف تعاملتم معها؟

تستند فلسفة إلغاء عقوبة الإعدام على عدة مبادئ أهمها أن الحق في الحياة بالنسبة لنا مقدس، ثم أننا نعرف الإعدام على أنه أقصى درجات التعذيب فلا يعقل بالتالي ألا تلغى عقوبة الإعدام في حين أن تونس صادقت منذ الثمانينيات على الاتفاقية العالمية لإلغاء التعذيب بالإضافة إلى ذلك تستند مبرراتنا لإلغاء هذه العقوبة على 3 نقاط أساسية أولها أنها

لا تردع المعتدين بدليل مثلا علوم الإحصاء التي أثبتت أن نسبة الجريمة لم تتراجع في البلدان المطبقة لعقوبة الإعدام ثم إن الإعدام لا يوفر للضحية أو لعائلتها التعويض النفسي المطلوب بل إن عديد الدراسات أثبتت أنه لا يعدو أن يكون سوى مجالا لتعميق الأزمة النفسية التي تعاني منها عائلات الضحايا كما أن التعويض النفسي لا يحصل إلا عبر سيرورة نفسية متكاملة والنقطة الأخيرة في مبرراتنا تستند إلى أن إلغاء عقوبة الإعدام لا يتنافى مع الشرائع السماوية واختلفنا مع

التمسكين بالإعدام من هذه الزاوية لا يعدو أن يكون مسالة قراءات وتأويلات للنص الديني إذ يمكن الاعتماد على مفاهيم العفو والتسامح والدعوة الى التجاوز عن الإساءة التي أسست لها الشرائع السماوية ثم أن القصاص كمفهوم ديني ليس مرادفا للإعدام لان الإعدام يعرف بأنه قتل بدم بارد مع سبق الإضرار من طرف الدولة والدولة من واجبها الحماية والسهر على احترام الحق في الحياة ولعل المؤسف أثناء حملات كسب التأييد من أجل إلغاء عقوبة الإعدام هو أن بعض المنادين بالتراجع على وقف التنفيذ الذي يعتبر مكسبا منذ 1991 هم ممن اكتتوا بنار حكم الإعدام وعملت المنظمات الحقوقية عامة ومنظمة العفو الدولية بصفة خاصة على حمايتهم من تنفيذ هذه العقوبة .

لقد أكدتم في عديد المناسبات أن هناك تضيقا على حرية التعبير كيف تعاملتم مع جملة التجاوزات المسجلة في هذا الباب منذ اندلاع الحراك الاجتماعي في بلادنا ؟

عملت منظمة العفو الدولية منذ نشأتها على حماية حرية التعبير وحرية المعتقد والضمير وقد قامت الانتفاضة الشعبية في 14 جانفي 2011 على مبادئ من أهمها ضمان حرية التعبير والكرامة الإنسانية وهو ما دفعنا للدفاع بكل إصرار عن هذه القيم التي تعرضت للأسف لعدد التضييقات ونذكر عل سبيل المثال احد أهم هذه الملفات وهو ملف جابر الماجري الذي حوكم ب7 سنوات سجن مع النفاذ بناء على لائحة تهم من بينها التعدي على المقدسات بالأفعال والأقوال وتعكير الصفو العام وذلك اثر نشره لنص على شبكة الانترنت وموقفنا من هذه القضية يستند أساسا للمرجعية الكونية لحقوق الإنسان وللإعلان العالمي الصادر في العاشر من شهر ديسمبر 1938 الذي يتضمن في فصوله التأكيد على حرية المعتقد وحرية الضمير والحق في اعتناق الديانات كما أن الفصل بالنسبة لنا هو المناداة للعنف والتحرير عليه وهو ما لم يقم به جابر الماجري.

المؤسف أثناء حملات كسب التأييد من أجل إلغاء عقوبة الإعدام هو أن بعض المنادين بالتراجع على وقف التنفيذ الذي يعتبر مكسبا منذ 1991 هم ممن اكتتوا بنار حكم الإعدام وعملت المنظمات الحقوقية عامة ومنظمة العفو الدولية بصفة خاصة على حمايتهم من تنفيذ هذه العقوبة.

طالبت المنظمة من المجلس الوطني التأسيسي التنصيص

على حرية الإعلام في الدستور

الجديد هل تعتبرين أن «إعلام العار» شعار ترفعه جهات أم انه حقيقة تحتاج إلى عقلية مغايرة ولماذا اعتبرتم السلطات الحاكمة ناكثة الوعود في هذا الباب؟

يعتبر جل الموجودين صلب هياكل الدولة من معارضي النظام السابق الذين سلطت عليهم مظالم عدة وارتقوا إلى هذه المراتب بفضل الحراك الشعبي الذي قامت به شرائح غير مسيسة من كل الطبقات الشعبية في البلاد ولقد تضمنت البرامج الانتخابية المطروحة قبل انتخابات 23 أكتوبر 2011 وعودا جملة بالقطع مع منظومة السابقة والإطاحة بالممارسات الجائرة التي أدت إلى انتفاضة التونسي والإطاحة بالنظم السابق إلا أن الممارسة أثبتت بعد ذلك أن الترسانة القانونية التي كان يعتمد عليها بن علي للتضييق على الحريات وللتنشفي من معارضييه مازالت سارية المفعول والأمثلة على ذلك عديدة مثل المادتين 121 و226 من قانون العقوبات التي تجزمان التعبير باعتباره يشكل تهديدا للصفو العام والأخلاق الحميدة والقيم المقدسة واللذان تم تسليطهما على بعض المدونين

وتكوينهم الأساسي والمستمر وعبر المنظومة القانونية من خلال مراجعة النصوص التمييزية والمنظومة الأمنية لتفادي سوء التعامل مع ضحايا العنف والمنظومة الصحية التي يمكن أن تكون ملاذا لضحايا العنف بالإضافة لدورها الوقائي والتحسيبي على صعيد الصحة الجسدية والنفسية والجنسية واختتم بأهمية دور الإعلام الذي يبقى الوسيط الأهم نظرا لنفاذه لكل شرائح المجتمع واعتبر ان الخطاب الإعلامي العنيف التمييزي يشكل اكبر خطر في التأسيس لظاهرة تبرير العنف والتسويق له وفي إطار تعاط شامل مع هذه الظاهرة يمثل رجال الدين وسيطا لا حياد عنه في ظل التأويلات المتشددة والتحريفية للنصوص الدينية والأكد أن الخطاب الديني المستنير يمكن أن يلاقي رواجاً وقبولاً في الوجدان الشعبي وقد لمست ذلك بالممارسة خلال أنشطة ميدانية تكوينية تدريبية مع الوعاظ والائمة يتعاملون مع شرائح شعبية تلجا لهم إما بفض نزاعات أسرية أو في إطار استشارات دينية تمس واقعهم اليومي ولقد أثمر عملنا مع هذه الفئة - في إطار عمل جمعية نسوية - نتائج مرضية لابد من تطويرها فالتعاطي الشامل مع ظاهرة العنف لا يمكن أن تكون اقصائيا أو يغفل أي فاعل في المجتمع .

يمثل رجال الدين وسيطا لا حياد عنه في ظل التأويلات المتشددة والتحريفية للنصوص الدينية والأكد أن الخطاب الديني المستنير يمكن أن يلاقي رواجاً وقبولاً في الوجدان الشعبي فالتعاطي الشامل مع ظاهرة العنف لا يمكن أن تكون اقصائيا أو يغفل أي فاعل في المجتمع .

قمت مؤخرا في إطار برنامج تدريبي ينظمه مركز الكريديف حول الشباب والمشاركة ف الحياة العامة والسياسية بالتعاون مع هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين حول تكوين مجموعة منهم ما هو الانطباع الذي يمكن أن تسجله في هذا السياق؟

الملاحظ أن هذه الدورات على غاية من الأهمية والثراء من حيث التفاعل مع المشاركين إذ أن عملية المشاركة في الشأن العام التي صارت حتمية اثر التغيرات الأخيرة لابد أن تكون مدروسة وممنهجة حتى لا تصبح صورية ومجرد شعارات جوفاء ولعل مشاركتي في ذلك عبر العمل على محور اعتبار الذات لدى الشباب من باب قناعتي بان الناحية النفسية مؤسسة للمشاركة الناجحة وإيماني بدور هذه الشريحة العمرية دفعني للتفكير بجدية في تخصيص جهد ووقت اكبر للعمل في مجال التواصل مع الشباب من ناحية وفي محور الحقوق الجنسية والإنجابية لأنها تبقى الموضوع المسكوت عنه الذي يجب الخوض فيه بصفة علمية وحرفية.

حاورتها كوثر قويدر

والمبدعين ومن الأمثلة التي تشكل تراجعا عن التزامات الدولة والوعود التي قطعها ساستنا على أنفسهم ملف تسليم البغدادي المحمودي إلى بلد يطبق عقوبة الإعدام ويعاني من انفلات امني خطير بالإضافة لتقديم مدنيين لمحاكم عسكرية مثل أيوب المسعودي الذي حوكم بموجب المادة 98 من قانون القضاء العسكري لذا اعتبر تقرير منظمة العفو الدولية لسنة 2013 أن السلط الحالية لم تلتزم بوعودها تجاه المواطنين.

تعد حقوق المرأة جزء لا يتجزأ من حقوق الإنسان ما هي حسب رأيك النقائص التي لا تزال تشهدها القوانين التونسية في مجال حقوق المرأة ؟

ينطبق على وضع المرأة في تونس حسب رأيي المقولة الشعبية «داخله في الحركة خارجة من التركة» فالمتأمل في الأمس القريب يلاحظ أن الرصاص لم يميز بين المرأة والرجل في أحداث الحراك الاجتماعي إذ دفعت البلاد ضربيتها من النساء والرجال في صفوف الشهداء والجرحى والغريب أن التمييز في القانون وفي الممارسة على وجه الخصوص ظل مسلطا على النساء إذ رفضت حكومة ما بعد الثورة توصية قدمتها آلية

الاستعراض الدولي الشامل التي تقضي بإلغاء القوانين التي تنطوي على تمييز فيما يتعلق بالميراث وحضانة الأطفال وتم الحفاظ على تدابير تمييزية أخرى منها إفلات للمغتصب من العقاب عن طريق الزواج من ضحيته ومعالجة هذا الوضع لا تقع إلا ضمن سن قانون شامل لمناهضة جميع أنواع العنف والتمييز المسلطين على المرأة .

كأخصائية نفسية أكدت على أن التحسيس والتصدي لظاهرة التمييز والعنف ضد المرأة ينطلق من داخل المنظومة الدينية وأشرت إلى أن دور الوعاظ والأئمة هام جدا باعتباره حق تؤكده مختلف النصوص الدينية إلى أي حد يمكن اعتماد الخطاب الديني في ظل التراجع في رفع التحفظات على اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة ؟

معالجة ظاهرة العنف والتمييز ضد المرأة تشمل وجوبا المنظومات التعليمية عبر مناهج التدريس وانتداب المدرسين

الشباب التونسي والفعل السياسي



شباب... ونشارك

حضور لافت رغم هيمنة «الشيوخ»

بقلم منيرة رزقي

وفضاءات التسلية وهو ما يفسره بعض الباحثين بكونه شكل من أشكال التعويض عن التجاهل الذي تمثله السلطة إزاء شبابها.

وتجاوز الشباب مرحلة العزوف عن الإسهام أو الانخراط في السياسة إلى درجة المقت والنفور شبه النهائي من السياسة معتبرا ما يحدث على الساحة السياسية حالة من « التمسرح » يتقاسم الأدوار فيها حزب حاكم وأحزاب كرتونية وهي سمة الأنظمة الدكتاتورية .

وتعود حالة العزوف عن الفعل السياسي إلى الاعتقاد بعدم جدوى هذه الممارسة في ظل نظام ديمقراطي يقوم على الحكم الفردي المطلق وقمع الحريات واضطهاد أصحاب الرأي وكذلك يفسر بالتخوف من الملاحقات ومن السجون وجلب المتاعب للعائلات إلى جانب الخوف من التهميش والبطالة.

هكذا إذن بدت وضعية الشباب التونسي في خريف النظام الدكتاتوري وهي وضعية تهميش وتدجين شكلت ملامح الإستراتيجية المحكمة التي انتهجها الفاعل السياسي حتى يعطل طاقة الشباب وقدراته ويبقيه خارج إطار الفعل السياسي وبالتالي خارج الانجاز والتأثير.

فالفاعل السياسي ادرك بدهائه الفطري ان الشباب طاقة فعالة إذا ما أقحمت في الحقل السياسي يمكنها ان تقلب الموازين لصالح تصور مغاير للعملية السياسية وهذه الفئة المدججة بالحماس والرفض يمكنها قطعاً ان تؤثر في مسار الوقائع وان تصنع أفقا مختلفا.

فالنسق السياسي الذي تأسس على الدكتاتورية رؤية وفكرا وممارسة نظر لها شيوخ كانت مصلحتهم تقتضي ان يكون النظام القائم حاملا لتلك المواصفات بهدف التمتع

يقول روجر هارت في تعريفه للانخراط في الفعل السياسي «يشير الى عملية تقاسم القرارات التي تؤثر في حياة الفرد، انها الوسيلة التي من خلالها تبني الديمقراطية والمعيار الذي يجب ان تقاس الديمقراطية على أساسه»¹.

وبهذا المعنى فإن الإسهام في الفعل السياسي يعد سمة من سمات المجتمعات الديمقراطية التي تنخرط مختلف الفئات والشرائح فيها في الشأن السياسي بمختلف أشكاله بدء من النشاط البلدي وصولا الى رئاسة الجمهورية، غير أن هذه ليست حالة مجتمعاتنا التي يبدو فيها المشهد مختلفا ومن هذا المنطلق نتساءل عن دور الشباب التونسي في رسم ملامح المشهد السياسي لاسيما وقد كان هو وقود الثورة وشعلتها؟

ولعله من المهم في البدء الإشارة إلى أن الشباب التونسي قد عاش ما يربو على ربع قرن عزوفا مطلقا عن السياسة وسمه البعض بـ «الطلاق».

وقد غذته طبيعة النسق السياسي القائم على منطق وعقلية الحزب الواحد والحكم المطلق.

ووفق الإحصائيات الرسمية فإن المشاركة السياسية للشباب التونسي في زمن الدكتاتورية تجاوزت 70 بالمائة وهو رقم مفزع حقا وقد بينت الدراسات ان هذه النسبة من الشباب لم تكن معنية من بعيد ولا من قريب بالشأن السياسي فلم تكن تسهم في الفعاليات والأنشطة ولم تكن متابعة أيضا بشكل متصل للوقائع والأحداث السياسية وتتعاظم مع حقل السياسة بكثير من عدم الاكتراث بل لوحظ انه ثمة انخراط كبير بالمقابل في مجالات أخرى كالرياضة

1. Roger A Hart, *Participation is the fundamental right of citizenship*, Unicef innocent Essays, vol 4

إذن تقوضت هذه الصورة بشكل نهائي لصالح صورة جديدة ناصعة برزت ملامحها من خلال البلاء الحسن الذي أبلاه الشباب الذي شكل وقود الثورة وشعلتها وهديتها. وتجلي ذلك من خلال الحضور المكثف والبارز لهذا الشباب في المظاهرات التي أدت إلى كنس رأس النظام وكذلك من خلال عدد الشهداء والجرحى الذي كتبوا ملحمة الثورة التونسية بدمائهم، وكذلك الشأن بالنسبة إلى المدونين الشباب الذي نقلوا وقائع القتل المعلن إلى العالم من خلال توظيف وسائل الاتصال الحديثة والفضاءات الافتراضية للتعريف بما يحدث.

وتجلت هذه الصحة الشبابية من خلال انخراط عفوي بشكل كلي ولا مشروط في الفعل السياسي توضحت معالمه من خلال الحضور المكثف في التظاهرات والفعاليات التي شهدتها بلادنا.

وأیضا من خلال تأثیر المنابر السياسية والانخراط في الجمعيات والأحزاب بل وتأسيس بعضها وكذلك من خلال قيادة بعض التحركات إذ شكل الحضور الشبابي ملمحا أساسيا من ملامح الحراك السياسي والاجتماعي الذي تعيش على إيقاعه تونس منذ الثورة.

تقويض الصورة النمطية للشباب والبحث عن الذات من جديد

والآن وبعد سنتين من أول انتخابات ديمقراطية تشهدها تونس المعاصرة تلك الانتخابات التي بشرت بـ «عصر جديد» ورغم هذه الظاهرة الصحية فإن تأثير الشباب في المشهد السياسي لا زال دون المأمول كما يذهب إلى ذلك عديد الخبراء والمحللين وحتى الشباب أنفسهم.

إذن نحن أمام جيل جديد متمكن من أدوات ومفردات لم تحظ الأجيال السابقة بها على غرار امتلاكه زمام وسائل الاتصال والتكنولوجيا الحديثة ولوجه العالم الافتراضي بأيسر السبل، جيل كلمة السر عنده هي لفظة «الشعب يريد» - يستقيها بوعي أو من لا وعيه من «إرادة الحياة» للشاعر الخالد الشابي.

لقد كانت الثورة التونسية «بشارة» و«وعدا» للشباب فالحرية المستردة والكرامة المستعادة كانتا صرخة الشباب المدوية التي تردد صداها في أرجاء الدنيا

وبهذه الأدوات امتلك هذا الشباب استحقاقات الحضور والفاعلية واكتسب مشروعيتها لكن مع الأسف لازلت هذه المشروعية منقوصة بشكل كبير ولا زالت الفاعلية دون المأمول في ظل هيمنة واضحة لـ «الشيوخ» على المشهد

منه والمحافظة على الامتيازات القائمة على أساس الولاء والمحسوبية والزبونية وهي كلها خصائص الأنظمة الشمولية التي تتغذى من وجود فئات تحافظ على منافعها ومصالحها الشخصية وهو ما يجعلها تهادن في سبيل ذلك وهذا عادة ما لا تضمنه الفئة الشابة الراضة بطبعها للسائد والثائرة على القوالب الجاهزة والأفكار التقليدية والأنظمة الأبوية الكليانية.

ولنا في التاريخ عبرة فكثيرة هي الثورات التي تغذت من روح الشباب وحماسه وكان الشباب دوما طلائعيا على مستوى الفكر والممارسة.

واعتبارا لهذا أدرك الفاعل السياسي في زمن الدكتاتورية خطورة الشباب على سلطته ونفوذه وهو ما جعله يستميل البعض من خلال تمكينهم من بعض الامتيازات كما كان حاصلًا لدى بعض الطلبة المنضمين للحزب الحاكم وشعبه أو عن طريق إقصاء البقية وتهميشهم حينًا وتدجينهم وإلهائهم بسفاسف الأمور أحيانا أخرى من خلال فتح فضاءات التسلية والترفيه السطحي والتكثيف منها على حساب الثقافة الجادة والفكر النقدي والبحث العلمي الذي يؤسس لمجتمع متوازن يقوم على دور مركزي للشباب يتكامل فيه مع باقي أدوار الفئات الأخرى.

والحقيقة أن الفاعل السياسي قد حقق نجاحا كبيرا في هذه «المهمة» من خلال تدمير ممنهج للتعليم لضرب القدرات الفكرية والذهنية للشباب ولإضعاف فاعلية المؤسسة التربوية وتحجيم الأدوار الموكولة إليها إلى جانب العمل على عزل الجامعة عن محيطها الاجتماعي حتى لا تكون مركز إشعاع يؤثر في المجتمع وأداة للتنوير والتثقيف وهو ما جعل جل الباحثين ترقد بحوثهم على أهميتها في رفوف المكتبات الجامعية ولا تستفيد منها باقي فئات المجتمع ولا تفعل فعلها في الإنسان التونسي الذي هو محور العملية التعليمية وأداتها وتطوير قدراته هو هدفها الأسمى.

لكن كيف عصفت الثورة بهذا المشهد؟؟؟؟؟؟؟؟؟؟

لعل الحراك السياسي والشعبي الذي ولد من رحم الثورة لا يخفى اليوم على احد نراه ونلمسه في كل مظاهرات معيشنا اليومي.

فكما شكلت الثورة تحولا عميقا وجذريا عصف بعديد المفاهيم قوضت أيضا أسس الأفكار الماقبلية التي كانت النخبة تحملها عن الشباب في صورته المدجنة السلبية ذاك الشباب الذي كانت تراه مهمشا فاقدا للأهلية.

السياسي التونسي.

ورغم المشروعية التاريخية والنضالية لهؤلاء الشيوخ الذين يؤثثون غالبية المشهد السياسي ويؤثرون فيه سلبا وإيجابا إلا أن الحاجة إلى دماء شبابية تضخ في هذا المشهد باتت أمرا محتوما خاصة بعد انخراط الشباب العفوي والفاعل في الشأن السياسي وبالتالي فإن تشريكه في صنع القرار استحقاق تفرضه الأحداث والوقائع.

إذ لا بد من فتح المجال وإيجاد فرص حقيقة لهذا الشباب حتى يكون فاعلا حقيقيا في السياسة التونسية ولا يقتصر دوره على القواعد التي تشكل الأحزاب السياسية أو كاحتياطي انتخابي مفترض أو بمثابة جمهور لمظاهرات التأييد أو الرفض الشعبي يتم تحريكه عند اللزوم.

فرهانات المستقبل والتحديات التي تواجهها بلادنا وهي تسعى متعثرة إلى تأسيس بناء ديمقراطي على أنقاض دكتاتورية شرسة تقتضي أن يلج الشباب الحقل السياسي من بابه الكبير وأن يصنع حلمه أو أسطوره الشخصية من خلال الإسهام الفاعل في صنع مصير هذا البلد.

ولابد لهذا الغرض من البحث عن صيغ وأطر تشريعية تسهل للشباب الانخراط الفاعل في الحياة السياسية كذلك تمكنه من فضاءات للتأهيل والتدريب في الشأن السياسي ومساعدته على تجاوز صعوبات الحياة اليومية وحمايته من البطالة والفقر والجهل.

لاسيما ونحن نلحظ اليوم تفاقم عديد الظواهر اليائسة على غرار الهجرة السرية وفقدان الأمل وانسداد الأفاق وهو ما يجعلنا نعمل جاهدين على توظيف طاقات الشباب في ما يسهم في رقي وتقدم وطننا الذي يبحث عن نفسه اما نفاقم عديد الأزمات.

فتيات تونس والغياب القسري عن الفعل السياسي

إذا كان الفاعل السياسي قد اسقط من حساباته دور الشباب عموما بل سعى إلى توظيفه لخدمة الأغراض والأجندة المخصوصة دون مراعاة لمصلحته ولانتظاراته وهو ما جعل الهيمنة المطلقة للشيوخ الذين يقودون المسار الانتقالي ويتحكمون في كل الوقائع في الأحداث وهم بذلك يحيكون مسار تونس المستقبل فإن فتيات تونس هن الأكثر تأثرا من هذه الوضعية باعتبار الغياب القسري الملحوظ لهن على المشهد السياسي الراهن باستثناء بعض الوجوه التي تبرز من حين لآخر في بعض الفعاليات والتي يظل دورها

محدودا ومحددا من قبل الساسة المخضرمين الذين يسطرون الأدوار والمصائر فإن لا وجود يذكر للنساء عموما والفتيات خصوصا في العملية السياسية التي تتجلى ذكورية بامتياز وفي عمر الشيخوخة أيضا.

فاذا كانت الجامعات هي إحدى كبرى الحواضن لفئة الشباب التونسي فإن النسب المئوية للفتيات فيها وفق المصادر الرسمية تبدو كبيرة بل تتجاوز نسب الذكور في أحيان كثيرة ولاسيما في تخصصات دراسية بعينها لكن الحضور المؤث في المحافل الطلابية وفي النقابات وغيرها يبقى محتشما ودون المأمول وغير مؤثر على الإطلاق لا عدديا ولا على مستوى الفاعلية وكأنه قدر على الفتيات أن يكن في المرتبة الثانية في الحقل السياسي إن لم نقل تجاوزا في المرتبة الأخيرة.

ورغم أن الملاحظ للمحافل والمظاهرات التي كثيرا ما تجوب شوارعنا للتعبير عن الرفض والاحتجاج أو الدعم والمساندة يلمح الوجوه الانثوية حاضرة بشكل لافتا وتحديدا من الشابات سواء من المتسيسات أو من اللاتي ينخرطن بشكل عفوي للتعبير عن أنفسهن وهن يعشن تخوفا حقيقيا من ضياع مكاسبهن التي تراكمت على امتداد عقود.

ولعل الزخم الثوري والتجاوزات السياسية أدت بشكل من الأشكال إلى جعلهن يغادرن حالة الاطمئنان على اعتبار حقوقهن مكسبا من مكاسب الدولة التونسية الحديثة لا يمكن المساس بها.

إذن وفق الاعتبارات التي ذكرناها سلفا فإن الهيمنة الذكورية بعبارة عالم الاجتماع الفرنسي بيار بورديو تبدو هنا في أبرز تجلياتها ففي الحقل السياسي التونسي الراهن يكون تقسيم الأدوار تقليديا فنحن أمام رجال يسطرون ويفكرون ويقررون ونساء تابعات ينفذن ما تجود به قرائح وأفكار الساسة المخضرمين.

المرأة الشابة والإقصاء المزدوج

إذن يتضاعف إقصاء المرأة الشابة فهو إقصاء مزدوج لكونها شابة ولكونها أنثى، فمرحلة الانتقال الديمقراطي المتعثر في بلادنا لها ملامح لا تخفى على أحد وهي إنها للكبار فقط وللذكور فحسب، ومن هذا المنطلق حافظ هؤلاء على المراكز القيادية الأمامية وتبوؤوا صدارة المشهد في حين حافظ العنصر المؤنث وتحديدا الفئة الشابة على دور «الكمبارس» في مشهد سياسي أبطاله ذكور بلغوا من «الكبر عتيا» في غالبيتهم.

هل تنكرت الثورة لشبابها ؟؟؟؟؟؟؟؟؟؟؟

لعله من ملامح شعبية الثورة التونسية التي غدت في وقت من الاوقات أيقونة الحالمين والشعراء والفنانين في العالم هو ذلك الحضور الشبابي الطافح بالأمل والحياة فلا زالت الى اليوم صورة الفتاة المحمولة على الأعناق من قبل الشباب بكثرة صوف وردية ذات شتاء، ملهمة يتوقف عندها الزمن تماما كتلك الفنانة الشابة بثوبها الأحمر بكل ما يكتنزه هذا اللون من دلالات رمزية وإيحاءات وهي تغني الثورة والحرية وقد أوقد الشباب حولها شموعا كتلك التي اضاءت أحداقهم. لكن هل تأكل الثورة أبناءها وبناتها وهل تقتل ربيعها ؟ هل تنكر لهم الى هذا الحد ؟

هل يستحيل الربيع خريفا قاحلا بمنتهى السهولة ؟ وكيف يتسلل الشيوخ ليسرقوا أحلام اليافعين الذين قدموا لتاريخ تونس ازهى أمجاده وهم يصنعون ثورة على مقاسهم وبمفرداتهم لم يألفها العالم قديمه وحديثه ؟؟؟؟؟؟؟؟؟

هل ترهلت الثورة وفقدت نضارتها ورشاقتها في ظرف وجيز لا يعني شيئا في تاريخ الشعوب ؟

ولعلنا لا نحتاج الى أمثلة في هذا السياق ونحن نتابع ملامح السباق الى القسبة وأبطاله الذين لا يشبهون احلام الشباب في شيء وهم بدورهم كانوا فاعلين ابان بناء الدولة الوطنية واتيحت لهم كل الفرص ليؤثروا ويؤسسوا ذاك البناء وهم يعودون الان ليكونوا عرابو المسار الانتقالي وكأن بلادنا لم تنجب غيرهم وكأن لا اثر لهذا الجيل الباحث عن نفسه في يم متلاطم الأمواج بين العزوف والاحباط وبين الانحراف والهجرة أو التطرف وكلها مظاهر مرضية لمجتمع يعاني شبابيه من الضياع كل على طريقته ولا شيء يوحى بأنه ثمة نور في نهاية النفق

امكانات التأثير والفاعلية المطروحة على الشباب

رغم تمظهرات الاحباط والعزوف لدى الشباب ورغم كل ما أوردناه سلفا الا ان إمكانية البحث عن الحلول لتغيير هذا الراهن تبقى ممكنة اذا ما توفرت عزيمة الشباب وحكمة الشيوخ.

فشباب تونس اليوم يمتلك كل استحقاقات التأثير والفاعلية وليس الحضور فحسب.

فإذا كان الخبراء والباحثون واستطلاعات الرأي في صفوف الشباب تؤكد عدم رضا الشباب عن الأدوار الموكولة إليه اليوم وطموحه إلى البروز والأخذ بدفة القرار فإن الوعي بدوره في المشهد السياسي لم يعد خافيا على احد.

إذن الاجماع حاصل على حتمية مزيد منح الشباب الفرص وإيجاد تشريعات جديدة من شأنها تعزيز مكانته في الشأن السياسي.

فالتشريعات مسألة مركزية اذا رمنا فعلا ان نغير الواقع فتمكين الشباب من الاسهام في صنع الفعل السياسي تنطلق من ايجاد الأرضية القانونية في البدء، ذلك ان سن القوانين من شأنه ان يسرع امكانات القيادة والفاعلية للشباب.

كما انه علينا أن لا نغفل معطى في غاية الأهمية وهو التدريب والتكوين والتثقيف للشباب فإتاحة فرص حقيقية للاشتغال على الذات من شأنها ان تكسر الصورة النمطية عن الشباب وتخرجه من قوقعة التدجين والوصاية أو التبعية ل « الآباء » لينحت ذاته.

«لن أعيش في جلباب أبي»

لعل هذه هي الصرخة التي يمكن ان نخلص بها في هذا الشأن وعلى الآباء ان يدركوا ان الشباب قد مل العيش في ظل الآباء وتحت جلابيبهم وانه أن الأوان ان يحيكوا لأنفسهم ما يناسبهم حتى يصنعوا مصيرهم ومصير الوطن وقد تحرروا من أي ربطة تحول دون ذلك.

«المشهد السياسي التونسي دون آمال الشباب»



«أسماء بونونح» شابة متحصلة على شهادة مهندس وطني في اختصاص علوم البحار وناشطة في منظمات المجتمع المدني وعديد الجمعيات الثقافية منها والتنمية.

لقاؤنا معها جاء في إطار مسؤوليتها في تسيير جمعية السينما الرقمية المتجولة وهي جمعية حديثة التأسيس تنتمي إلى شبكة افريقية ناشطة منذ أكثر من عقد في العديد من البلدان الإفريقية وهي cinéma numérique ambulant.

ما هي حسب رأيك أدوار ومهام الشباب داخل منظمات المجتمع المدني في ظل مختلف المتغيرات الأخيرة؟

لنتفق أولاً على أنه لا يجب في أي حال من الأحوال أن تتخذ هذه المنظمات دور الدولة في تأمين الحقوق والواجبات.

وفي المقابل فإنها يمكن أن تضطلع بمهام المعاينة والمراقبة والتوجيه والتأطير والمساهمة في إيجاد حلول للمعضلات التنموية كما يمكن أن تكون فضاءاً لتأطير القدرات الذاتية. وبالتأكيد يشكل الشباب قوة ضغط داخل أطره المجتمعية ويمكن له أن يلعب عديد الأدوار لكن شرط أن تكون توجهاته سليمة نحو رصد المشاكل الحقيقية المتفشية في المجتمع. وأعتقد هنا أن نسبة هامة من الشباب فضل الانخراط في الجمعيات أو بعثها على المشاركة في الأحزاب أو التدخل بصفة مباشرة في المشهد السياسي وقد يمكن أن أفسر هذا النأي أو العزوف بتعدد العمل الحزبي ونقص خبرة الشباب فيه أو بضيق مساحة الحرية داخل الأحزاب التي تسيطر عليها فئات أخرى ترى في نفسها القدرة السياسية وهو ما لا يستجيب لانتظارات الشباب التونسي عموماً.

كيف لنا أن ندفع الشباب للاندماج في الحياة العامة والسياسية؟

بالتأكيد عبر نشر ثقافة العمل والمشاركة منذ النشأة في المدرسة والنوادي حتى تكبر داخل الشاب عقلية التعاون والعمل الموجه للمجموعة فالعمل ضمن هذه الأطر يهذب بكل تأكيد الأخلاق والسلوك لأن قوامه خدمة الآخر وتفضيل

الجماعة عن الفرد. يجب في كل الحالات استثمار الطاقات الإيجابية التي تنبع من النفس الشبابي في مسائل التشجيع على البحث والخلق والإبداع وتطوير التصورات الذهنية لدى هذه الفئة التي تعتبر نقطة قوة الشباب بصفة عامة ولنا في تمكنه من شبكات التواصل الاجتماعي أكبر دليل على مهاراته وقدراته.

حاورتها حنان شقرون

لكنني اليوم... أجد نفسي صلب الممارسة الاجتماعية والثقافية والسياسية ومملوثة بأحاسيس الانتماء والوطنية وهو ما كنا نفتقده بالتأكيد قبلًا كشباب.

لو نتعرف على المكانة المخصصة للشباب في الجمعية وأهم الأنشطة التي يمارسها؟

الجمعية شبابية بالأساس لكنها مفتوحة لكل الفئات العمرية وهي تهدف أساساً إلى نشر ثقافة السينما من خلال تأمين عروض سينمائية مجانية في مختلف الفضاءات وبالخصوص في الأحياء الشعبية والمناطق المهمشة تلك التي تفتقر إلى مرفأ ثقافي أو التي تسعى للمساهمة في حملات توعوية تهتم بقضايا المواطنة والحقوق الاجتماعية والبيئة والتنمية... كما تنظم الجمعية ورشات تكوينية في القطاع السمعي البصري تعتمد مبدأ اللامركزية.

ما مدى حاجة الشباب اليوم إلى الانخراط في منظمات المجتمع المدني؟

أتحدث من منطلق أنني شابة عانت ككل شباب تونس من شبه تصحرفترات ما قبل الثورة ومن توجيه لهذه الجمعيات نحو ما يخدم مصالح السلطة آنذاك، لكنني اليوم وباندماجي في العمل الجمعياتي عن اقتناع والتزامي بمبادئه المرتكز أساساً على الإيمان بنجاح ما أقوم

به وحتمية أن يكون لعملي صلب الجمعية ثماراً تعود بالنفع على المدى القصير أو الطويل على المجتمع عموماً، فإنني أجد نفسي صلب الممارسة الاجتماعية والثقافية والسياسية ومملوثة بأحاسيس الانتماء والوطنية وهو ما كنا نفتقده بالتأكيد قبلًا كشباب.

تأثيثا لملف الشباب والمشاركة في الحياة العامة والسياسية، مجلة الكريديف جمعت آراء ومواقف بعض الطلبة وهم نور الهدى بلار وجاسر عيد فاطمة الزهراء الوسلاتي الذين كانت آراءهم التالي :

نور الهدى بلار

الشباب التونسي الحاضر الغائب

يسعى الشباب التونسي اليوم الى اثبات وجوده في الحياة السياسية معتبرا مشاركته هي الحل الانسب لإخراج تونس من ازمتها.

ان يعد الشباب ثروة بشرية وجب استثمارها لتحقيق تطور المشهد السياسي وهذا ما لا نجده في تونس، فبعد ربع قرن من التهميش والتعتيم على قدرات الشباب يصطم الشاب التونسي من جديد بأشكال إقصاء وتجاهل جديدة.

فاليوم ورغم ان التونسي افتك حقه في التعبير وأصبح قادرا على الاصداح بآرائه ومواقفه دون قيود لكن صرخات الشباب المدوية التي جابت شوارع تونس وزلزلت احياءها بقيت دون مجيب ؟

فمع الأسف تمكن الشباب من الإفصاح عن مواقفه السياسية والتعبير عن نفسه لكن ظل خارج دائرة السلطة.

علاوة على ذلك فالمشاركة السياسية في تونس تقتصر على فئة معينة من الشباب أما النسبة الأكبر فتميل الى العزوف عن التعبير السياسي وعن الانضمام الى الاحزاب.

ولعل ذلك عائد الى الأسرة والإطار التربوي، حيث لا يجد الشاب الأرضية الملائمة التي تخول له أن يكون فاعلا في الحياة السياسية فيكون حضوره سلبيا.

وفي كثير من الحالات تعمق وسائل الاعلام هذا الجفاء بين الشباب والشأن السياسي، فالمتأمل في المنابر والحوارات السياسية التي تعرضها وسائل الاعلام لا يلمس حضورا مهما لفئة الشباب حيث يحتكر رجال السياسة المخضرمين كل وسائل التعبير لذلك يجد الشاب نفسه في مأزق فإما أن يكون مجرد تابع ومتلقي واما ان يخلق أساليب اخرى لتمير مواقفه وفي هذه الحالة يتحول الى « مخرب » يسعى الى تعطيل المسار الانتقالي....

فكيف يمكن للشباب المشاركة في الحياة السياسية وكل الابواب موصدة في وجهه

؟؟؟؟؟؟؟؟؟؟؟؟؟؟



جاسر عيد

«أف من زمن سياسته خساسة»



لا يخفى على أحد اليوم أن الشباب لم يشارك في الثورة بتاتا . هذا لأنه صانعها والصانع لا يعتبر نفسه مشاركا بالمرة

إذ إن كل ما ابدعه هو ملك له، يملك حق التصرف فيه بينما تقتضي المشاركة وجود طرف آخر على الأقل يساعده ويسانده ويدعمه.

هكذا نفهم ان الشباب كان سببا في انجاب هذه الثورة بطريقة شبه قيصرية بعد ان كان بوسعه إجهاضها من البداية أو أن يتخذ فيها قرار الكفالة والحضانة لتبلغ بر الأمان ويبدو انه قد اختار الأخيرة.

بيد اننا شهدنا عدولا عن هذه المشاركة الفاعلة التي بلغت مرحلة الصنع والخلق لتنزاح عن كل اشكال الترابط واللحمة التي لمسناها في لجان الاحياء مثلا ...

بعد مرور ثلاث سنوات على الثورة نجد الشاب قد مل السياسة ومل نفسه ومل الثورة في حد ذاتها وقد يرجع البعض هذا العزوف لإحساس الشباب بتلاعب الكهول، اسكاتهم الألسن وتكميمهم العقول.

ولئن كان الشباب يؤمن بأهمية البعد السياسي نظرا لأن الاحزاب السياسية هي في جانب من جوانب نشاطها فضاء تثقيف يحتاجه بشدة في بعده الشامل والعام فأنه يحتاج وبشكل اكبر الى ايجاد فرصة للتكوين تتيح له تنشيط ملكاته وتحفيز قدراته وتفجير مواهبه واقحامه في الحياة العملية ليكون أبعد ما يكون عن الشاب المهتم بالمعيش اليومي فقط وتأثير العملية السياسية فيه وهذا ما كنا نراه سابقا...

وقد كنا نعيش في ظل دولة كليانية بكل ما للكلمة من معنى : قائد واحد حكم مطلق، فكر واحد، عقل واحد ومنهج واحد وهو ما أورث لدى الشباب حالة من النمطية والضجر، قوالب جاهزة تملأ بما يراود لها أن تملأ به لا بما تريد وشتان بين ما نريد ونرغب وبين ما نقدر ونستطيع.

إن واقعنا اليوم يفرض علينا مزيد ترسيخ ثقافة الاختلاف والتعددية ولعل التدريب على الحوار وأخلاقياته والتعود على الاختلاف في الرأي إلى جانب التأكيد على المصلحة العامة من أهم القيم التي يتعين على الأحزاب السياسية التركيز عليها خاصة في خطابها للشباب.

ذلك كي لا يصح علينا قول المعري :

يسوسون الأمور بخير عقل فينفذ أمرهم وبقال ساسة
فأف منك وأف مني وأف من زمن سياسته خساسة

فاطمة الزهراء الوسلاتي



عزوف... إحباط... عدم ثقة

بعد مرور ثلاث سنوات على اندلاع الثورة التونسية التي كان للشباب التونسي فيها نصيب الأسد سواء في تأطيرها والنفخ في شرارتها الأولى عبر المواقع الاجتماعية الافتراضية أولا ثم في تجييش الشارع والنزول الى الميادين، وصولا لسقوط ضحايا سال دمهم على الأسفلت حتى سقط النظام الفاسد وهرب الدكتاتور.

وبتكريس سياسات ثقافية موجهة وسياسات تعليمية مهترئة وفاشلة، وأما الذاتية فهي نابعة من الشعور بالخزي والعار لكل من ينتمي الى الجمعيات الشبابية التي كان يسيطر عليها الحزب الحاكم المنحل ونعته بـ « الصباب » أو الواشي أو المتملق والانتهازي مما ينفره من الانتساب الى هذه الهياكل وحين يلقي نظرة على ما يجد في العالم المتقدم يجد ان الطفل ذي 15 سنة ربيعا في بريطانيا مثلا يقع استقطابه لتدريبه من طرف الاحزاب على عالم السياسة ويشدد عوده في هذا المجال حتى يصل الى قيادة الاحزاب في 28 الى 30 سنة من عمره، بينما في تونس فإن أول فرصة للشباب للتعرف على هذا العالم تكون في الجامعات إذ يتعرف الشباب على واقع مرير يزيد من نفوره من السياسة إذ أنه وبمجرد أن يترشح لانتخابات المجالس العلمية بصفة مستقلة تتهاطل عليه الاتهامات من « سلفي متطرف » الى « شيوعي ملحد » ويتعرض على إثر ذلك الى ابتزازات متعددة.

فهل يعقل ان ترى 5 نواب من الشباب فقط من المجلس التأسيسي لا يكاد يسمع لهم صوت أو موقف أمام النواب الهرمين لا يمكن ان يفكروا بتفكيره ولا يرون الاشياء كما ينظر اليها الشباب، ولهذا يرفض الشباب الانخراط في الاحزاب السياسية مادام صوته غير مسموع ولا توجد لهم ضمانات تحفزهم عند الحديث في السياسة لان الامر متعلق بالحريات أو بمفهوم خاطئ يتنزل الحديث فيه عن السياسة منزلة التجاوز القانوني.

من جهة اخرى لا يزال بعض الشباب يؤمن بأن التغيير ممكن عبر الانخراط في الاحزاب والنقابات من داخل المنظومة السياسية. وعندما يشعر الشباب أنه محل اهتمام هذه الاحزاب ويتوفر الفضاء الفسيح والمناخ السياسي الملائم لتطلعاته سيقبل عدد كبير منه على المشاركة في الحياة السياسية.

جمعت الشهادات منيرة الرزقي

وإن دل هذا على شيء فإنما يدل على مدى وعي هذا الجيل الشبابي بواقعه المرير ورفضه لهذا الواقع وهو المتهم بأنه جيل مائع ومهمش وهو جيل لم يكتث بالشأن العام، غير أن هذه الفكرة دحضت وبأن بالكاشف ان الفئة الشابة تهتم بالسياسة اذا كان مستقبلها مهددا ومصيرها غامضا واحلامها مؤودة.

بيد انه حري بنا ان نحدد اولا من هم الشباب والجواب حسب كثير من الأخصائيين هم الفئة التي تتراوح اعمارها بين 18 و35 سنة وهذه الشريحة العمرية لها خصوصية نفسية وفزيولوجية بالأساس فهو عمر الحماس والاندفاع والنشاط وبالتالي فهو طريق النضج الفكري والاتزان السلوكي ولا بد له من التأطير الذي لا يجده الا عبر الانضمام الى هياكل ومؤسسات وجمعيات واحزاب.

وبالرجوع الى الواقع التونسي بعد الثورة وجدت هذه الفئة نفسها خارج المعادلة السياسية بعدما انحصر المسار الانتقالي والثوري في اروقة المجالس والصالونات واجتماعات الاحزاب ووجد الشباب الذي كان وقود الثورة ان من غنم من نضالاته ليس سوى الطبقة السياسية المتهمة والقديمة التي هدفها السيطرة على السلطة لا النظر الى تطلعات شباب الثورة والتي حدد دورها في الاثناء في غرف مغلقة هادفين الى جعل الشباب مجرد متلقين لخطاب سياسي ممجوج او الدفع به في مقدمة المسيرات المعارضة للحكم او نصب خيام الاعتصامات وكراء حناجرهم للهتاف والتصفيق باسم عجرة السياسة الهرمين والمتنفذين من اصحاب المال او المنادين بأيديولوجيات مختلفة لا تعنيه في شيء امام تفاقم همومه وشواغله وضبابية مستقبله الذي من المفروض ان يبادر هو بتشبيده واقتراح تفاصيله والاشراف على تنفيذه عبر التوقيع في المراكز الامامية لممارسة السلطة لا ان يكون كحصان طروادة للسلطة.

وانه لمن نكد الدهر ان يكون الشباب كحصان طروادة «مقدم في الحرب متأخر في الراتب» فهو لاء استوفوا فرصهم وتاريخهم وراءهم فنستنجد بتجربتهم عند الضرورة ونقدر نضالاتهم ونتعظ بأخطائهم لتنفادها لا اكثر.

غير ان المتمعن في الواقع السياسي لتونس قبل الثورة لا يفوته ملاحظة عزوف مطلق للشباب عن المشاركة في الحياة السياسية عامة لعدة اعتبارات منها اسباب موضوعية واخرى ذاتية وكلها تؤدي الى اقصائه عن الفعل السياسي مما ادى الى الجهل وعدم الدراية بأغوار عالم السياسة.

فالسبب الموضوعية تلك التي سطرها الفاعل السياسي والمقصود منها خلق استراتيجيات بهدف الهاء الشباب

المشاركة في الحياة العامة والسياسية في عيون الشباب التونسي بالجهات

سنية زكري عميرة

على هامش الدورات التدريبية للشباب والمشاركة في الحياة العامة والسياسية إلتقت مجلة الكريديف مجموعة من الشباب المشارك في دورتي ولايتي نابل وصفاقس وأجرت معهم لقاءات فسحت لهم من خلالها الفرصة للتعبير عن إنتظاراتهم من مثل هذه الدورات التدريبية للشباب ورأيهم للمشاركة في الحياة العامة والسياسية نورد لكم مقتطفات منها :

«المشاركة حق وواجب»

نسرين بوحامد ناشطة في أحدهم الأحزاب من ولاية صفاقس تقول : «المشاركة في الحياة العامة والسياسية هي حق وواجب في نفس الوقت لكل الشباب وهي مفيدة للشباب أو الشابة من حيث بناء الشخصية المتوازنة وفرض الذات كما هي مفيدة للمصلحة العامة، حيث تفرز المشاركة الشبابية طاقات وقدرات يمكن إستثمارها ككفاءات وطنية على المدى البعيد وعن أشكال المشاركة السياسية الملائمة للشباب حصرتها نسرين في الإنخراط في الجمعيات والأحزاب السياسية والتعبير عن مواقفه وآراءه عن طريق الإعتصامات والمظاهرات...»

وفي سؤالنا عن الخصال التي يجب أن تتوفر في المنخرط في الحياة السياسية أكدت نسرين على ضرورة أن يتمتع الشاب بقيم الديمقراطية والشخصية القوية والقدرة على الإقناع والتأثير والقدرة على تحمل المسؤولية حتى تكون له مشاركة فاعلة، مشيرة إلى ضرورة توفر مناخ وإطار مشجع على المشاركة البناءة والناجعة

نسرين عبرت عن رأيها في المرحلة الراهنة فرأت فيها الإيجابي والذي يعتبر نقطة قوة تحسب لهذه المرحلة وهو توفر المناخ الملائم للمشاركة في الحياة العامة والجمعياتية والسياسية والحرية في التعبير عن الرأي مقارنة بالنظام السائد في العهد البائد، وعابت عن هذه المرحلة إلتسامها بالضبابية وعدم وضوح واستقرار الرؤية السياسية للبلاد على حد تعبيرها حيث أعربت عن قلقها من حدة التجاذبات بين الأحزاب السياسية بمختلف إيديولوجياتها وتغليب المصالح الحزبية عن المصلحة الوطنية لكن كل هذا لم يمنع نسرين من الإفصاح على أن الحرية المتوفرة حاليا في الممارسة السياسية في ظل نظام ديمقراطي يشجعها كثيرا على الغوص في أعماق الحياة السياسية وعبرت نسرين بوحامد عن آمالها قائلة : «أتمنى لتونس الخروج من الأزمة الحالية والإستقرار وتحقيق لأهداف الثورة، وأتمنى لنفسي أن أنجح من موقعي في تغيير الواقع نحو الأفضل من خلال المشاركة فيه» مضيئة : «أشجع كل شاب على الإندماج في الحياة العامة والسياسية وفرض أفكاره كي يضمن خلق منظومة جديدة بروح جديدة تتناسب مع تطلعات الشباب اليوم حتى يكون الشباب عنصرا ناجعا في رسم رؤية مستقبلية تحدد مصيره»

«لابد من توفر الإرادة الشخصية من أجل مشاركة فاعلة»

هاشم دخيل عن جمعية الترميل قفصة للتنمية تحدث عن مشاركته في الحياة العامة والسياسية وما تعني له هذه المشاركة فقال: المشاركة في حد ذاتها تمكنني من تطوير كفاءتي الشخصية، ومثل هذه الدورات تزيد من المعارف التي تمكنني من الارتقاء بعملتي داخل الجمعية وتحثني على المشاركة في الحياة السياسية من أجل فتح آفاق أفضل للعمل الذاتي من أجل النهوض بمنطقتي وهي ولاية قفصة التي تعاني عدة مصاعب مشاركتي ستمكنني من العمل على تدعيم مشاركة المرأة والشباب في الحياة الجمعياتية، وإستقطاب هذه الفئات للاندماع في الحياة العامة والسياسية والقيام بأنشطة تساعد على تطوير المكتسبات لفائدة الصالح العام ويضيف هاشم أنه من أجل مشاركة فاعلة للشباب لابد من توفر إرادة شخصية لديه يتم صقلها فيما بعد بالمشاركة في الحلقات التدريبية والتكوين من أجل مزيد من النجاعة لأداءه الجمعياتي أو السياسي ويعبر هاشم عن رأيه فيما تشهده تونس في هذه الفترة الإنتقالية فيقول هي فترة تتميز بالازدواجية والتناقضات فبين التمتع بالحرية في ولوج الحياة السياسية والتعبير الحر نجد في المقابل ممارسات

من قبيل العنف والتطرف والإرهاب والهشاشة الاقتصادية التي تأثر سالباً على البلاد إضافة لما تعانيه بعض المناطق ومنها قفصة من مشاكل مثل العروشية والتعصب، وهي مظاهر سنسعى جاهدتين كشباب للقضاء عليها إلى جانب الارتقاء بالمنظومة الإجتماعية والاقتصادية ودعم مشاركة المرأة والشباب في الحياة السياسية والجمعياتية من خلال إنخراطنا في الحياة العامة والسياسية بنجاعة وفاعلية

تصوير: أزور منصري

«المشاركة واجب وطني»

أمينة والي من جمعية رعاية المرضى النفسانيين بصفاقس تعتبر أن المشاركة في الحياة السياسية في الوقت الحالي هي واجب وطني نظرا للمرحلة التي تعيشها البلاد التونسية، وتضيف على جميع التونسيين المشاركة بشكل أو بآخر في بناء البلاد وتحسين وضعها بأي وسيلة متاحة لهم، فحتى مشاركة بسيطة تعتبر ذات قيمة بشرط أن ترتبط بمشاركة كل مواطن بمجال إختصاصه وتميزه حتى تكون مشاركته فاعلة سواء كانت في المجال المدني أو السياسي، وخصوصاً أن تكون له الجرأة للتعبير عن آراءه دون تردد مع إحترام آراء الآخرين. وتضيف أمينة قائلة: «يقلقني كثيراً تكالب الأحزاب على السلطة وتناسيهم للحاجيات الأساسية للبلاد والتي قامت عليها الثورة، وسعي بعض الأحزاب إلى تغيير وجهة نظر

الشعب عن المشاكل الأساسية للبلاد إلى مشاكل مفتعلة ومبتذلة، أشعر بالمسؤولية تجاه البلاد، وأعتقد أن تونس في حاجة الآن إلى العمل الجمعياتي أكثر من العمل الحزبي إضافة إلى قناعاتي بأن قدراتي في إفادة البلاد ولو قليلاً تكون عن طريق العمل الجمعياتي وليس الحزبي»، وتعتبر أمينة عن أمانيتها، فتقول «أتمنى الاستقرار لبلادي وأن يفهم الأحزاب أنه لا جدوى من الخصومات والخلافات، وأن مصلحة البلاد قبل مصلحة الأحزاب، نتمنى يأتي يوم تكون تونس مليئة بأبناءها ولا يفكر أي شاب في الهجرة والخروج من بلده».

وتضيف «تونس في حاجة لكل تونسي قادر أن يقدم لها يد العون ويساهم بأي شيء بسيط بشرط أن يكون شيئاً إيجابياً فمساهمة صغيرة من كل تونسي يمكن تصنع منا دولة عظيمة، والركود والسلبية لا ينفعان البلاد بل يعود بها إلى الوراء».

تصوير: أزور منصري

«لكل شاب الحق في المشاركة»



تصوير: آرن منصري

نبراس الدربالي، طالب بالمعهد العالي للفنون الجميلة بنابل، ناشط سياسي ونقابي، يقول، لكل شاب تونسي الحق التام والفعلي في المشاركة السياسية لكي يفرض وجوده ويكون فاعلا في إتخاذ القرار، فالمشاركة في الحياة السياسية تجربة عميقة تساهم في كيفية التعامل والتعايش مع المحيط الشعبي والآفات الاجتماعية المختلفة والمتنوعة من حيث التقاليد والثقافات ويوجه نبراس رسالة للشباب التونسي داعيا إياه للتعرف على الأحزاب السياسية الموجودة على الساحة بشكل عميق أي من حيث البرنامج والأطروحات والحلول حتى تكون للشباب رؤية عميقة للخطوط العريضة على المستوى السياسي من حيث العملي والنظري.

«تونس في حاجة لينا»

لينا الطرابلسي، مهندسة، ناشطة بالرابطة الوطنية للدفاع عن حقوق الإنسان - فرع صفاقس، تعتبر المشاركة في الحياة السياسية مظهر من مظاهر التعبير عن الرأي وإبداء المواقف والمساهمة في التوعية والتمتع بالإستقلالية وترسيخ المصطلحات والمفاهيم المهمة كالمواطنة والديمقراطية، وترى أن المجال مفتوح على مصراعية أمام الشباب للمشاركة من خلال العمل في الجمعيات والمنظمات والمجتمع المدني، والأنشطة الثقافية والتعليمية والتكوينية والفنية مثل الأشكال الحديثة للمشاركة والمتمثلة في الفنون من مسرح ورقص وقرافتي

وشباب تونس موهوب ويتميز بالحماس وحب الحياة وهو شباب مثقف، يطمح للنهوض بوطنه والسير به نحو مستقبل مشرق، لتمكين كل مواطن من العيش بسلام وكرامة وحرية بتونس هذا البلد المنفتح وتضيف «أقول للشباب التونسي بمختلف شرائحه وتوجهاته أحبوا بلدكم تونس، وامنحوها من قلوبكم، فهي في حاجة لكم جميعا، فلنضع اليد في اليد ونشارك بمسؤولية وفاعلية في بناء تونس فتونس في حاجة لنا».

الشباب والمشاركة في الحياة العامة والسياسية

لا يمكن أن نتناول مسألة مشاركة الشباب في الحياة العامة والسياسية دون أن نحصر مفهوم المجتمع المدني كإطار عام لهذه المشاركة. فالمجتمع المدني حسب تعريف البنك الدولي هو مصطلح يشير إلى:

« المجموعة واسعة النطاق من المنظمات غير الحكومية والغير ربحية التي لها وجود في الحياة العامة وتنهض بعبء التعبير عن اهتمامات وقيم أعضائها أو الآخرين استناداً إلى اعتبارات أخلاقية أو ثقافية أو سياسية أو علمية أو دينية أو خيرية» فهي إذن جهات وأطر غير رسمية تنشط من أجل تقديم خدمات اجتماعية والمساعدة على تنفيذ برامج تنموية لا سيما في تلك الميادين التي يضعف فيها التدخل الحكومي أو ينعدم. وهي تشكل فسيفساء مجالات تمس المعيش اليومي للمواطن بصفة عامة.

ومن هذا المنطلق عد الإسهام في الفعل الجمعياتي سمة من سمات المجتمعات الديمقراطية حيث تنخرط كل الفئات في النشاط بمختلف أشكاله باعتباره الشكل الممثل للمضمون الأخلاقي للدولة والفضاء الأنسب لإحداث الحركية والتغيير وإرساء قيم جديدة.

المشهد العام

ولسائل أن يسأل إذن وانطلاقاً من هذه الرؤية عن مدى وعي الشباب التونسي ب«حقوقه» المدنية وبمجالات نشاطه وإمكانيات مشاركته في تحمل المسؤولية ودرجات التأطير التي يحض بها وطرق وآليات عمله في ظل تنوع واختلاف المقاربات الفكرية والسياسية .

دراسة ميدانية للمرصد الوطني للشباب

المرصد الوطني للشباب وجهتنا الأولى ناهيك وأن أرقام سبر الآراء التي نشرت نتائجه في شهر جويلية 2013 حول موضوع مشاركة الشباب في الحياة العامة والسياسية كانت قد خلفت عديد ردود الأفعال حول مردودية هذه الفئة من المجتمع التونسي في هذا الحراك رغم مؤشر ارتفاع عدد الجمعيات.

عزوف، تملص، لامبالاة، رفض، إحباط..... هي أهم ما أبرزته

وقد شهد واقع الحال التونسي زخماً على مستوى الحراك الجمعياتي إبان 14 جانفي 2011 وكانت نتاجاً لتغير المسارات الفكرية والسياسية والتنموية والذي تمخض بدوره عن مناخ من حرية التعبير وإقبال على الانخراط في هياكل وجمعيات مختلفة.

ولئن عرف المسار الجمعياتي في تونس هذه النقلة النوعية والتنامي الكمي الملحوظ فإنه كشف عن تعطش التونسيين بكل فئاتهم وشرائحهم وتوجهاتهم إلى الحرية في التعبير والتنظم والحاجة إلى البناء والتطوير.

ولم يكن الشباب بمنأى عن هذا الانخراط صلب منظمات المجتمع المدني، تدفعه إلى ذلك جملة من الأسباب الذاتية والموضوعية وهواجس العمل والكرامة التي شكلت مجموع التمثلات الاجتماعية لهذا الشباب وتصوراته.

السياسية رقما مزيفا من تلك الأرقام، فلم تكن اهتمامات الشباب لتتجاوز مناطق عدت محرمة بقدر ما انحصرت في مجالات الرياضة والترفيه وكان النظام حينها يعتمد خطابا مغلوطا ومنمقا..واليوم وفي ظل تسارع للأحداث والمشاهد، تنوعت الوسائل وتطورت.

وكان من المفترض أن تزيح الثورة هذا الجليد وبقدومها هذا العزوف لاسيما وأنها جاءت إثر احتجاجات ساهم فيها أغلبية شبابية طالبت بالحرية واستحقاقات العيش الكريم.

فكيف يمكن أن نفسر نفور الشباب التونسي من الانخراط في المجال السياسي؟ هل هو الإيمان بعدم فاعلية العمل السياسي أم هي حالة التهميش التي عاشها في الفترات السابقة و«قتلت» فيه كل رغبة؟ أو هو الخوف من إعادة توظيفه خدمة لمصالح حزبية وإيديولوجية معينة في ظل انحراف السياسات الحالية عن الأهداف الحقيقية للثورة؟

يعتبر صابر الوحيشي، مدرب شاب بمجموعة دعم قدرات المجتمع المدني أن من أهم أسباب عزوف الشباب عن المشاركة في الحياة السياسية هو الاقتناع بعدم القدرة على التغيير وهو ما يفرز حالة الفشل والإحباط ويدفع إلى العزلة ويرى أن «الشباب الناشط والفاعل وقع إنهاكه بكثرة الإضرابات..» ويضيف «الشباب حالم ومفعم بالمثّل لكنه في المقابل يصطدم بممارسة فاقدة للأخلاقيات الإنسانية ويشهد على التباعد بين الخطاب السياسي من ناحية والفعل وهو ما يعمق نظرتة السلبية إزاء العمل المدني والحزبي».

بينما تعتبر سهام بوعزة امرأة قانون ورئيسة الجمعية التونسية لقانون التنمية أن «الجمعيات والأحزاب العريقة يسيطر عليها الشيوخ والكهول من منطلق تشبّثهم بشرعية نضالية وهو ما يفسر انشقاق الشباب في كثير من الأحيان عن جمعياتهم أو أحزابهم لعدم التمتع داخلها بمجالات من الحرية خاصة في مستوى أخذ القرار والقيادة والتسيير وهو كذلك ما يعني فقدان الثقة في برامجهم».

ما الحل إذن؟؟ كيف يمكن أن نضمن إدماجاً أكثر نجاعة للشباب في العمل المدني بشقيه الاجتماعي والسياسي؟

إن البحث في اهتمامات الشباب ونزعاته وتطوير معارفه وتمكينه من وسائل العمل الميداني ومنحه مجالا أرحب للتدرب وصنع البرامج وتنفيذها، هي بعض سبل المعالجة علاوة على أن الانخراط يفترض أساسا تطوعا وتضحية فردية من أجل مصالح عامة وهو ما لا نلمسه حقيقة

نتائج سبر الآراء الذي قام به المرصد بالتعاون مع منتدى العلوم الاجتماعية والذي شمل عينة من 2438 شابا وشابة تتراوح أعمارهم بين 18 سنة و35 سنة من مختلف جهات الجمهورية فكشفت الأرقام عن وضعية وصفتها بعض وسائل الإعلام «بالكارثية

والصادمة» على المستقبل الاجتماعي والسياسي للبلاد رغم مناخ الحرية المتوفر مقارنة بما كان عليه الوضع في العهد السابق.

حلل لنا السيد محمد الجويلي-أستاذ علم الاجتماع ومدير عام مرصد الشباب الوضع انطلاقا من النتائج التي تمخض عنها سبر الآراء وقدم لنا التفسيرات الممكنة معتبرا أنه انطلاقا من نسبة 2.1 % من الفئة الشبابية التي تنتمي إلى الأحزاب ومن نسبة 6.1 % من الشباب ينظمون في النسيج الجمعياتي نلمس الضعف الكبير للمشاركة الشكلية لهذه الفئة وضمن الأطر الحزبية والجمعياتية مشيرا في ذات الوقت إلى أن هذه الظاهرة تشكو منها كل الأحزاب في جل الدول لأن هذه الهياكل غالبا ما يسيطر عليها الكهول ويتسم الأداء داخلها بالثقل وبكثير من البيروقراطية إضافة إلى أنها هياكل عمودية وهرمية في تركيبها. ويرى أن الشباب في المقابل يتجه نحو التنظيمات المتسمة بالأفقية في التعامل واتخاذ القرار حيث تنتفي هناك الإكراهات الإيديولوجية الموجودة داخل الأحزاب السياسية حسب قوله.

ويشير محدثنا في ذات الاتجاه إلى: «ضرورة النطق إلى تبدل نوعية المشاركة من مشاركة تملّى علي الشاب تفاصيلها إلى أخرى تنأى به عن الرقابة التنظيمية وهي ذات بعد فردي يعيشها الشاب ويتحمل مسؤوليتها ويعتبرها جزءا من حياته اليومية حيث يستبطن الشاب/الشابة ذاته وهو يناضل من أجل قضية ما إضافة إلى كونها فعلا تلقائيا تبتعد به عن الأشكال التقليدية التي لم تعد تستجيب لطموحاته».

أي مشاركة سياسية وجمعياتية للشباب

لم تكن قط أرقام ما قبل 14 جانفي في مجال المشاركة السياسية للشباب لترسم واقعا حقيقيا يعكس موقع الشباب المتميز في التركيبة السكانية -على ضعفها- حيث تمثل الفئات الشبابية ثلث مجموع السكان تقريبا.

فقد كشفت الثورة ما كان مخفيا وأظهرت زيف الأرقام المعلنة إذك والتي كانت تستعمل كواجهة لتلميع الواقع السياسي للبلاد وكانت نسبة مشاركة الشباب في الحياة

مردّه اليأس والحالة النفسية التي يتخبط فيها جراء عدم وضوح الرؤية المستقبلية وتفاقم مشكلات جسيمة كالبطالة وتردي المستوى التعليمي ومظاهر الفقر وغلاء المعيشة... في غياب استراتيجيات واضحة من مؤسسات الدولة إزاء المسألة الشبابية»

يتسم المناخ السياسي في تونس بعدد التجاذبات وازدواجية في الخطاب والتعاطي من شقيه السلطة والمعارضة على حد سواء وتفضي هذه الضبابية السياسية إلى هروب الشباب حتما من الواقع الموجود نحو فضاءات أخرى أكثر استيعاباً لأمال الشباب وطموحاتهم.

في الشباب اليوم، ويرى صابر الوحيشي في هذا الصدد أن «الشباب كمكون اجتماعي في شق منه -نسبياً هام- تغيرت وجهته واهتماماته بعد الحراك الثوري فتفاعل مدنياً وميدانياً لكن يبقى الإشكال في ضعف التنظيم من حيث افتقار وثائق الحوكمة كالنظام الداخلي والخطة الاستراتيجية...»

ويعتبر السيد محمد الجويلي بدوره أن من بين أهم الحلول لمسألة عزوف الشباب هي تشريكه في الانتخابات بمختلف أنواعها عبر بث ثقافة الديمقراطية المحلية بمعنى تشريكه في كل المراحل الانتخابية من التشريعية إلى البلدية والمحلية وغيرها من المستويات «حيث كلما ارتفعت نسبة مشاركة الشباب في الانتخابات ظهر كقوة ضاغطة يمكن أن تتدخل في

من الشباب ليست لهم مشاركة في العمل الجمعياتي.	93.9%
لا يتجاوز عدد الناشطين في المجال الجمعياتي من الشباب	3.2%
من الشباب يرى أن الثورة لم تحقق أهدافها.	65%
من الشباب لا ينوون التصويت في الانتخابات القادمة.	47.6%
من الشباب المستجوب يرى أن الحل يكمن في عودة النظام السابق	18.4%
من الشباب يرى ضرورة قيام ثورة جديدة.	13.1%
من المستجوبين يدعمون النظام الرئاسي	56.5%
من الشباب يعتبر أن العنف الحزبي أو السياسي يهدد البلاد.	14.9%
من الشباب يعتبر أن «السلفية» تهدد البلاد.	21.3%
من الشباب يرى أن ظاهرة «الحرق» مقبولة.	15%
من الشباب يشكون غياب الحوار داخل الأسرة.	7%
من الشباب يطالعون الصحف بصفة يومية	1.2%

المشاركة الافتراضية

قد تشكل مساهمة الشباب في الحياة العامة أو السياسية بطرق وأنماط مختلفة وعبر وسائل متنوعة وقد تكون محددة من حيث المكان والزمان وقد تكون كذلك مفتوحة ومتناهية، من ذلك ما اصطلح على تسميته المشاركة الافتراضية وهي أحدث أنواع النشاط بالنسبة للشباب وأكثرها انتشاراً في صفوفهم.

ويؤكد المدير العام للمرصد الوطني للشباب من جهته في حديثه عن أشكال المشاركة للشباب على «ظهور أنماط جديدة بعيدة كل البعد عن الالتزام الإيديولوجي وتعتمد وسائل متجددة في بناء العلاقة مع الشأن العام من خلال الشبكة العنكبوتية والأشكال الإبداعية وكموسيقى الراب والقرافيتي على سبيل المثال...».

وعد الفضاء الافتراضي ومنه المواقع الاجتماعية على شبكة

الأداء السياسي وفي الصياغة وفي الاقتراح...».

تعتقد رئيسة الجمعية التونسية لقانون التنمية من ناحيتها أن الشباب أصيب بخيبة أمل كبرى إثر انتخابات 23 أكتوبر 2011 التي شارك فيها بكثافة وهو ما قد يمنعه من المشاركة في الانتخابات القادمة بنفس درجة الحماس والرغبة.

وتؤكد أن الجمعية التونسية لقانون التنمية تسعى من ناحيتها إلى تضيق الهوة بين الشباب والمنظومة السياسية والاجتماعية من خلال عديد الأنشطة التي قامت بها وأخرى مازالت في طور الإعداد: «تم تحضيراً لانتخابات 2011 تكوين 4000 ملاحظ معظمهم من الشباب وانطلقنا في مشروع حملة المناصرة حول العدالة الانتقالية في كل من قفصة ونابل وجندوبة والتي اعتمدنا في مرحلتها الميدانية بصفة كلية على الشباب المنتمي للجمعيات المحلية» وتعقب: «ويبقى نفور الشباب من الحياة السياسية بالخصوص

الجنسين وتمكين المرأة، تتمثل في دورات موجهة للشباب الناشط في المجتمع المدني والهياكل السياسية في مختلف المناطق الداخلية من البلاد.

ويهدف البرنامج إلى دعم تمثيلية الشباب في مواقع القرار والمسؤولية عبر تأطيرهم وتمكينهم من الأدوات المعرفية والمفاهيم الأساسية حتى يصبح الشاب أكثر قدرة على المحاجة والتقييم وكذلك التشجيع على المشاركة المتكافئة والقائمة على مبدأ النوع الاجتماعي بالإضافة إلى مساعدة الشباب من الجنسين على تجاوز المعوقات النفسية والاجتماعية والثقافية ودفعهم لخوض غمار التجربة السياسية والاستفادة منها وتطوير القدرات في مجالات المناصرة وكسب التأييد والعمل الجماعي والتشاركي وتكوين القدرات النقدية في قراءة الفعل المدني والسياسي.

وتركزت أهم محاور الدورتين من البرنامج والتي تم تنظيمهما في كل من ولايتي نابل من 30 سبتمبر إلى 03 أكتوبر وصفاقس من 20 إلى 22 نوفمبر 2013، على مجموعة من الورشات حول الطرق الكفيلة بتنمية القدرات الذاتية والاتصالية وسبل المشاركة الفاعلة في هذه المرحلة الفارقة، مرحلة الانتقال الديمقراطي.

رؤيتنا...

إن مسألة مشاركة الشباب في قضايا الشأن العام والممارسة الديمقراطية والمدنية والتدريب على احترام الرأي المخالف لا بد أن ينظر إليها من زاوية الحق والواجب في ذات الوقت، رغم أنها تظل ممارسة مستعصية في ظل وجود عوائق ذاتية وموضوعية طبعت هذه الفترة من تاريخ بلادنا، يصعب معها تطويع الفئات الشبابية لاختلاف اهتماماتها وتنوعها ولعدم وجود استراتيجيات توجهها وتنيرها وتدعمها.

ولعل تحقيق هذه الغاية يتطلب بالتوازي مع مجهودات الدولة وعيا مجتمعيا وسياسيا يشمل كل فئات المجتمع بما في ذلك أولئك المتواجدين في الخارج لما يمكن أن يلعبوه من أدوار على مستوى الرصد والضغط خاصة في المجالات الحقوقية.

كما يستوجب الوضع اليوم درجات أرفع من الوعي والنضج من «قادة» الأحزاب حتى يتقبلوا النقد وحتى يتيحوا لهؤلاء الشباب فرصا أكثر للعب أدوار قيادية داخل هياكلهم ولا اعتبارهم فقط أدوات دعاية سياسية وتسويق حزبي.

حنان شقرون

الانترنت أحد أبرز وسائل التعبير التي اعتمدها شباب سنوات ما قبل وبعد الثورة كمجال ومتنفس للتداول وتبادل الآراء وأكثر من ذلك للرفض والتمرد على الأوضاع السياسية والاجتماعية القائمة حينها لذلك كان الاتفاق حول الدور الهام للشباب عبر تمكنهم من المعارف الرقمية في الضغط على النظام السابق والتضييق عليه.

غير أن البعض يرى أن تمكن الشباب التونسي من هذه الوسائل لم ييسر له قط عملية الاندماج في المجال السياسي بالخصوص بقدر ما جعله آلية داخل «لعبة» حزبية وظفته واستقطبته في حملاتها الانتخابية.

أي تموقع للأنشطة الشبابية داخل المنظومة الإعلامية

إن أي نشاط يقتضي مهما كانت توجهاته ومهما اختلف جمهوره ومتابعوه، إحاطة إعلامية ترافقه من أجل نشره والتعريف به ومزيد تفعيله.

ولعلنا في هذا الإطار نلاحظ ضعف المتابعة والدعاية للأنشطة التي يقوم بها الشباب من خلال تحركاته الجمعياتية أو الحزبية وهو ما يعوز به البعض إلى قلة وعي الإعلام بأهمية نشاط هذه الفئة أو عدم وجود أنشطة شبابية ترتقي إلى مستوى البث والنشر والإعلام، والبعض الآخر يرى السبب في ضعف أداء الإعلام ذاته وضيق آفاقه.

بينما يعتبر مدير عام المرصد الوطني للشباب أن «المجتمع السياسي احتكر الساحة الإعلامية ولم يترك المجال للمجتمع المدني حتى يكون له لوبي إعلامي» موضحا أن لا وجود في تونس حقيقة لمؤسسات مجتمع مدني تشكل قوة ضغط فعلية وتتسم بوضوح الرؤية والاستراتيجيات بقدر ما هو نسيج جمعياتي وهو بذلك لا يشكل مصدر «إزعاج» للسلطة.

الكريديف يهتم، «شباب.....ونشارك»

إن دعم تواجد الشباب في الهياكل التمثيلية الوطنية والجهوية والحث على بعث الجمعيات والانخراط فيها ودعم وجود هذه الفئات في المنابر الإعلامية والتدريب على الاستعمال السليم لشبكات التواصل الاجتماعي وكذلك تطوير مجالات التأطير والتكوين هي بالتأكيد حلقة أساسية من حلقات المشاركة الفاعلة للشباب.

وفي هذا الإطار، سعى الكريديف من منطلق نشاطه كمركز يعنى بالإعلام والتكوين في بعض مهامه إلى تنظيم برنامج تدريبي بالتعاون مع هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين

مشاركة الشباب في الحياة العامة والسياسية...

هل ترتقي إلى ظاهرة اجتماعية تستوجب الطرح ؟

تختلف أشكال التعبير والمشاركة في الحياة العامة والسياسية في صفوف الشباب من جيل إلى آخر ولئن يشكل هذا الاختلاف خصوصية بالنسبة لكل جيل فإن المشاركة تظل واقعا تحدده جملة من الضوابط والعوامل منها ما هو سياسي واجتماعي وثقافي وحضاري وفكري، وبقدر ما تشكل هذه المجالات آليات من شأنها أن تنمي لدى الشباب الرغبة في المشاركة بقدر ما تمثل عوائق تحول دون تحقيق المطلوب منه ...

فما مدى حضور الشباب في الحياة السياسية؟ وهل أن عزوفه عن المشاركة في الحياة العامة عن وعي أو عن غير وعي؟ وهل يمكن الإقرار بفرضية استبعاد الشباب عن الحياة العامة والسياسية؟ ومن المستفيد من الإقالة والاستقالة...؟؟

والإحصائيات الواهمة والكاذبة التي كثيرا ما تتباهى بها الوزارات ذات العلاقة وتؤثث بها تقريرها في المحافل الدولية والمناسبات الوطنية وهو ما جعل هذه الفئة العمرية على الهامش تنقصها التجربة والحنكة اللازمتين وهو ما يفسر اليوم عدم قدرة الشباب على أن يكون «فاعلا» في الحياة العامة وان يبقى «مفعولا به» وهو ما يعكس في ذات الوقت المشهد العام والسياسي الذي يعج «بالشيوخ» و«الزعماء» و«القادة» تركوا المستقبل وراءهم ولكنهم مازالوا متشبثين بأدوارهم في الصفوف الأمامية والبطولية تاركين الشباب يتخبطون في القواعد دون أن يمرروا لهم المشعل وان يدربوهم على تحمل المسؤولية ولا يسمحون لهم بارتكاب الأخطاء التي تولد الخبرة باعتبارها نتاج طبيعي للهفوات والنجاحات على حد سواء ولعل ذلك اكبر خطأ قام به أسلافنا الذين لم يسمحوا للشباب حتى بمجرد المبادرة.

التنشئة على الشخصية القيادية ...؟

الشابة سندس إطار سامي في شركة خاصة

اعتقد أن الثقة في النفس والخبرة ليست مسألة مرتبطة بالعمر

لئن تشير عديد الدراسات إلى العزوف شبه التام للشباب عن المشاركة في الحياة العامة والسياسية قبل وبعد الثورة فإن أشكال التعبير عن هذه المشاركة تتغير بتغير الظروف المحيطة بالشباب من جهة وبتغير أساليب التعبير لديه من جهة ثانية على الرغم من أن المشاركة في حد ذاتها تظل ضعيفة وحتى نسلط الأضواء على هذا الواقع الذي يصفه خبراء العلوم الاجتماعية بأنه ظاهرة لا بد من معالجتها اخترنا أن نستمع إلى الشباب ونرصد آراءهم علنا نتلمس بعض الإشكاليات والمعوقات التي حالت وتحول دون تحقيق المشاركة المرجوة من الشباب في الحياة العامة والسياسية والخروج بها من المناسبتية وبهرج الاحتفالية والتوظيف السياسي الأجوف.

ملف الشباب ظل مجرد شعار أجوف وواجهة فحسب...؟

طه طالب في العلوم السياسية

لم يشارك الشباب قبل الثورة في الحياة السياسية إلا في حدود ما سمحت به المنظومة السياسية السابقة بحيث ظل على مدى أجيال عديدة مجرد ملف وشعار تم استغلاله وتوظيفه من طرف السياسيين لتمرير مشاريع لا تحقق إلا المؤثرات

الجامعة مهد للتجربة ولكن؟

الشابة سعيدة أستاذة تعليم ثانوي

ظل العمل السياسي من المحرمات بالنسبة للشباب خاصة داخل رحاب الجامعة وقد تم تمييزه من خلال نشاط وهمي وفلكلوري خاصة مع النظام السابق الذي زرع في الأقطاب الجامعية تشكيلات من الطلبة والمنظمات خلقت أجواء زادت في نفور الشباب من المشاركة في الحياة السياسية فكلنا عاش «المسرحيات» التي كانت تعرض في الجامعة وتعكس ضعف المستوى الناشطين داخل تلك الهياكل الفضفاضة والبعيدة كل البعد عن مشاغل الشاب الحقيقية ومفهوم النشاط والعمل السياسي الفعلي والقاعدي الذي يستلهم من خلاله الشاب أبجديات وأسس التحركات السياسية الفعلية واعتقد أن الوضع العام للعمل السياسي داخل الجامعة الذي ساد داخلها في الثمانينات والتسعينات اختلف كل الاختلاف عن النشاط السياسي الطالبي في سنوات الخمسين الستين والسبعين أيام «الجم» والاعتقالات العديدة للشباب الطلابي المتحمس للعمل السياسي الصحيح ولئن ظلت السياسة خطأ احمر بالنسبة للشباب في ظل مناخ لا يمت للديمقراطية والحرية بصلة فقد شهد بدوره انخراط الشباب في منظمات المجتمع المدني أيضا ضعفا لأنه كان يشكو نفس العراقيل ونفس التوجه الفلكلوري الذي لم يقدم الإضافة للشباب.

الاستقالة خيار ومناعة طبيعية

الشابة لمياء عاطلة عن العمل خريجة كلية العلوم الإنسانية

لم تكن استقالة الشباب من العمل السياسي ومشاركته في الحياة العامة من قبيل الصدفة وإنما هي نتيجة طبيعية للانحراف عن اهتماماته وعدم الخوض في مسائل تحفزه وتشجعه على الانخراط في العمل السياسي بصفة عفوية وإرادية وواعية وهذه الطريقة المقصودة طبعاً في استبعاد الشباب قسراً وبصفة مباشرة وغير مباشرة عن العمل السياسي خلقت وضعاً متأزماً نعيش على وقعه في المرحلة الراهنة التي أثبتت أن الساحة السياسية الحالية تفتقد إلى رجال لهم خبرة عالية في مجال الحراك السياسي وهو ما جعل شبابنا انفعالياً ومندفعاً ولم يستوعب ويستتبع مفهوم المشاركة في الحياة العامة وقد تعمقت هذه الانفعالات اليوم من خلال مواقف النخبة بعد الثورة وانحرافها عن الخوض والاهتمام بالقضايا الجوهرية وطرحها لمواضيع هامشية

ففي تونس ساهمت عديد الظروف الموضوعية في جعل الشباب على الهامش ولعل من ابرز هذه الأسباب هي التنشئة سواء داخل العائلة أو في المدرسة هذه الأوساط التي لم تعتمد التربية على تنمية الشخصية القيادية لدى الطفل وهي مسالة تفتنت لها المجتمعات المتقدمة التي أحدثت مؤسسات تربوية وتدريبية تساعد على إعداد أجيال وقيادات بإمكانها أن تصدر المواقع القيادية وأن تتخلص من الإحساس بالتبعية، هذه التنشئة المفقودة داخل أسرنا ومدارسنا ساهمت على امتداد أجيال متلاحقة في قتل روح المبادرة والمجازفة لدى الطفل ومن ثم الشاب الذي أصبح يعيش إحباطاً إلى درجة الإلقاء بنفسه في عرض البحر بحثاً عن أرض النجاة ليتواصل الوهم لديه بأن إثبات الذات لا يكون إلا خارج الأوساط التي لم تلقنه القواعد الأساسية في فرض ذاته واختيار مصيره بيده وبهذا فإن عمليات «الحرقان» التي استفحلت اكبر دليل على درجة الإحباط الذي يعيشه الشاب في تونس .

شباب تنقصه التجربة والواقعية وحكمة

الشاب نبيل صاحب مشروع

الشباب محتاج إلى فرص عديدة تمكنه من الإيمان بقدراته واسترجاع ثقته في نفسه لأن الشباب رغم كل الظروف يظل منبع الأفكار وحسب رأيي ليس مهماً أن يكون في القواعد أو في القمة داخل الأحزاب وفي منظمات وجمعيات المجتمع المدني المهم أن يكون هنا والآن حتى يكتسب الدراية والحكمة اللازمتين فكل المواقع بدون استثناء تشكل مسرحاً بإمكانه أن يحتضن الشباب ويستأنس بأفكاره لاسيما المجال السياسي واعتقد أن نفور وهروب الشباب وعدم مشاركته في الحياة العامة والسياسية هو نتاج لتراكمات عديدة لعل أهمها الاستنقاص من قيمته واتهامه بالسطحية وعدم القدرة على القيادة والشك في مؤهلاته الطبيعية والمكتسبة وقد فندت الثورة التي قادها بالأساس الشباب هذه الكذبة الكبيرة التي روجت وصدقها الشاب نفسه لكن اليوم لم يعد مسموحاً بالعيش في جلباب «الأب» لأن الثقة اهتزت وعليه فإننا أصبحنا نعيش بعد الثورة أساليب جديدة في التعبير عن الذات من خلال أشكال واليات لم تكن مسموحة من قبل مثل الموسيقى والرقص والشبكات الاجتماعية والأكد أن هامش الحرية ولو كان بسيطاً سيمنح الشباب شيئاً فشيئاً من اكتساب النضج والتجربة والواقعية والخروج بالتالي من دائرة الإحباط.

زادت في عزوف الشباب عن الحياة السياسية.

مواصلة الانقلاب على أحلام الشباب

الشاب مراد تلميذ في البكالوريا

لئن تواصل الانقلاب على أحلام الشباب في ظل الأنظمة الدكتاتورية على امتداد خمس عشرات تقريرا فان المشهد يتكرر بتفاصيله بعد الثورة كذلك من خلال تكريس ثقافة الحزب الواحد والقائد الأوحى وفكرة المنقذ من الضلال فقد كنا نعتقد أن المجال صار مناسب ويسمح عملية ضخ دماء جديدة في شرايين سياستنا المهترئة والاستماع لإرادة الشباب والحياة هذه الفرصة الذهبية ركب على موجتها العديدين واستغلوها لإغراض انتخابية «لترجع ريمة لعادتها القديمة» من إقصاء وتهميش للشباب المتعطش لمشاركة فاعلة في الحياة العامة والسياسية بعد 14 جانفي بل أن هناك وجوه سياسية شابة وفاعلة اعتقدنا أن تكون قدوة ولكن خذلنا .

الشباب وثورة الفايس بوك ... المشاركة الافتراضية

الشاب محمد مدون ومهوس بالمواقع الاجتماعية

لا يختلف اثنان في كون «الشباب الفايس بوكي» هو الذي قاد الثورة وأشعل فتيلتها الأولي رغم أن هذا الشباب لا يمتلك الحنكة السياسية فقد أبدع بصفة تلقائية في إظهار الحقيقة من خلال اقتناص الوثائق بالصورة والصوت وتبادل المعلومات وإنتاج الأغاني الملزمة بقضايا الوطن ومشاغله في وقت عجزت فيه وسائل الإعلام عن القيام بدورها في هذا لإطار في تلك الفترة أخذت الحماسة الشباب «الفايس بوكي» لمواجهة الدكتاتورية لنقل في إطار «حملة أو موضة» دون أن تكون له مخططات مضبوطة معنى ذلك أن أساليب المشاركة هي التي تحدد جدواها فبعد أن اثبت العمل الميداني عقمه توصل الشباب بفضل لغة عصره إلى أن تكون مشاركته الافتراضية فاعلة في ظل مشاركة متواضعة وسطحية دامت أجيال واهتدي في عصر تكنولوجيا الاتصال الحديث إلى الحل وإضفاء بالتالي الجدوى وفاعلية اللازميتين لمشاركته في الحياة العامة والسياسية الاستقطاب والتأطير الفلكلوري ومناسباتي

الشابة ملاك طالبة في العلوم الاقتصادية

لم أتجراً قبل 14 جانفي 2011 على ولوج عالم السياسة

والمشاركة في الحياة العامة لان فكرة الحزب الواحد والقائد المنقذ من الضلالة شكلت عائقا ابستمولوجيا لي شاني في ذلك شأن كل الشباب ولم يشجع البتة على المشاركة باعتبار أن حق الاختلاف لم يكن مسموحا في ظل ثقافة «القطيع» ولكن بعد الثورة أردت أن أمارس حقي في المشاركة في الحياة العامة والسياسية وقد انخرطت بمحض إرادتي وحرיתי وقناعتي الخاصة في إحدى الأحزاب ونشطت ضمنه بكل أريحية أثناء الحملة الانتخابية استعدادا لانتخابات 23 أكتوبر 2011 لكن بعد النتائج التي تحققت بفضل مجهود شباب على مستوى القاعدة اكتشفت أن هذه القواعد ليس لها الحق في المشاركة في صنع القرار وخاصة الشابة منها وأنها مجرد ديكور ووقود تنفيذ البرامج فحسب وأحسست بان هناك تخوفا من حماسهم واندفاعهم وأفكارهم المجددة وكان المكتب التنفيذي للحزب في وادي وشبابه في واد آخر.

بهرج منظمات المجتمع المدني

راقية موظفة في بنك

لطالما عشقت العمل التطوعي البعيد كل البعد عن القيود والتعليمات وقد اعتقدت أن الالتزام بقضية ما يمكن أن يترجم في سلوك وخاصة في الأنشطة التي تكتسي بعدا اجتماعيا لذا انخرطت في احدي منظمات المجتمع المدني المعروفة والعريقة نوعا ما في اختصاصها علني أجد ضالتي في مساعدة الوافدين عليها من أصحاب الاحتياجات الخصوصية من جهة وفي اكتساب المعرفة والتجربة من جهة ثانية ولكن صدمت خاصة بمشكل جوهري وهو حب الانفراد بالرأي داخل هذه الجمعيات وبمنطق المصالح والانبهار بالأضواء أكثر من الجمعية في حد ذاتها كما اكتشفت أن الأشخاص الفاعلين فيها والمتطوعين يبقون في الظل لذا اخترت أن أكون في الظل وان لا اركب على مآسي الآخرين ولم اعد أثق في في العديد من مكونات المجتمع المدني.

كوثر قويدر

حملة توعوية دولية سنوية

سنة عشر يوما من النشاط لمناهضة العنف المسلط على النساء

تنادي حملة السنة عشر يوما السنوية من النشاط لمناهضة العنف المسلط على النساء من 25 نوفمبر إلى 10 ديسمبر 2013 بالقضاء على جميع أشكال العنف ضد المرأة وتدعو المجتمع الدولي إلى اتخاذ الإجراءات اللازمة ضدّه وهي أيضاً فرصة لإذكاء الوعي بخطورة العنف الموجه ضدّ المرأة على المستوى الوطني والإقليمي والعالمي وتعمل حملة السنة عشر يوما من النشاط باعتبارها منبراً عالمياً لتبادل التجارب الحقيقية للتمييز كطريقة للإلهام بالتغيير والتضامن والعمل على الوقاية والحماية لفائدة الضحايا الناجين من العنف وتجريم مرتكبيه.

وشعار سنة 2013 هو «من السلام في المنزل إلى السلام في العالم، فلنجاهد العسكرة وننهى العنف ضد المرأة» سيركز على ثلاثة مجالات رئيسية هي:

- العنف الذي يرتكبه فاعلون تابعون للدولة.
- العنف المنزلي ودور الأسلحة الصغيرة.
- العنف القائم على الجنس أثناء أعمال العنف وبعدها.



رسالة الأمين العام للأمم المتحدة

بمناسبة اليوم الدولي لإنهاء العنف ضد المرأة

25 نوفمبر 2013



يؤثر العنف ضد النساء والفتيات تأثيراً مباشراً على الأفراد ويصيب في الوقت نفسه إنسانيتنا المشتركة في الصميم. ومن أجل مواجهة هذا التحدي العالمي، أطلقت حملتي "متحدون من أجل إنهاء العنف ضد المرأة" في عام 2008. وما برح منذ ذلك الحين شركاء من جميع أنحاء العالم ينضمون إلى حملتنا لحماية حقوق الإنسان للنساء والفتيات في العيش حياة خالية من العنف.

إنني إذ أرحب بالأصوات التي تعالت مناديةً بإنهاء العنف الذي يطال ما يقدر بنحو واحدة من كل ثلاث نساء في حياتها، أحيي القادة الذين يساعدون في سن وإنفاذ القوانين وتغيير العقلية وأشيد بجميع الأبطال في جميع أنحاء العالم الذين يقدمون العون إلى الضحايا للشفاء ويجعلون منهن عناصر للتغيير.

في الشهر الماضي، لدى الاحتفال بيوم الأمم المتحدة، كان لي شرف لقاء واحد من أولئك الأبطال مرة أخرى هو د. دينيس موكونغي، مؤسس مستشفى بانزي في جمهورية الكونغو الديمقراطية الذي تلجأ إليه النساء بعد عيشهن فظائع رهيبية. ومما قاله لي د. موكونغي "في كثير من الأحيان كانت الدموع تنهمر من أعيننا، فكل ما حولنا معطوب مهشّم. لكننا، مع ذلك، كنا نهم بالعمل ونجري العمليات ونصلح ما أمكن إصلاحه، وهذا ليس بالقليل". إنه بطل يستلهم شجاعته من شجاعة النساء اللواتي يخضعن لعملياتهن، واللواتي يتحول العديد منهن إلى ناشطات يساعدن غيرهن من الضحايا.

ومع أن د. موكونغي يتعامل مع العنف ضد المرأة في سياق النزاع المسلح، ينبغي لنا أن نستلهم من الروح التي يتحلّى بها لمواجهة وحل هذه المشكلة، في جهودنا الرامية إلى مساعدة النساء اللاتي يواجهن العنف في المنزل والمدرسة وغيرهما من البيئات المدنية في جميع أنحاء العالم، في كل بلد، وداخل كل مجتمع.

تقليدياً، في هذا اليوم تنطلق أنشطة تمتد على مدى 16 يوماً. ففي خلال الفترة الممتدة من 25 تشرين الثاني/نوفمبر إلى 10 كانون الأول/ديسمبر - يوم حقوق الإنسان - نبذل جهداً خاصاً لتنظيم عملنا ومكافحتنا للعنف ضد المرأة، فهو عنف ينتهك حقوق الإنسان بشكل صارخ. وفي هذا العام، ارتأينا أن نقوم بالتوعية بذلك بإرتداء اللون البرتقالي رمزاً لالتزامنا بهذه القضية.

وإحدى طرق إحداث فرق في مكافحة هذا العنف هي في تقديم الدعم إلى صندوق الأمم المتحدة الاستئماني لإنهاء العنف ضد المرأة، الذي يساعد في مواجهة انتهاكات حقوق الإنسان وفي تلبية الاحتياجات بدءاً من السلامة البدنية وانتهاءً بالأمن الاقتصادي. ورغم تزايد الطلب على ما يقدمه هذا الصندوق من منح بما يفوق الضعفين في خلال السنوات الأخيرة، فقد تقلص المبلغ الذي كان قادراً على توزيعه بنسبة 60 في المائة. لذا، فأنا أناشد جميع الشركاء المساعدة في تلبية هذا الطلب الذي يحتاج إلى قدر كبير من الموارد لمواصلة بذل الجهود الهادفة إلى منع وإنهاء العنف ضد النساء والفتيات.

إن هذا اليوم الدولي للقضاء على العنف ضد المرأة يتيح فرصة للجميع لإعادة الالتزام بمنع ووقف كل أشكال العنف ضد النساء والفتيات.



رئيسة حقوق الإنسان لدى الأمم المتحدة، نافي بيلاي

اتفاقية مجلس أوروبا المتعلقة بمنع ومكافحة العنف ضد المرأة والعنف المنزلي

«القضاء على العنف ضد المرأة يشمل بالضرورة تدابير تمكين المرأة من الدفاع عن حقوقها واتخاذ القرارات المتعلقة بحياتها والمشاركة التامة في حياة مجتمعاتها. ومنع حدوث العنف يجب، في المقام الأول، أن يكون في صلب أي استراتيجية للقضاء على العنف ضد المرأة»

آمن من الخوف آمن من العنف

اتفاقية مجلس أوروبا
المتعلقة بمنع ومكافحة العنف
ضد المرأة والعنف المنزلي
CETS No. 210

الاتفاقية والهدف منها

الاتفاقية الجديدة المتعلقة بمنع ومكافحة العنف ضد المرأة والعنف المنزلي، التي وضعها مجلس أوروبا، هي المعاهدة الدولية الأبلغ أثراً من حيث معالجة هذا الانتهاك الخطير لحقوق الإنسان. وهي تهدف إلى عدم التسامح إطلاقاً مع هذا العنف. وتشكل خطوة أساسية جاه جعل أوروبا وما أبعد من أوروبا مكاناً أكثر أماناً.

يشكل منع العنف وحماية ضحاياه ومقاضاة مرتكبي أعماله، حجر الزاوية للاتفاقية التي تسعى أيضاً إلى التغيير في قلوب وعقول الأفراد. بتوجيه النداء إلى كافة مكونات المجتمع، وخاصة الرجال والشباب، كي يغيّروا من ذهنياتهم. في الجوهر، إنه نداء متجدد. للمزيد من المساواة بين الرجل وبين المرأة، كون العنف ضد المرأة متجذراً في العمق في عدم المساواة بين الرجل وبين المرأة في المجتمع. ويستدعي بفضل ثقافة التسامح معه وإنكاره.

الاتفاقية وميزاتها الرائدة

تعرف الاتفاقية العنف ضد المرأة كانتهاك لحقوق الإنسان وشكلاً من أشكال التمييز. وهذا يعني أن الدول تُعتبر مسؤولة إذا لم تستجب على النحو الملائم لهذا العنف.



اتفاقية مجلس أوروبا المتعلقة بمنع ومكافحة العنف ضد المرأة والعنف المنزلي

الاتفاقية أول معاهدة دولية تتضمن تعريفاً للجنسانية. وهذا يعني أنه قد تم الاعتراف اليوم بأن المرأة والرجل ليسا فقط وبيولوجياً أنثى وذكراً، لا بل إن هناك أيضاً فئة من الجنسانية، اجتماعية المنشأ وُحِدت للمرأة وللرجل أدواراً وسلوكيات خاصة بكل منهما. وقد بينت الأبحاث أن من شأن بعض الأدوار والسلوكيات أن يساهم في جعل العنف ضد المرأة أمراً مقبولاً.

تُدخل الاتفاقية للمرة الأولى جملة من الجرائم الجنائية، كتنشويه الأعضاء التناسلية للإناث، والزواج بالإكراه، والتحرش، والإجهاض القسري، والتعقيم القسري. وهذا يعني أنه سيترتب على الدول إدخال جرائم هامة في أنظمتها القانونية لم تكن موجودة من قبل.

تدعو الاتفاقية إلى التزام كافة الهيئات والمرافق المعنية في الدول، بأن تتم معالجة العنف ضد المرأة والعنف المنزلي بطريقة منسقة، وهذا يعني أنه يترتب على الهيئات والمنظمات غير الحكومية إلا تعمل فردياً، وأن تضع بروتوكولات للتعاون.

الاتفاقية ومتطلباتها من الدول

منع العنف

- تغيير الذهنات والأدوار الجنسانية والأفكار النمطية التي تجعل العنف ضد المرأة أمراً مقبولاً؛
- تدريب المهنيين العاملين مع الضحايا؛
- حفيز الوعي لمختلف أشكال العنف ولطبيعتها الصادمة؛
- إدراج المواد التربوية المتعلقة بقضايا المساواة في كافة مستويات المناهج التعليمية؛
- التعاون مع المنظمات غير الحكومية والإعلام والقطاع الخاص لبلوغ الجمهور.

الحماية

- التأكد من جعل احتياجات وأمن الضحايا في صميم كل التدابير؛
- إنشاء خدمات داعمة متخصصة توفر المساعدة الطبية المرفقة بالمشورة النفسية والقانونية للضحايا وأولادهم؛
- إنشاء ملاذات بأعداد كافية واستحداث خطوط مساعدة هاتفية مجانية عاملة على مدار الساعة.

المقاضاة

- ضمان تجريم العنف ضد المرأة ومعاقبته بالشكل الملائم؛
- ضمان عدم قبول الذرائع المحتجة بالثقافة أو التقاليد أو الدين أو بما يسمى بـ "الشرف"، وذلك لأي عمل عنف كان؛

اتفاقية مجلس أوروبا المتعلقة بمنع ومكافحة العنف ضد المرأة والعنف المنزلي

- ضمان ولوج الضحايا إلى تدابير حماية خاصة أثناء التحقيق والدعوى؛
- ضمان استجابة هيئات إنفاذ القانون فوراً لطلبات المساعدة وإدارتها الحالات الخطيرة بالشكل اللائق.

المراقبة

- إنشاء آلية مراقبة مخصصة لضمان تنفيذ الاتفاقية، حيث تتولى مجموعة من الخبراء التحقق من أمتثال الدولة للاتفاقية بما يكفل فعاليتها على المدى البعيد.

أي شريحة تغطيها الاتفاقية؟

تغطي الاتفاقية النساء والفتيات وفي أي سياق كان، وبصرف النظر عن العمر أو العرق أو الدين أو الأصل الاجتماعي أو الوضع من حيث الهجرة أو الميل الجنسي، وهذا على سبيل المثال لا الحصر. وتشير الاتفاقية إلى أن ثمة مجوعات من النساء والفتيات غالباً ما تتعرض أكثر من سواها للعنف، ما يربط على الدول ضمان أخذ احتياجاتها الخاصة بعين الاعتبار.

تشجع الدول أيضاً على تطبيق الاتفاقية على سائر ضحايا العنف المنزلي، كالرجال والأولاد والمسنين.

أي جرائم تشملها الاتفاقية؟

تخصي الاتفاقية عدداً هاماً من الجرائم الجنائية، وتجعل من السلوكيات التالية موضع عقوبات جنائية أو قانونية أخرى :

- العنف البدني؛
- العنف النفسي؛
- التحرش؛
- العنف الجنسي، بما فيه الاغتصاب؛
- المضايقة الجنسية؛
- الزواج بالإكراه؛
- تشويه الأعضاء التناسلية للإناث؛
- الإجهاض القسري والتعقيم القسري.

وهذا يوجه رسالة واضحة مفادها أن العنف ضد النساء والعنف المنزلي ليسا من ضمن الخصوصيات، بل إنه وبالعكس، فللتشديد على الأثر الصادم للجرائم الحاصلة داخل الأسرة، يمكن إنزال عقوبة أشد بمرتكبيها حين تكون الضحية الزوجة أو العشيرة أو أحد أعضاء الأسرة.

تونس تنخرط في حملة 16 يوما من النشاط لمناهضة العنف ضد النساء



جرى العمل في تونس على تنظيم أنشطة مختلفة حول موضوع إنهاء العنف ضد المرأة :

الجنس من أجل قانون
إطارى لمناهضة العنف
ضد المرأة في تونس»،
وذلك يومي 09 و 10
ديسمبر 2013.

انطلقت أشغال الندوة
لتطرح الاطار القانوني
لمناهضة العنف ضد
المرأة وأجهزة الحماية
منه حيث عرضت أهم
التجارب الأوروبية
والوطنية في هذا المجال
للووقاية وحماية الضحايا



بينت نتائج المسح
الوطني حول العنف
الموجه ضد المرأة لسنة
2010 أن امرأة من بين
اثنيتين (18- 64 سنة)
تعرضت للعنف على
الأقل مرة في حياتها،
مما يستوجب تكاتف
جهود كافة المتدخلين
لمواجهة هذه الظاهرة
التي تهدد التوازن
المجتمعي بمختلف
مكوناته، وذلك خاصة

الناجيات من العنف وتجريم مرتكبيه من خلال اتفاقية مجلس
أوروبا المتعلقة بمنع ومكافحة العنف ضد المرأة والعنف المنزلي
المعروفة « باتفاقية اسطنبول».

كما تعرض المتدخلون الى ضرورة الاستفادة من هذه التجارب
وتجاوز نقائصها من أجل صياغة قانون اطارى تونسي فعّال
قادر على معالجة هذه الآفة الاجتماعية.

و أكد الخبراء على اقتراح سبل وسياسات عملية يمكن تطبيقها
على أرض الواقع من أجل حفظ كرامة المرأة وصون حرمتها
والوقوف من أجل التصدي للانتهاكات الحاصلة في مجال حقوق
النساء التي تعتبر جزء لا يتجزأ من الحقوق الكونية للإنسان.

كما تمّ عرض دراسة « القانون والعنف ضد النساء والفتيات:
تشخيص الوضع الراهن» من قبل الخبيرة في القانون السيدة
سناء بن عاشور، وقدّمت هذه الاخيرة اشكالية الدراسة ثمّ
شرحت ثنائيات العلاقات بين مفهومي القانون والعنف وفسّرت
نتائج ومحتوى الدراسة اعتمادا على أربعة محاور رئيسية
لجدر التشريعات الوطنية لمواجهة كلّ اشكال العنف ضد المرأة

من حيث توفير الآليات القانونية الكفيلة والضامنة لحقوق
المرأة باعتبار أن الأحكام المضمنة بالمجالات المدنية والجزائية
بتونس والمتعلقة بالوقاية من العنف ومناهضته في حاجة إلى
مراجعة في اتجاه إقرار حماية أنجع وأوفر للنساء ضحايا العنف
بالتوازي مع استهداف جميع فئات المجتمع بحملات توعوية
تساعد على تغيير العقلية الرجعية التي تحتقر المرأة ولا تتعامل
معها على قدم المساواة مع الرجل من خلال القيام بحملات
تحسيسية وتنظيم ندوات ودورات تدريبية وومضات اشهارية
في الصحافة المكتوبة والمسموعة والمرئية والالكترونية.

وفي إطار المشاركة في الحملة الدولية «الـ 16 يوما من النشاط
لمناهضة العنف ضد المرأة من 25 نوفمبر الى 10 ديسمبر»
والانطلاق في إعداد القانون الإطاري حول العنف ضد المرأة
في تونس تنفيذاً لمكونات الإستراتيجية الوطنية لمقاومة جميع
أشكال العنف ضد المرأة عبر مختلف مراحل الحياة، نظّمت
وزارة شؤون المرأة والأسرة بالتعاون مع صندوق الأمم المتحدة
للسكان ومجلس أوروبا ندوة دولية حول «الأطر والآليات
القانونية الوطنية والدولية في مجال العنف القائم على أساس

التونسية.

الانسانية من التمييز وتضمنينه في الدستور التونسي بالتوازي مع توفير آليات فعّالة للحماية من هذا المرض الاجتماعي الصامت وتغيير العقلية السائدة والعمل على الحملات والبرامج التوعوية انطلاقاً من الناشئة التي تمثل الركيزة المستقبلية لكل المجتمعات.

هذا وأكدت وزيرة شؤون المرأة والأسرة أنه سيتم العمل في أقرب الآجال على المصادقة على هذا القانون حتى تكون تونس من أولى البلدان العربية التي تتبنى تطبيق مثل هذا القانون.

وتلى ذلك تذكيراً بالخطوط العريضة للإستراتيجية الوطنية لمقاومة جميع أشكال العنف ضد المرأة عبر مختلف مراحل الحياة واشتغلت فرق العمل في الورشة المسائية على تحديد أولويات العمل لسنة 2014 من أجل تنفيذ تلك الاستراتيجية وفق أربعة مجالات تدخل رئيسية وهي:

- جمع واستغلال المعطيات.
- تأمين خدمات ملائمة ومتعددة لمختلف الضحايا
- التعبئة الاجتماعية والتوعية الجماعية من أجل التغيير في السلوكيات وفي المؤسسات.
- المناصرة من أجل تطبيق القوانين.

هذا وتمخّضت توصيات هامة عن المشاركين في هذه الندوة من شأنها أن تساعد على اعداد هذا القانون الاطاري ليحمي الكرامة

الإستراتيجية الوطنية لمقاومة جميع أشكال العنف ضد المرأة عبر مختلف مراحل الحياة

تدرج هذه الإستراتيجية (التي صاغتها وزارة شؤون المرأة والأسرة بالتعاون مع صندوق الأمم المتحدة للسكان) في صميم الاهتمامات الوطنية النابعة من الإطار المرجعي والمبادئ الأساسية التي التزمت بها الجمهورية التونسية لترسيخ المساواة والإنصاف بين الرجال والنساء ونبذ كل أشكال التمييز بين الجنسين. فكما هو بديهي، فإن أي مسار تنموي وأنّ الشروع في تنفيذ مثل هذه الإستراتيجية يبقى مرتبطاً بمدى تفاعل المحيط ومنظومة القيم المؤثرة في بعض الممارسات والسلوكيات العنيفة بل والمبررة لها في بعض الأحيان، كما أن إدارة أي مشروع مجتمعي قائم على مبدأ المساواة بين الجنسين لا يمكن أن يتحقق الا من خلال اتخاذ مجموعة من الاجراءات الهادفة إلى القضاء على كل أشكال التمييز والعنف ضد المرأة. ولا بدّ من الإشارة إلى أنّ نجاح الإستراتيجية الوطنية والمخططات القطاعية التابعة لها يتوقف على تأكيد التزامات القطاعات، كما عبّر عنها ممثلوها خلال كامل مسار اعداد الإستراتيجية. كما يتعيّن ان يتجسّم هذا الالتزام في دعم سياسي ومؤسّساتي ومالي.

الاستراتيجية الوطنية لمقاومة جميع أشكال العنف ضد المرأة عبر مختلف مراحل الحياة 2013



الاستراتيجية الوطنية

لمقاومة جميع أشكال العنف
ضد المرأة عبر مختلف
مراحل الحياة



أرى أسمع أتكلم



حملة تحت شعار «أرى، أسمع، أتكلم» نظمها الكريديف

ومن موقعه كمركز وطني للبحوث والدراسات والتوثيق والاعلام حول المرأة، سعى الكريديف الى الانخراط في هذه الحملة تحت شعار "أرى، أسمع، أتكلم" من خلال تنظيم دورة تدريبية حول "العنف المسلط على النساء في الفضاء العام" بولاية قفصة من 04 إلى 06 ديسمبر 2013 وذلك بالتعاون مع هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة

وتوجهت فعاليات الدورة إلى الناشطين من الجنسين في الجمعيات المتدخلة في مجال المواطنة وتكافؤ الفرص بين الجنسين. وقد تميزت بحضور مكثف تجاوز 40 مشارك ومشاركة عبروا عن رغبتهم في الانتفاع ببرنامجهما لما للموضوع من أهمية قصوى.

انطلقت الدورة بورشة أولى حول "العنف المسلط على النساء : الاطار النظري والمفاهيمي نشطها الاستاذ سنيم بن عبد الله الذي قدّم من خلالها مفهوم العنف المبني على النوع الاجتماعي في علاقته بالفضاء العام، وقد تميزت هذه الحصة بانتهاج مقاربة ديناميكية استلهمت أمثلتها من الخصوصيات الثقافية للجهة.

أما الورشة الثانية التي نشطتها السيدة سندس قريوج مختصة في علم النفس الأكلينيكي والمخصصة لتقديم الآثار النفسية والصحية للعنف المسلط على النساء في الفضاء العام بتكوين مجموعات عمل من المشاركين للقيام بأشغال تطبيقية وتمارين تتعلق بمحور الورشة : علاقة ادوار النوع الاجتماعي بمختلف أشكال العنف المسلط على النساء عبر مختلف مراحل العمر.

وتمكن المشاركون والمشاركات من العمل على أمثلة وتجارب مستقاة من ممارستهم كمتدخلين في المجال الجمعياتي في الإطار الحضري والريفي.

وعلى هامش حملة "أرى، أسمع، أتكلم" التي جاءت هذه السنة في شكل دورة تدريبية أصدر المركز حزمة من الدعائم الاعلامية والاتصالية التوعوية سعيا منه لمقاومة هذه الظاهرة الاجتماعية وتتمثل بالاساس في: معلقات ومطويات وملصقات...

كما يعمل مركز البحوث والدراسات والتوثيق والإعلام حول المرأة على انجاز دراسة علمية تتعلق بالعنف المسلط على النساء في الفضاء العام لتكون أول دراسة في تونس تهتم بهذا الجانب.

المجتمع المدني يعاضد مجهودات الدولة في القضاء على العنف ضدّ النساء

قام عدد من الطلبة من الجنسين من المدرسة الرقمية بجامعة منوبة بتغطية أنشطة مختلفة اضطلع المجتمع المدني بها فيما يتعلق بالأيام الستة عشر، قدموا خلالها تحديثات متعددة الوسائط لصفحات 'الأيام الستة عشر من النشاط - تونس' على موقع التواصل الاجتماعي «فيس بوك» وخاصة بث ومضة اشهارية في العديد من وسائل الاعلام الرقمية والمرئية تبرز العنف الموجّه ضدّ المرأة وآثاره الجسدية والنفسية عليها.

16 DAYS OF ACTIVISM AGAINST GENDER-BASED VIOLENCE
16 DÍAS DE ACTIVISMO CONTRA LA VIOLENCIA DE GÉNERO
16 JOURS D'ACTIVISME CONTRE LA VIOLENCE DE GENRE
25 NOV - 10 DEC <http://16dayscwgl.rutgers.edu>

**16
DAYS**



وفي نفس الاطار أطلقت جمعية أصوات نساء بمناسبة اليوم العالمي لمكافحة العنف ضد النساء حملة تراسل بواسطة نظام الرسائل القصيرة تحت شعار «يوم لمناهضة العنف ضد النساء: العمل على صياغة دستور يضمن مسؤولية الدولة، والمشاركة المدنية».

وأرسلت 1000 رسالة إلى العديد من الشخصيات العامة والأحزاب السياسية وأعضاء جمعيات حقوق الإنسان للتنديد بالعنف ضد المرأة.

كما نظّمت هذه الجمعية بالتعاون مع العديد من الاطراف أيام تحسيسية وحملات توعوية لفائدة الشباب في الجامعات والمبيلات والمعاهد الثانوية مثل حملة «معادش ساكتين على العنف المسلط ضدّ النساء» وأصدرت العديد من البيانات المنوّدة بذلك.

وليد البدروني

ورقة بحثية حول رفع التمييز ضد الأم في تسيير شؤون الأبناء القصر¹

سامية دولة

قاضية رئيسة خلية بمركز الدراسات
القانونية والقضائية

يعود تكريس مبدأ عدم التمييز ضد المرأة في القوانين على المستوى الوطني إلى الأمر العلي المؤرخ في 3 أوت 1956 الذي يعدّ أول قانون صدر في بلادنا بشأن رفع التمييز إزاء المرأة في مجال الأهلية القانونية حيث تم إلغاء الفصل السابع قديم من مجلة الالتزامات والعقود الذي كان يعتبر الذكر الذي تجاوز سنه ثماني عشرة سنة راشداً، أما الأنثى فإنها تبقى قيد الحجر إلى مضي عامين من تاريخ زواجها.

وبموجب ذلك الأمر أصبحت الأحكام الفصل 7 جديد تنص على أنه "كل إنسان ذكراً كان أو أنثى تجاوز سنه عشرين سنة كاملة يعتبر رشيداً". كما تولى من جهته القانون عدد 39 لسنة 2010 المؤرخ في 26 جويلية 2010 التخفيض في تلك السن إلى بثمانية عشرة سنة بالنسبة للجنسين دون تمييز بينهما.

وعلى المستوى الدولي، فقد بادرت تونس إلى الانضمام إلى اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة بموجب القانون عدد 68 لسنة 1985 المؤرخ في 12 جويلية 1985، وبذلك تعد بلادنا ثالث دول عربية بعد مصر (1981) واليمن (1984) من حيث تاريخ الانضمام إلى تلك الاتفاقية.

وتجدر الإشارة إلى أن عدد الدول المنضمة إلى هذه الاتفاقية قد بلغ 186 دولة بما يجعل هذه الاتفاقية تأتي في المرتبة الثانية بعد اتفاقية حقوق الطفل من حيث عدد الدول المنضمة إليها، وبالنسبة إلى عدد الدول العربية المتضمنة إلى هذه الاتفاقية فقد بلغ 19 دولة من بين 22 دولة، وبخصوص أحدث دولة عربية منضمة إلى هذه الاتفاقية، فهي دولة قطر (2009). وبخصوص عدد الدول العربية غير المنضمة إلى هذه الاتفاقية، فهي 3 متكونة من فلسطين والسودان وصومال، ويعود سبب عدم الانضمام إلى كل من الاحتلال والظروف السياسية السائدة بتلك الدول.

وبالرجوع إلى المادة الثانية الاتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، يتبين أنها تشجب جميع أشكال التمييز ضد المرأة، وتدعو الدول إلى تجسيد مبدأ المساواة بين المرأة والرجل في دساتيرها وتشريعاتها.

وفي إطار السعي لتطوير المنظومة القانونية في مجال حقوق المرأة، تولت وزارة شؤون المرأة والأسرة خلال شهر ماي 2013 إحداث لجنة خبراء لمراجعة القوانين المتضمنة لمظاهر تمييز ضد المرأة بتونس متكونة من ممثلي الوزارات ذات العلاقة وهي مفتوحة للكفاءات الوطنية.

1. مداخلة أقيمت في فعاليات ورشة حول مراجعة القوانين المتعلقة بحقوق المرأة في تونس المنظمة من قبل وزارة شؤون المرأة والأسرة يوم 29 جوان 2013 بقمرت.

وقد يعتقد البعض أن هذه الوضعية تعاني منها فقط الزوجة حينما يكون زوجها يعمل خارج التراب التونسي فحسب، وما يترتب عن ذلك من صعوبات في إرسال ذلك الترخيص مما يحرم الأطفال من التمتع بحقوقهم بسبب عدم إرسال ذلك الترخيص في آجال مناسبة.

بيد أن الزوجة التي تعيش مع زوجها بتونس، نجد نفسها هي الأخرى في بعض الأحيان في وضعية يعسر فيها على الأب منح الترخيص المذكور بسبب عمله خارج الولاية التي تقطن بها العائلة، أو لأي سبب يحول دون قيامه بذلك الإجراء.

✓ وضعية الأم في حالة طلاق

ليس للأم الحاضنة لأبنائها القصر بموجب حكم قضائي تمكين أبنائها من ذلك الترخيص لنفس العائق السالف ذكره.

✓ وضعية الأم العزباء

سواء عند ثبوت بنوة طفل الأم العزباء تجاه الأب البيولوجي طبقا لأحكام القانون عدد 75 لسنة 1998 المؤرخ في 28 أكتوبر 1998 أو تم منح طفل الأم العزباء هوية أب افتراضي، فهي في كلتا الحالتين لا تعتبر ولية وتبقى فاقدة للصفة القانونية لمنح طفلها الترخيص لاستخراج بطاقة التعريف الوطنية.

← المرجع القانوني للصعوبة

نصت أحكام الفصل 3 الأمر عدد 717 لسنة 1993 المؤرخ في 13 أبريل 1993 والمتعلق بضبط الصفات المادية والفنية لبطاقة التعريف الوطنية والوثائق الواجب تقديمها للحصول عليها أو لتعويضها على أنه «يجب أن تضاف إلى الوثائق المنصوص عليها بالفصل 2 من هذا الأمر ترخيص من الولي الشرعي معرّف بالإمضاء عليه بالنسبة للأشخاص الذين هم دون الثمانية عشرة عاما والذين يمكنهم الحصول على بطاقة تعريف وطنية بصفة استثنائية ولغرض مهني أو تربوي أو رياضي أو بدني يقع التنصيص عليه بترخيص الولي».

← الحل التشريعي المنشود

تبعا لعدم انسجام الأحكام التشريعية الواردة ضمن الأمر عدد 717 المؤرخ في 13 أبريل 1993 مع :

- أحكام الفصل 23 من م.أ.ش الواقع تنقيحه بمقتضى القانون 74 لسنة 1993 المؤرخ في 12 جويلية 1993 المتضمنة على أنه «...ويقوم الزوجان بالواجبات الزوجية ويتعاونان على تسيير شؤون الأسرة وحسن تربية الأبناء وتصريف شؤونهم بما في ذلك التعليم والسفر والمعاملات المالية...».
- أحكام الفصل 57 م.أ.ش أن المتضمنة أن «الحضانة من حقوق

وقد كُلفت بإعداد ورقة البحثية حول مسألة رفع التمييز إزاء الأم في تسيير شؤون الأبناء القصر شأنها في ذلك شأن الأب (أولا) وتبيان المسار المنشود من أجل الوصول إلى اعتماد صياغة قوانين خالية من مظاهر التمييز إزاء الأم (ثانيا).

أولا/ رفع التمييز إزاء الأم في تسيير شؤون الأبناء القصر

تواجه الأم عدة صعوبات في تسيير شؤون أبنائها بسبب تضمن القوانين الجارية مظاهر تمييز ضدها، وسيم التركيز ضمن هذه الورقة على المجال المتصل بمنح الترخيص للأبناء القصر لاستخراج بطاقة التعريف الوطنية (1) وجواز السفر والسفر إلى الخارج (2).

◀ مجال استخراج بطاقة التعريف الوطنية

نصت أحكام الفصل 6 م.إ.ع. على أنه «للأشخاص الآتي بيانهم أهلية مقيدة وهم: الصغير الذي عمره بين الثلاثة عشرة والثماني عشرة سنة كاملة إذا عقد بدون مشاركة أبيه أو وليه».

وفي المقابل، يحتاج الطفل دون ثمانية عشر سنة إلى استخراج بطاقة التعريف الوطنية، وذلك لاجتياز امتحانات وطنية مثل مناظرة البكالوريا أو للدخول إلى ميدان الشغل. لكن بموجب هذه الأحكام القانونية يتعين على الطفل الحصول على ترخيص من وليه لاستخراج بطاقة التعريف الوطنية.

وفي هذا الصدد، تلاقي الأم صعوبة تحول دون تمكينها من تقديم هذا الترخيص، وذلك بسبب وجود أحكام قانونية جارية في هذا المجال مما يستوجب العمل على تنقيحها لتجاوز هذه الصعوبة.

← الصعوبة العملية

يمكن حوصلة الصعوبة التي تواجهها الأم في الوضعيات الثلاث التالية:

✓ وضعية الأم في حالة زوجية

ليس للأم في حال قيام العلاقة الزوجية الصفة القانونية لمنح الترخيص لأبنائها القصر لاستخراج بطاقة التعريف الوطنية بحكم وأن الأب هو الولي الشرعي المخول له القيام بذلك، أمّا الأم فلا يمكنها تحرير ذلك الترخيص إلا في صورة وفاة الأب أو فقدان أهليته حيث تصبح الأم في مقام الولي الشرعي بموجب الفصل 154 من مجلة الأحوال الشخصية.

الأبوين مادامت الزوجية مستمرة بينهما».

– أحكام الفصل 67 من م.أ.ش. المنقح بمقتضى القانون عدد 74 لسنة 1993 المشار إليه أعلاه المتضمنة أنه «إذا انفصم الزواج وكان الزوجان بقيد الحياة عهدت الحضانة إلى أحدهما أو غيرهما وتتمتع الأم في صورة إسناد الحضانة إليها بصلاحيات الولاية فيما يتعلق بسفر المحضون ودراسته والتصرف في حساباته المالية ويمكن للقاضي أيضا أن يسند مشمولات الولاية إلى الأم الحاضنة إذا تعذر على الولي ممارستها أو تعسف فيها أو تهاون في القيام بالواجبات المنجزة عنها على الوجه الاعتيادي، أو تغيب عن مقره وأصبح مجهول المقر أو لأي سبب يضر بمصلحة المحضون».

فإن تنقيح الأمر عدد 717 لسنة 1993 المؤرخ في 13 أفريل 1993 أصبح حتمية، وذلك من خلال إلغاء فصله الثالث وتعويضه بفصل 3 جديد متضمن للأحكام التالية «يجب أن تضاف إلى الوثائق المنصوص عليها بالفصل 2 من هذا الأمر ترخيص من أحد الأبوين أو الولي أو المقدم أو الوصي أو الكفيل معرف بالإمضاء عليه بالنسبة للأطفال الذين يمكنهم الحصول على بطاقة تعريف وطنية بصفة استثنائية لغرض مهني أو تربوي أو رياضي أو ثقافي أو غيره يقع التنصيص عليه بالترخيص المذكور».

وفضلا على منح الصياغة التشريعية المقترحة الأم صلاحية تقديم الترخيص للأبناء دون سن الثمانية عشر عاما للحصول على بطاقة تعريف وطنية، فقد وسعت هذه الصياغة في دائرة الأشخاص المؤهلين إلى تقديم الترخيص للأطفال للحصول على بطاقة تعريف وطنية لتشمل كل من المقدم أو الوصي والكفيل لضمان حسن تسيير شؤون الأطفال في حالة تعيين مقدم عليهم أو وصي أو كفيل وفق أحكام مجلة الأحوال الشخصية لما في ذلك من مراعاة للمصلحة الفضلى للطفل في تصريف شؤونه.

◀ مجال استخراج جواز السفر والسفر

تواجه الأم صعوبة تمنعها من ممارسة حقها في تصريف شؤون أبنائها القصر في المجال المتعلق باستخراج جواز سفر لطفلها أو سفره إلى الخارج، وذلك على النحو التالي :

◀ الصعوبة العملية

تلاقي الأم في حالة زوجية والأم العزباء صعوبة عملية بخصوص استخراج جواز سفر لطفلها حيث لا يمكنهما القيام بذلك نظرا لكونهما يفتقدان الصفة القانونية. وكذلك الأمر بالنسبة إلى المرأة الحاضنة إذا لم تكن هي أم للطفل

المحضون.

◀ المرجع القانوني للصعوبة

رغم تنقيح القانون عدد 40 لسنة 1975 المؤرخ في 14 ماي 1975 المتعلق باستخراج جوازات سفر ووثائق السفر بموجب القانون عدد 6 لسنة 2004 المؤرخ في 3 ماي 2004، فإنّ الفصلين 13 و15 بقيت أحكامهما متضمنة لمظاهر تمييز إزاء الأم باعتبارها نصت بالنسبة للفصل 13 على أنه :

« لكل تونسي الحق في الحصول على جواز سفر وتجديده مع اعتبار الاستثناءات :

إذا كان قاصرا أو محجورا ولم يدل برخصة من وليه أو أمه المتمتعة بالحاضنة أو من المقدم الشرعي، وتراعى في ذلك أحكام الفصل 23 من مجلة الأحوال الشخصية».

وبالنسبة للفصل 15، فقد نصت أحكامه على أن :

« يمكن سحب جواز السفر العادي في عدة حالات منها إذا كان حامله قاصرا أو محجورا وتراجع الولي أو الأم الحاضنة أو المقدم الشرعي في الرخصة التي منحها إياه».

◀ الحل التشريعي المنشود

تبعاً لتكريس أحكام عدد 40 لسنة 1975 المؤرخ في 14 ماي 1975 المتعلق باستخراج جوازات سفر ووثائق السفر لـ:

– مفارقة قانونية أدت على التمييز بين الأم المطلقة والحاضنة لأبنائها القصر وبين الأم المتزوجة بالنسبة لتسيير شؤون الأبناء من خلال منح الأم في الحالة الأولى حق تقديم ترخيص لأطفالها لاستخراج جواز سفر فيما تحرم الأم في الحالة الثانية من القيام بذلك الإجراء.

– تعارض مع أحكام الفصلين 23 و56 من مجلة الأحوال الشخصية السالف ذكرهما آنفاً.

– عدم الانسجام داخل المنظومة القانونية مع أحكام الفصل 57 م.أ.ش أن المتضمنة أن «الحضانة من حقوق الأبوين مادامت الزوجية مستمرة بينهما».

فإن تنقيح الفصلين 13 و15 من القانون عدد 40 لسنة 1975 المؤرخ في 14 ماي 1975 أصبح مستوجبة، وذلك بتعويض عبارة «وليه أو أمه المتمتعة بالحاضنة» الواردة بالفصل 13 وتعويض بعبارة «أحد الأبوين أو الولي أو المقدم أو الوصي أو الكفيل» وتعويض عبارة بعبارة «من الولي أو الأم الحاضنة أو المقدم الشرعي» الواردة بالفصل 15 بعبارة «أحد الأبوين أو الولي أو المقدم أو الوصي أو الكفيل».

ولا يتوقع أن تثير المبادرة التشريعية المتعلقة بتنقيح أحكام كل من الأمر عدد 717 المؤرخ في 13 أفريل 1993 والقانون

← الخيار الثاني

يمكن للسيدات عضوات المجلس الوطني التأسيسي لا يقل عددهن عن 10 تبني مشروع القانون المتعلق بتنقيح القانون عدد40 وعرضه على المجلس الوطني التأسيسي.

← مرحلة مناصرة المبادرة بالصياغة التشريعية

تنقسم مرحلة مناصرة المبادرة التشريعية إلى مرحلة إقناع صاحب القرار السياسي (1) وتأييد الرأي العام (2).

← مرحلة إقناع صاحب القرار السياسي

لا نذيع سرا من خلال القول أنه ليس من اليسير إقناع صاحب القرار السياسي بالمبادرة التشريعية التي من شأنها المساس بالممارسات التمييزية السائدة في المجتمع ضد المرأة سواء المكرسة منها بالقوانين أو بالعادات والعرف.

فصاحب القرار في البلدان غير الديمقراطية لا يريد الدخول في نقاشات فكرية تتطرح فيها الأفكار وتتقارع خلالها حجج الفرقاء أمام الرأي العام الذي بقدر ما للمواطن العادي فيه من ثقافة التمدن والتحضر بقدر ما نراه مناصرًا للأفكار النيرة التي تخدم مصالح كل المواطنين دون تمييز.

فالمبادرات التشريعية المنضوية في هذا المجال من الممكن أن تدوم مدة إقناع أصحاب القرار بها سنوات عديدة، كما هو الحال بالنسبة لتبني مبادرة تنقيح أحكام مجلة الجنسية التونسية بالنسبة إلى إلغاء التمييز بين الجنسين في إسناد الجنسية إلى الأبناء التي امتدت من سنة 2007 إلى غاية سنة 2010.

ومحاسن الصدف أن آخر قانون صدر أيام قليلة قبل الثورة هو القانون عدد 55 لسنة 2010 المؤرخ في غرة ديسمبر 2010 المتعلق بتنقيح بعض أحكام مجلة الجنسية التونسية من خلال إلغاء أحكام الفصل 6 القديم وتعويضه بالفصل 6 جديد المتضمنة أحكامه على بأنه «يكون تونسيا الطفل الذي ولد لأب تونسي أو لأم تونسية».

أما بالنسبة للمبادرة التشريعية المتعلقة برفع التحفظات، فقد كان مبرمجا عرض مشروع قانون في شأنها على أول جلسة لمجلس الوزراء المزمع عقدها خلال شهر جانفي 2011 تمهيدا لإحالتها على مجلس النواب للمصادقة عليه.

ومن محاسن الصدف مرة أخرى أن ثورة 14 جانفي 2011 لم تقبر مشروع ذلك القانون، بل أعطت إلى الحكومة الانتقالية كل المساحات المنشودة لتبني لا مشروع القانون السالف

عدد 40 لسنة 1975 المؤرخ في 14 ماي 1975 وفق المقترحات المشار إليها أعلاه تحفظات في شأنها بحكم أنها لا تتعرض إلى مسائل هي محل خلافات على الساحة الوطنية، علاوة على رمزية صدور مثل هذه القوانين في مرحلة الانتقالية الديمقراطية في كسب مناصرين لحقوق المرأة على الساحة الوطنية والدولية والإقليمية.

فما هي التقنيات المعتمدة في مسار صياغة قوانين خالية من مظاهر التمييز إزاء المرأة ؟

ثانيا/المسار المنشود لصياغة قوانين خالية من مظاهر

التمييز إزاء المرأة

يمكن تقسيم مسار صياغة قوانين خالية من مظاهر التمييز إزاء المرأة إلى مرحلة مناصرة الصياغة التشريعية (1) ومرحلة عرض الصياغة التشريعية على السلطة التشريعية (2).

← مرحلة المبادرة بالصياغة التشريعية

بالنسبة للفصل 28 من دستور 1959 المعلق العمل به، فقد نصت أحكامه على « لرئيس الجمهورية وأعضاء مجلس النواب على حد السواء حق عرض مشاريع القوانين. ولمشاريع رئيس الجمهورية أولية العرض ».

وبالنسبة الفصل 6 من القانون التأسيسي عدد 6 لسنة 2011 المؤرخ في 16 ديسمبر 2011 المتعلق بالتنظيم المؤقت للسلط العمومية فقد نصت أحكامه على أنه « للحكومة أو عشرة أعضاء على الأقل من المجلس التأسيسي حق اقتراح مشاريع قوانين ».

ومن هذا المنطلق، فإن المبادرة بالصياغة التشريعية في هذه المرحلة الانتقالية تكون وفق أحد الخيارين التاليين :

← الخيار الأول

يمكن للسيدة وزيرة شؤون المرأة والأسرة باعتبارها من بين أعضاء الحكومة الانتقالية تبني المبادرة التشريعية الخاصة بمشروع تنقيح الأمر عدد 717 لسنة 1993 المؤرخ في 13 أفريل 1993 ومشروع القانون المتعلق بتنقيح القانون عدد 40 لسنة 1975 المؤرخ في 14 ماي 1975، وتتولى عرضهما على رئاسة الحكومة ليتم اعتمادهما تمهيدا لعرض المشروع الأول على رئيس الحكومة لإصداره، والمشروع الثاني على المجلس الوطني التأسيسي للمصادقة عليه.

والسياسيات دون إعطاء الرأي العام أي مساحة للتعبير عن آرائه في شأنها.

ونأمل أن تكون مرحلة التحول الديمقراطي التي تشهدها بلادنا فرصة سانحة لتضافر جهود كل من الحكومة والمجلس التأسيسي ورئاسة الجمهورية والمجتمع المدني والنخب من أجل كسب تأييد الرأي العام من أجل مناصرة صدوره هذه القوانين باعتبارها تخدم بالدرجة الأولى المصلحة الفضلى للأطفال في تسيير شؤونهم.

◀ مرحلة عرض المبادرة بالصياغة التشريعية على السلطة التشريعية

وفق ما جاء بأحكام الفصل 4 من القانون التأسيسي عدد 6 لسنة 2011 المؤرخ في 16 ديسمبر 2011 المتعلق بالتنظيم المؤقت للسلط العمومية، فإن المجلس الوطني التأسيسي يمارس السلطة التشريعية، ونظرا لحجم العمل الموكول إليه فمن الأهمية بمكان ضمان أولوية عرض مشروع قانون يتعلق بتنقيح أحكام القانون عدد 40 لسنة 1975 المؤرخ في 14 ماي 1975 المتعلق باستخراج جوازات سفر (1) والتصويت عليه (2).

← أولوية عرض مشروع هذا القانون

عديدة هي مشاريع القوانين المعروضة على المجلس الوطني التأسيسي بما يجعل فرصة عرض مشروع القانون السالف الذكر قبل انتهاء المرحلة الانتقالية غير واردة إلا إذا حظي بأكبر عدد ممكن من المناصرين من بين أعضاء المجلس الوطني التأسيسي للأسرع بعرضه على الجلسة العامة.

← التصويت على مشروع هذا القانون

نأمل ألا يصادق على مشروع هذا القانون بالأغلبية العادية المتمثلة في ثلث أعضاء المجلس الوطني التأسيسي فحسب الحالي أو السلطة التشريعية القادمة، بل يحظى بالأغلبية المطلقة للدلالة على أن حقوق المرأة في تونس هي من بين استحقاقات الثورة.

وفي هذا الصدد، يلاحظ أن صدور قانون يمنح المرأة في دولة الكويت حق الانتخاب والترشح للانتخابات ظل طيلة خمس سنوات يعرض على مجلس النواب الذي كان يرفض بأغلبية أعضائه المصادقة عليه إلى غاية سنة 2005 تاريخ المصادقة عليه.

وبلادنا هي الآن بصدد التأسيس إلى مرحلة تشريعية لا تقل

بتلك الصياغة التشريعية في إطار خيار وسطي، بل لتبني لهذا المشروع وفق الصياغة التشريعية في إطار خيار أمثل المتضمن سحب كل البيانات والاحترازا المسجلة من بلادنا إزاء اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة.

كما سبق القول أنه ليس من السهولة تمرير القوانين المناصرة للمرأة لذلك تمسك البعض من السادة أعضاء الحكومة حينها على الإبقاء على البيان العام.

ونظرا لوجود نخبة نيرة من المدافعين الوطنيين على حقوق الإنسان ضمن أعضاء الحكومة الانتقالية المقتنعة مثلي بجدوى القبول بالحلل التوافقية رغم تعارضها في الأصل مع قناعاتها الشخصية، حرصت تلك الحكومة الانتقالية على أن يكون آخر مرسوم يصدر عن هذه الحكومة الانتقالية هو المرسوم عدد 103 لسنة 2011 المؤرخ في 24 أكتوبر 2011 المتعلق بسحب تحفظات تونس على تلك الاتفاقية عدا البيان العام.

وفي هذا الصدد، أشير إلى أن صدور قانون حماية المرأة من التحرش الجنسي في الجزائر قد كان على إثر مناصرة من كتلة المعارضة في البرلمان الجزائري للمبادرة التشريعية المتعلقة بذلك القانون.

ولما لا يكون مشروع القانون المتعلق بتيسير تصريف الأم لشؤون الأبناء مناسبة تزول فيها الانتماءات السياسية لعضوات المجلس التأسيسي من أجل تشكيل كتلة موحدة متبينة لمشروع هذا القانون.

وبذلك يكون صدور هذا القانون فاتحة خير نحو المضي قدما لتطوير بقية مجالات القوانين الأخرى، وهي خلافا لما يتصوره البعض منا عديدة.

← مرحلة تأييد الرأي العام

إن ما يميز الدول الديمقراطية هو حرص أصحاب القرار فيها على إدراج مشاريع قوانينها على مواقع تفاعلية بشبكة الانترنت على زمة العموم قصد استطلاع آراء المواطنين حولها، مع التزام الجهة المعنية بالاستشارة بنشر ملخص على ذات الموقع لما ورد من آراء وملاحظات ومقترحات في شأن تلك المشاريع لضمان حق العموم في الاطلاع على الصيغة المعدلة أو النهائية لتلك المشاريع لمعرفة مدى جدية تفاعل الجهات الرسمية مع المقترحات التي تحظى بإجماع العموم حولها.

أما الدول غير الديمقراطية، فأصاحب القرار لا يرغبون في تشريك المواطنين في الشأن العام، بل يفضلون فرض الخيارات

من حيث صرح البناء ووقعه على الدولة وعلى المواطنين عن مرحلة التأسيس التي قطعتها دولة الاستقلال، لذلك يقترح في هذا الصدد :

- تشكيل فرق عمل كل حسب مجال تدخله لجرد القوانين الجارية المتضمنة لمظاهر التمييز ضد المرأة في مختلف المجالات واقتراح تصورات لإلغاء تلك القوانين أو تعديلها.
- الاستفادة من خبرات ومهارات النخب الناشطة في المنظمات والجمعيات الوطنية والدولية ذات العلاقة بحقوق المرأة.
- تشريك الإعلام لكسب تأيد الرأي العام حول عدالة قضايا المرأة.
- العمل على الارتقاء بالمؤشرات الكمية والنوعية حول تمكين المرأة في مختلف مجالات الحقوق السياسية والاقتصادية والاجتماعية بما يمكن من إحداث تغيير على مستوى الواقع المعاش للمرأة ويفتح المجال لبلادنا إلى تحسين ترتيبها بين دول العالم مقارنة مع دول عربية بالنسبة لمؤشر «المساواة وعدم التمييز بين الجنسين» المعتمد في التقرير السنوي لمنتدى دافوس الاقتصادي الذي يحظى باهتمام دولي من قبل الجهات الدولية المتحكمة في الأسواق العالمية والمانحة للتمويلات لا يقل شأنًا بالنسبة لها عما يصدر من ترقيم سيادي حول السياسة النقدية والمالية لبلادنا، وذلك بالنسبة إلى تحديد وجهة الاستثمار في بلادنا.
- ونأمل أن تكلل مساهمة كل واحد منا بحسب موقعه في تطوير منظومة حقوق المرأة بتونس لرفع مظاهر التمييز ضد المرأة وفي مقدمتها دستور تونس الجديد أسوة بما تم العمل به ضمن الدساتير الحديثة لعديد الدول، ومن أحدثها دستور المملكة المغربية المتضمن بصريح العبارة مثل هذه الأحكام الدستورية، وال حال أن بلادنا قد شهدت ثورة فتحت كل المساحات المنشودة لضمان مبادئ الحرية والكرامة والمساواة بين المواطنين والمواطنات دون تمييز مهما كان أساسه.

الشباب والمشاركة في الحياة العامة والسياسية

ومشاركتهم في تنفيذ هذه الحلول في الواقع بالعمل الجماعي.

ومن خلال هذا الركن « على مواقع الواب » سنتناول تقديم مختارات من بعض مواقع الانترنت وصفحات التواصل الاجتماعي حول الشباب التونسي والمشاركة في الحياة العامة والسياسية:

الآثار الإيجابية للمشاركة السياسية

من موقع الحوار المتمدن هناك تعبير عن أهم الايجابيات للمشاركة الشبابية عند ولوج الحياة السياسية حيث تؤثر المشاركة السياسية على الأفراد وعلى السياسات العامة للدولة، فعلى مستوى الفرد تنمى المشاركة فيه الشعور بالكرامة والقيمة والأهمية السياسية وتنبه كلا من السلطة والمواطن إلى واجباته ومسؤولياته وتنهض بمستوى الوعي السياسي. كما أنها تساعد على خلق المواطن المنتمي الذي يعد عماد قوة وعافية الجسد السياسي. وعلى صعيد السياسة العامة تجلب المشاركة أكبر منفعة لأكبر عدد من الأفراد إذ أنها تدفع السلطة إلى الاستجابة لمطالب المواطنين وتسهم في إعادة توزيع موارد المجتمع بشكل أكثر عدالة حيث يؤدي ازدياد عدد المشاركين إلى مزيد من العدالة الاقتصادية والاجتماعية عن طريق قيام الحكومة بإعادة توزيع الدخل والثروة.

الشباب في تونس غاضب، مرتبك... وخائف

اثار استطلاع الرأي الموجود بموقع الشروق التونسية الذي قام به المرصد الوطني للشباب بليلة لدى الرأي العام وخاصة فيما يتعلق برغبة 18 بالمائة من الشباب التونسي في عودة النظام السابق.

حيث تمسك المدير العام للمرصد الدكتور "محمد الجويلي" بمصادقية هذا الاستطلاع مؤكدا ان الشباب التونسي اصبح يعيش حالة من الارتباك من الوضع السياسي والاقتصادي للبلاد وهذا هو سبب رفضه للمشاركة في

المشاركة السياسية هي تلك المجموعة من الممارسات التي يقوم بها المواطنون بغية الاشتراك في صنع وتنفيذ ومراقبة وتقييم القرار السياسي اشتراكا خاليا من الضغط الذي قد تمارسه السلطة عليهم وهذا يعني أن للمواطن حقا ودورا يمارسه في عملية صنع القرارات ومراقبة تنفيذها وتقويمها بعد صدورها فهي اذن مساهمة الفرد في أحد الأنشطة السياسية التي تؤثر في عملية صنع القرار و/أو اتخاذه والتي تشمل التعبير عن رأى في قضية عامة والعضوية الحزبية والانضمام لمؤسسة من مؤسسات المجتمع المدني أو التعاون معها والترشيح في الانتخابات وتولى أي من المناصب التنفيذية والتشريعية.

والمشاركة السياسية في أي مجتمع هي حصيلة نهائية لجملة من العوامل الاجتماعية الاقتصادية والمعرفية والثقافية والسياسية والأخلاقية تتضافر في تحديد بنية المجتمع المعني ونظامه السياسي وسماتها وآليات اشتغالها، وتحدد نمط العلاقات الاجتماعية والسياسية ومدى توافقها مع مبدأ المشاركة الذي بات معلما رئيسيا من معالم المجتمعات المدنية الحديثة، المجتمعات التي أعادت المعرفة الموضوعية والثقافة الحديثة بناء حياتها العامة وعلاقاتها الداخلية على أساس حكم القانون في إطار دولة وطنية حديثة دولة الحق والقانون والمؤسسات .

فهو مبدأ ديمقراطي من أهم مبادئ الدولة الوطنية الحديثة، مبدأ ينشأ وينمو في ضوء الأنظمة الوطنية الديمقراطية التي تقوم على أساس المواطنة والحرية المسؤولة والمساواة في الحقوق والواجبات بين الجنسين وفصل السلط ويبقى أهم مبدأ من مبادئ الديمقراطية وهو احترام كرامة الإنسان في المجتمع رجلا أو امرأة، شابا أو فتاة، طفلا أو طفلة.

وإذا كان التقدّم الحضاري لأي مجتمع لا يتحقق إلا بمشاركة كل أو أغلب أفراد في الحياة العامة، فان من البديهي أن التقدم الحضاري لأي مجتمع لا يتحقق إلا بمشاركة الشباب فيه ومضمون هذه المشاركة مشاركتهم في معرفه طبيعة المشاكل العامة التي يطرحها واقع المجتمع التونسي ومشاركتهم في العلم بالحلول الصحيحة لهذه المشاكل

الحياة الاجتماعية.

التعاون الشبابي بين تونس وال خارج من أجل مشاركة فاعلة في الحياة السياسية

كما جاء في مقال بموقع حقائق أون لاين أن الشباب التونسي يسعى الى تقاسم التجارب وتطوير المشاركة الفاعلة على غرار ما أفادنا به الاستطلاع الذي قام به المرصد الوطني للشباب.

ففي إطار التبادل التونسي السويدي للشباب، نظم النادي الثقافي علي البلهوان بالتعاون مع الجمعية السويدية من 17 إلى 25 أوت 2013 ملتقى شبابيا جمع 24 شابا وشابة

من تونس ومن السويد حول «كيفية تحفيز الشباب للانخراط والمشاركة الفاعلة في الحياة السياسية والجمعياتية» وقام الوفد المشارك بعدة زيارات لمناقشة مفهوم المشاركة والتعرف على أفضل الوسائل والأساليب لتحسين وتطوير المشاركة الديمقراطية لديهم، رغبة منهم في تحويل الأهداف التي يريدون بلوغها إلى واقع ملموس وقد كان لهؤلاء المشاركين لقاء سابق خلال شهر فيفري 2013 بستوكهولم عاصمة السويد حول نفس المحور.

وتؤكد الأطراف المنظمة على

أن المشاركة الفعالة للشباب في اتخاذ القرار والإجراءات على المستوى المحلي والإقليمي أمر ضروري إذا كنا نريد أن نبني مجتمعات ديمقراطية أكثر تماسكا وأكثر ازدهارا، فالمشاركة في الحياة السياسية والعامة في أي مجتمع لا تتمثل فقط في التصويت أو الترشح لانتخابات -بالرغم من أهميتها- وإنما الإسهام في مناقشة الأهداف العامة لذلك المجتمع، وتحديد أفضل الوسائل لإنجازها، وقد تتم هذه المشاركة من خلال أنشطة سياسية مباشرة أو غير مباشرة عبر العمل الجمعياتي، الأمر الذي سينعكس بالضرورة على شعوره بالانتماء لوطنه والمساهمة في بناء مجتمع أفضل.

حملة # شارك- حق الشباب في المشاركة في الحياة السياسية

أمّا على الموقع الاجتماعي الفايسبوك فقد أنشأت مجموعة كبيرة من الشباب التونسي- الائتلاف الوطني للشباب-

صفحة لإطلاق حملة توعوية وطنية قوامها التحسيس بضرورة المشاركة الشبابية في القرار ومطالبة كل الشباب للمشاركة في فرض دسترة حقوقه والوعي بها.

ما هو الائتلاف الوطني للشباب ؟

هو اطار سياسي مدني يجمع شباب التنظيمات الحزبية والجمعيات والحركات الشبابية والناشطين المستقلين على ارضية مشتركة دنيا شعارها الشراكة في القرار وفي صناعة حاضر ومستقبل الوطن.

لماذا الائتلاف الوطني للشباب ؟

هو استجابة لمطلب موضوعي في انهاء حالة الفرقة والتشتت وتوحيد المبادرة والحركات الشبابية المختلفة بهدف مركزة طاقتها وتوجيهها وجهة مشتركة.. وتبادل الخبرات بين مختلف الشباب النشط منتظما كان او مستقل وهو فضاء من ومفتوح قوامه التطوع والمبادرة الخاصة.

ما هي حملة شارك ؟

هي اول تحرك وطني تطلقه التنسيقية الوطنية للائتلاف قوامها التحسيس بضرورة المشاركة الشبابية في القرار ومطالبة كل الشباب للمشاركة في فرض دسترة حقوقه. وتنطلق من التحسيس عبر المطويات مرورا بطرح القضية وتنظيم لقاءات بين الشباب وقيادات المشهد السياسي (نواب وأحزاب ومنظمات) في سلسلة من ايام تحاور مفتوحة على الشباب مع دورات تدريبية وتأطيرية في مجالات الحقوق والقوانين وصولا الى برمجة مؤتمر وطني للشباب لطرح كل القضايا التي تهمه.

لماذا شارك ؟

هي تعبيرة ايجابية من الائتلافيين بان الشباب ليس قوة رفض واحتجاج وحسب بل ان له القدرة في ان يكون شريكا في البناء وانه قوة اقتراح.

ما هي المطالب المباشرة للائتلاف وحملة شارك ؟

من ارضية الائتلاف الوطني للشباب لنعلن الآتي: «أن تأصيل الجمهورية على أسس ديمقراطية ومدنية لا لبس فيها هو



– أن يسعى الائتلاف إلى فرض تمثيلية الشباب في كلّ المفاوضات والمبادرات الائتلافية الديمقراطية بما فيها تلك المتعلقة بالاستحقاقات الانتخابية».

وإذا كان الإعلان العالمي لحقوق الإنسان يؤكد على أن "الاعتراف بالكرامة المتأصلة وبالحقوق المتساوية والثابتة لجميع أفراد الأسرة البشرية هو أساس الحرية والعدل والسلام في العالم"، فإنه من باب أولى الاعتراف بحق الشباب في المشاركة السياسية وفي المساهمة في اتخاذ القرار السياسي من داخل الأحزاب السياسية من جهة، بإتاحة الفرصة لهم للوصول إلى مراكز قيادية داخل الأحزاب السياسية ومن داخل المجالس التشريعية بتخصيص نسبة مائوية خاصة بتمثيلية الشباب وذلك بضخ دماء شابة جديدة في شريان الحكومة وتشبيب الوزارات من الداخل، ومن جهة أخرى تشجيع الشباب على المشاركة السياسية من داخل الأحزاب السياسية بسن قوانين الأحزاب السياسية التي تحدد نسبة تمثيلية الشباب في أعلى هيئة تمثيلية للأحزاب السياسية.

فالشباب عموما هم ثروة الشعوب الحقيقية فهم الحاضر والمستقبل، هم الأمل والطموح لكل تقدم وتنمية أكانت سياسية أم اجتماعية أم اقتصادية أم ثقافية ولذلك وجب صون كرامة الشباب بإعادة الاعتبار لدورهم في المجتمع ومشاركتهم في الحياة السياسية والعامة لذلك وجب على كل شابة وشاب المشاركة بكثافة في الحياة العامة والسياسية والقطع مع الخوف والارتباك لأن أحد أبرز شعارات الثورة التونسية كان "لا خوف بعد اليوم".

و. ب.

السبيل الأنجع لتحقيق الرقي والازدهار لكل التونسيين وهو الطريق الأقصر لإرساء مجتمع العدالة الاجتماعية.

ونؤكد ان الانقاذ الحقيقي لتونس لا يمكن ان يتم دون وجود الشباب في مواقع القرار المتقدمة للمشاركة في صياغة كل ما يتعلق بمستقبل البلاد انطلاقا من واقع الاستحقاقات الثورية ومهما يكن من امر الحسابات السياسية ورهانات الاحزاب المختلفة في الوضع الراهن ومما تكون مآل الاحداث الجارية.

فإننا نتصور المخرج في الدعوة لتشكيل ائتلاف وطني للشباب يجمع كل الطاقات الشبابية على درجة عالية من الوضوح التنظيمي والهيكلية لتحقيق الوحدة والنجاعة في الاداء ويعمل على تحقيق :

- مجلس وطني للشباب في المرحلة الانتقالية يعمل على تبليغ تطلعات وطموحات الشباب فيما يتعلق بقضايا الدستور والهيئة الانتخابية والأحكام الانتقالية ومختلف القضايا الوطنية الأخرى (اقتصادية اجتماعية...).
- اقرار النزول بسن الترشح لكل المجالس النيابية إلى 18 سنة.
- اقرار النزول بسن الترشح لرئاسة الجمهورية لسن 35 سنة.
- اقرار استشارية دائمة من الشباب برئاسة الجمهورية والحكومة وعلى المستوى الجهوي والمحلي.
- اقرار وجوب تخصيص نسبة لا تقل عن 30 بالمائة لمن سنهم دون 35 سنة بكل المجالس المنتخبة.
- العمل على تعهد قيادات الاحزاب في ميثاق سياسي على ضرورة تخصيص 30 بالمائة لمن سنهم دون 35 سنة في كل هيكلها.

لا خوف بعد اليوم
NO MORE FEAR



قضايا حقوق الإنسان من خلال الفنون

أهداف الجمعية

- نشر ثقافة حقوق الإنسان وتفعيلها خاصة في الأحياء الشعبية والمناطق الداخلية وتمكين الفئات المهمشة والقيادات المبدعة.
- صياغة مشاريع ثقافية وفنية وتشاركية ومبتكرة تكون أرضيتها منطلقة من مقاربات قائمة على قضايا حقوق الإنسان والنوع الاجتماعي وليستفيد منها الشباب، النساء والأطفال وتخلق درجة الممارسة الديمقراطية.
- تمكين ودعم الشباب والنساء من تطوير مشاريعهم والتي تحمل إضافة حقيقية لتعبير عن الثقافات المتعددة والمختلفة والمتنوعة بما يضمن التغيير الإيجابي في المجتمع والمشهد الثقافي الحقوقي والمرئي.
- تمكين الشباب في مجالات التعبير الفني الرقمي والإعلام البديل وترشيده لعمليات اكتساح عالم التعددية الرقمية وفهم أسس الشبكات والتشبيك والثورة المعلوماتية على أرضية ومنطلق حقوق الإنسان.
- إنشاء مركز قيادات ومشاركة « من أجل تبادل الخبرات في مجال التفعيل التشاركي الحقوقي وبناء نماذج المشاركة الفاعية والفعالة لتفعيل أدوار المواطنة والترشيد والممارسة.

جمعهم الهم الإنساني والوطني هدفهم الأساسي نقد الواقع المهمش المغمى بالمركزية والإقطاعيات والأنماط الثقافية تحدياتها الأساسية انطلقت من رصدها لتردي الواقع الثقافي وإلى طمس الفعل الثقافي. من هذا المنطلق تأسست جمعية التحدي وهي جمعية مكونة أساساً من أساتذة وقيمين ومجموعة من الناشطين في حي التضامن والمنهله غايتهم الأساسية نقد الواقع المتردي والتهميش الثقافي والتربوي الذي يعيشه شباب هذين الحين في العهد البائد.

بدأت فكرة تأسيس الجمعية إبان ثورة 14 جانفي حيث قرر ناشطو هذين الحين النزول إلى شارع الحبيب بورقيبة وقدموا عرضاً في شكل مانفستو « الدعوة لصياغة المشروع الثقافي في شكل أداء جمع بين الكلمة والفن والحركة وفي إطار تفاعل مواطني حسي وجمعي وكان الشعار الأساسي » لتكون مبادئ حقوق الإنسان تتجلى في عمق مشروعه الثقافي الحضاري والثقافي والجمعي بعد الثورة.

هي جمعية مبادئها الأساسية التمسك بتحقيق أهداف الثورة المتمثلة أساساً في مقاومة كل أشكال التهميش والدفاع عن

مهمة الجمعية

ترتكز مهمة الجمعية الأساسية حول الدعوة لبناء وتقوية قدرات الفئات المهمشة والهشة لوضع حد للسياسات والممارسات التمييزية في المجتمعات المحلية خاصة في (الأحياء الشعبية، المناطق الصحراوية) وعلى الحشد لمناصرة تشكيل مشهد للسلام والأمن من خلال الفنون والثقافة.

– التأسيس لمختبر، بيت الموارد والتدريب والبحوث والدراسات في مجال تقاطع حقوق الإنسان والفنون» وذلك من خلال دعوة الشركاء والداعمين والمنظمات ليساهموا ويشاركوا في مزيد تقوية أنشطة الجمعية ودعم مشاريعها وذلك من خلال إحداث التغيير في قلب هذا المسار المبني على عمليات الانتقال إلى الديمقراطية كمنظمة غير حكومية عاملة في المجتمعات المحلية

– العمل على فتح مراكز للدعم والتمكين والتثقيف والتوعية داخل الأحياء من أجل المساهمة في ديمقراطية المجتمعات المحلية من خلال حصص التعلم الجماعي لثقافة الحقوق الإنسانية، المواطنة، الديمقراطية، ورشات الكتابة الجماعية، والورشات التوعوية في تفعيل حق المشاركة ومناهضة السياسات والممارسات التمييزية.

– تمكين ودعم الشباب ومن الجنسين وخاصة منهم القادرين والقادرات على التعبير عن واقعهم الفردي وواقع مجتمعاتهم المحلية وتوثيق الممارسات والخبرات الجيدة وكل حركة تغيير تتشكل لتكون هي الجسور الحقيقية نحو عالم أفضل.

إنجازات الجمعية

هي أول جمعية نظمت مهرجان لفنون الشارع بعنوان «مانفستو الثقافة» بشارع الحبيب بورقيبة- أوت 2011 وهي أول جمعية نظمت لقاء يجمع بين الجمعيات والمنظمات التونسية في مدينة القصيرين تحت عنوان «أي دور للجمعيات بعد 14 جانفي» بمشاركة 60 جمعية ومنظمة.

كما ساهمت جمعية التحدي في إنجاح المسار الانتخابي (أكتوبر 2011) في الأحياء الشعبية والمناطق الصحراوية من خلال إنجاز رزنامة من الأنشطة والبرامج مثل حي التضامن والمنيهلة ونقطة والريديف وأم العرائس والمتلوي للتوعية بأهمية الانتخابات.

تعد جمعية التحدي من الجمعيات الرائدة في صناعة وتحسين الأداء التدريبي في مجال نشر ثقافة حقوق الإنسان وخاصة منه التدريب الموجه للفئات الهشة والمهمشة.

كما أنجزت الجمعية عدة مشاريع شراكة مع مركز «كوثر» أهمها:

- مشروع تمكين المرأة الصحراوية بنقطة واستفادت منه 40 امرأة
- تكوين شبكة «جسور ورؤى» بين الفاعلين من مختلف الأحياء الشعبية واستفاد منه 400 مشارك ومتلقي.

عزة برنجي





الجمعية الوطنية للباحثين الشبان في التاريخ Association nationale des Jeunes chercheurs en Histoire

الجمعية الوطنية للباحثين الشبان في التاريخ هي خلاصة جهود كبيرة من باحثين شبان أقروا العزم على تكوين جمعية توفر لهم سبل تطوير معارفهم المنهجية والعلمية، وخلق فضاء جديد لنشر بحوثهم في ظل وضع صعب للعلوم الإنسانية وضيق آفاق النشر بصفة عامة. تحصلت الجمعية على التأشيرة القانونية بعد ثورة 14 جانفي، وتحديداً في شهر أكتوبر من سنة 2011، وهي تهدف أساساً كما ينص قانونها الأساسي إلى :



خلال السنتين المنصرمتين العديد من الأنشطة سواءً من خلال أنشطة المكاتب الفرعية، التي قامت بتنظيم عدد هام من الندوات أو الحصص المنهجية، على غرار تنظيم مكتب تونس «لللقاء» ومعرض وثائقي عن الذكرى الأربعون لحركة 5 فيفري 1972 وعرض فيلم «المطرودون 1609» الذي كان فرصة لتقديم المسألة الموريسكية ومدى تقدم الأبحاث في العالم، أو تنظيم مكتب سوسة ليوم دراسي بعنوان «تونس في عيون الأجانب» والذي شارك فيه الباحثون الشبان بالمداخلات والأساندة بالتقييم، كما نظم مكتب صفاقس ورشة عمل تحت عنوان «باحث وأرشيف : مسار بحث» حاول من خلالها الباحثون المشاركون تقديم منهجية العمل والصعوبات التي تعترضهم حتى يستفيد المبتدئون

أما المكتب الوطني للجمعية فقد سهر على تنظيم الملتقى الأول للباحثين الشبان في التاريخ الملتقى 2013 بمدينة صفاقس خلال شهر أفريل من سنة 2013، حيث يعتبر هذا الملتقى الذي استقبل حوالي عشرون باحثاً شاباً من تونس و من خارجها، الأول من نوعه على الصعيد الوطني والعربي.

- العمل على توفير ظروف عمل و بحث مناسبة للباحثين الشبان
- تنظيم تظاهرات علمية (أيام دراسية، ملتقيات)
- توفير الفرصة للباحثين الشبان لتقديم أعمالهم ونشرها
- تنظيم رحلات دراسية
- إيجاد سبل تعاون مع مؤسسات و جمعيات وطنية وأجنبية.

تضم هذه الجمعية الطلبة المرشحين في الماجستير والدكتوراه تاريخ و تراث ، وهي مكونة من مكتب وطني وثلاثة مكاتب فرعية بكل من تونس، سوسة وصفاقس.

هذا التمشي الذي اتخذته الجمعية يهدف إلى منح فرصة للباحثين الشبان لاتخاذ المبادرات والتمرس على العديد من الصعوبات والأنشطة التي ستؤسس لاكتساب مهارات باحث يطمح للمساهمة في الارتقاء بالمعرفة وبالجامعة التونسية.

كما أنه يفتح المجال لمختلف الطلبة والباحثين المرشحين بمختلف الجامعات التونسية التعرف على بعضهم البعض وعلى بحوثهم مما قد ييسر لاحقاً تكوين مجموعات بحث وأنشطة علمية مشتركة. في هذا الإطار أنجزت الجمعية

رائدة الحركة النسائية التونسية ومؤسسة أول جمعية نسائية في تونس...إنها بشيرة بن مراد المرأة التي سبقت زمانها

بمناسبة مائوية الرائدة بشيرة بن مراد، يسعدنا أن نقدم في هذا الركن مسيرة المناضلة الاستثنائية والريادية التي وهبت حياتها للنضال في سبيل تحرير المرأة التونسية. وإن كانت أمثلة النضال النسائي عديدة إلا أن بشيرة بن مراد تبقى رمزا لهذه المسيرة النضالية الشاملة التي حُق أن تُدرج اليوم ضمن الثوابت التاريخية للمجتمع التونسي.



وقتها، ويحب المرأة تحسّ نفسها إلي هي حاجة كبيرة»¹

وقد حفظت الكثير من الشّع وتدرّبت على الإنشاء وحذقت الكتابة الصحفية واكتسبت فن الخطابة كما كانت مولعة بالفن وخاصة عزف البيانو ومغرمة كذلك بمطالعة المجالات بجميع أنواعها وخاصة منها مجلة «المصرية» للرائدة هدى شعراوي وبفضل ثقافتها الموسعة التي مكنتها من اكتساب نضجا اجتماعيا مبكرا وكذلك إدراكا عميقا لمعاناة المرأة التونسية التي تعيش في وضعية مزرية اتسمت بالجهل والخضوع لقوالب اجتماعية مفروضة عليها تحول دون تثقيفها ووعيها بالمسؤولية تجاه العائلة والمجتمع حيث تقول :

«سيدي كان يحب المرأة تتقدم ويحب المرأة تتعلم ويحب الحركة الوطنية تنقوّ ويتحدث معنا ولو أحنأ صغار...»²

«...كنت نسمع بالداسترة وبفرنسا كيفاش تضطهد في الناس والمرأة كيفاش قاعدة في تركينة ما تعمل حتى شئ...وقتها زعماننا في السجون، البلاد تغلي والناس ما هيش راضية... من صغري نحب نعمل حاجة...»³

وفي هذا المحيط العائلي برزت المناضلة بشيرة بن مراد متميزة بشخصية فذة، قوية، جريئة في مواقفها لا تعرف الهزيمة أبدا «أنا من الناس اللي كيف نقول الحاجة باش نعملها نشدّ صحيح، هكة طبيعتي، إذا كان شئ نؤمن به ونقول باش نعمله في الغالب ما نعرفش الهزيمة»⁴

تزوجت المناضلة سنة 1929 بالسيد صالح الزهار الذي ساندتها وشجعها على مواصلة السير في طريق النضال والكفاح «هي حرة تعمل اللي يظهر لها»⁵. والجدير بالذكر أنها لم تغير لقبها حين تزوجت «ما حبتش نبذل اسم بابا وقت إلي عرست ما بدلتش بشيرة بن مراد، اسمي من اللي تخلقت حتى لين نموت»⁶

هي ابنة الشيخ محمد الصالح بن مراد شيخ الإسلام الحنفي وهو صاحب مجلة «شمس الإسلام»، وكان جدها لأبيها الشيخ أحمد بن مراد مفتيا حنفيا وجدها للأمها شيخ الإسلام محمود بن الخوجة.

ولدت الرائدة يوم 11 أوت 1913 بتونس العاصمة بنهج الغار بتربة الباي، وانتمت إلى وسط عائلي متشبع بالدين مقدس للعلم وعاشق للحرية، عين لها والدها عددا من مشائخ جامع الزيتونة ومن بينهم محمد مناشو الذي علمها هي وشقيقاتها حفظ القرآن الكريم وقواعد اللغة العربية. كما تلقت دروسا في التاريخ والجغرافيا والحساب. وكان أبوها من أكبر مشجعيها على تحصيل العلم حيث ذكرت ذلك في إحدى تصريحاتها بقولها «ما تماش واحد فكر في حرية المرأة قد سيدي في

1. العبيدي ليليا، جذور الحركة النسائية، 1990، ص 30.

2. المرجع السابق، ص 23.

3. المرجع السابق، ص 23.

4. المرجع السابق، ص 25.

5. المرجع السابق، ص 25.

6. المرجع السابق، ص 23.

بتاج الفخر، مرفوعة الرأس، مبرهنة على أن المرأة التونسية إذا أرادت أن تكون في مقدمة العائلات، فازت ونالت جميع رغباتها العلمية، لا تقف أمامها العقبات ولا المصاعب ولا تبالي بالمشاق والأتعاب»⁸

رفعت الرائدة بشيرة بن مراد صوتها مطالبة بتعليم المرأة وهو ما يتجلى من خلال هذا المقتطف من الخطبة التي ألقته الرائدة بشيرة بن مراد بمناسبة مرور عشر سنوات على تأسيس جمعية طلبة شمال إفريقيا في 6 مارس 1938 «أيها السيدات الفاضلات إنكن بتلبية نداء إخواننا الذين يعملون في سبيل قطع سلاسل الجهل التي قضى الله أن توضع في رقابنا تقمن الدليل على أن المرأة التونسية قد نضجت فكرتها وتأهلت لأن تتبوأ المقعد الصالح بها في سبيل نهضة هذه الأمة التي لا يمكن تحقيق سعادتها إلا استندت إلى ساعد الرجل القوي وساعد المرأة اللطيف. لم تسعد أمة، أيها السيدات، ولم تنجح قط، إذا لم يحصل التعاون بين الجنسين في معترك الحياة» إلا أنها واجهت العديد من المشاكل والضغوطات من طرف سلطة الاحتلال حيث دُعيت في العديد من المرات للتحقيق وسُجنت سنة 1948 وكاد أن يصدر ضدها قرار بالنفي غير أن حالتها الصحية أنقذتها من ذلك القرار الجائر. كما وُضعت قنبلة بجانب منزلها ومن حسن حظها أنها لم تنفجر. ورغم كل الآلام والعراقيل واصلت مع رفيقات دربها طريق النضال والكفاح من خلال نشاط جمعيتها التي تحصلت على تأشيرتها سنة 1951.

لقد أفنت بشيرة بن مراد حياتها في النضال في سبيل قضايا الحرية والنهوض بوضعية المرأة إلا أن جهودها قوبلت بالنكران والإقصاء ولم يتم الاعتراف بها ولا بنضالاتها، وقد عبرت عن هذا الجحود من خلال هذا المقتطف الذي تقول فيه «استاذنتني وزيرة روسيا كانت في كوبنهاغ وقتها، بعثولي الاستدعاء وبعثلو تسكرة الطائرة، فرحت على كل حال، ثم حاجة جاءتني في حياتي، ثم ناس ولو من بقعة أخرى اعترفوا وخدوا بخاطري وبعثولي»⁹.

تم الاعتراف بها على الصعيد العالمي وتم استدعاؤها من جهات أجنبية بمناسبة الاحتفال بمرور خمسين سنة على تأسيس الحركة النسائية في العالم لتمثل تونس في عديد البلدان منها كوبنهاغ وروسيا وبولونيا ورومانيا.

توفيت يوم 4 ماي 1993 عن سن يناهز الثمانين سنة، فقد وهبت حياتها للدفاع عن المرأة المظلومة ومهضومة الحق إلا أنها توفيت مظلومة ومهضومة الحق، ولكنها ستبقى رمزا ثابتا عبر التاريخ ومنازة الأجيال السابقة والمتعاقبة.

8. شمام محمود، بشيرة بن مراد : زعيمة النهضة النسائية بتونس، ص 35.
9. المرجع السابق، ص 37.

تسلحت بالعلم والإرادة القوية لتغيير وضعية المرأة التونسية وأكدت على أهمية دورها الاجتماعي في المساهمة في تخليص البلاد من الاستعمار الفرنسي خاصة وأنها تمثل نصف المجتمع غير أنها قابعة في المنزل لا تفعل شيئا سوى الأكل والنوم وتربية الأطفال لذلك هي خططت لبعت أول نواة لحركة نسائية بطريقة ثورية.

في سنة 1936 أسست أول جمعية نسائية وهي «إتحاد النساء المسلمات» وقد ضم العديد من المناضلات التونسيات وهن يمثلن رفيقات دربها نذكر على سبيل المثال لا الحصر آسيا بن ميلاد، نجيبية بن مراد، حميدة بن مراد، نبيهة بن ميلاد، توحيدة بالشيخ وغيرهن كثيرات. وذلك بدعم كبير من فرحات حشاد والحبیب بورقيبة وعلي بلهوان ومنجي سليم ورشيد إدريس وغيرهم.

وكانت الجمعية تهدف إلى تحرير المرأة التونسية وتغيير واقعها المعيش الذي اتسم بالجهل والتخلف عمدت المناضلة إلى توحيد صفوف النساء للمساهمة في حركة التحرير الوطني. وتم تكوين فروع في الغرض بكامل البلاد أولها بالمرسى وحمام الإنف ورادس ثم بسوسة وصفاقس والكاف وتطاوين ليتم التنسيق مع كل المناضلات وفي كل الجهات وكذلك مع القادة والزعماء وحث النساء على الحضور الفاعل في كل الأنشطة واللقاءات والاجتماعات.

أقامت الحفلات الخيرية قصد جمع الأموال وتخصيصها لتسليح المقاومة ومساعدة طلبة شمال إفريقيا على الدراسة بالخارج لأنهم يمثلون مستقبل الوطن وكذلك حتى تضمن رجوعهم والاستفادة من خبراتهم. «نبعثولهم القهوة والشاي والسكر ونعملولهم حويجات وشوية فلوس، فكرتنا نبعدوهم من الزواج من الأجنيبات»⁷ كما نشطت مع حركات الشباب والكشافة مثل جمعية الإيخاء القيرواني.

كما كتبت العديد من المقالات المتضمنة والداعية لتحرير المرأة والرفع من منزلتها في المجتمع والمطالبة بضرورة تعليمها ونشرتها بالمجلة التي أصدرها والداها «شمس الإسلام» وكان لها أول مقال بالمجلة بعنوان «تعاون المرأة والرجل» في 14 مارس 1937 كما ساهمت الرائدة في تأسيس جريدة «تونس الفتاة» وقد برز أول عدد منها في غرة أفريل 1938.

وكم كانت فرحتها كبيرة عندما رجعت الدكتوراة توحيدة بالشيخ أول طبيبة تونسية مسلمة من فرنسا حيث أقامت لها حفل تكريم واعتبرت ذلك اليوم من أسعد أيام المرأة التونسية على حد تعبيرها لأن نجاح الرائدة توحيدة بالشيخ وحصولها على شهادة الدكتوراه بتفوق هو شرف لكل امرأة تونسية. وهو ما يتجلى في هذا المقتطف من الخطبة التي ألقته بالمناسبة «ها هي السيدة الحكيمة رجعت إلينا، والحمد لله، متوجة

7. المرجع السابق، ص 25.

الأشكال التعبيرية الجديدة في الثقافة التونسية

ذاك الفعل الصادم

بقلم منيرة رزقي

الالتصاق بالمعيش اليومي للشباب التونسي في حميمته وهو الأقدر على قول ما يشعر به وما يرنو إليه أما تراجع مذهب للغناء الوتري لاسيما ذاك الذي يطرح مضامين عاطفية بشكل كلاسيكي حتى بات يثير سخرية بعض الفئات الشابة أمام تنامي ظاهرة الرب كمعطى جديد يفخر أصحابه بأنهم من مفجري الثورة التونسية باعتبارها صرخوا في زمن السكوت وكسروا حاجز الخوف والصمت ويعيرون على باقي الموسيقيين ونجوم الغناء ولاءهم المطلق للنظام الدكتاتوري وتمعش بعضهم منه وتحقيق مكاسب على حساب الرسالة الفنية.

ولعل المتأمل في نجوم الرب يكتشف دون بالغ عناء انهم كسروا الصورة النمطية للفنان فهم ينحدرون في غالبيتهم من جذور شعبية ملتصقة بواقع الفئات المهمشة والمحرومة وغالبيتهم عصاميون مدجون فقط بمواهب فطرية وبطاقة صدق عالية تجعل أغانيهم تنفذ الى قلوب جمهورهم.

اما القرافيتي الذي حول الشارع التونسي الى مشهدية بالغة التمير عرفت ذروتها مع « زواولة» اولئك الذين خرجوا من رحم المجتمع التونسي من خلال اخلاصهم ل « الزوالي» ذلك التونسي الفقير المهمش الذي عملت كل السلطات المتعاقبة على الامعان في اذلاله واخماد صوته.

تبتكر الثورات عموما شعريتها من خلال صوغ أشكال تعبيرية وفنية تحاكي الفعل الثوري وتعبر عن تجلياته بمفردات مختلفة صادمة أحيانا وموغلة في الرمز أحيانا أخرى،

ولم تشذ الثورة التونسية عن هذه القاعدة لاسيما وان اللفظة السحرية التي كانت صرخة الشعب التونسي في وجه النظام الدكتاتوري وهي « الشعب يريد » كانت تنهل من أيقونة تونس أبو القاسم الشابي صاحب قصيدة إرادة الحياة تلك القصيدة التي ترددت في كل الميادين العربية أينما حل المد الثوري لتصبح أهزوجة جماعية رددتها الأفواه وصدحت بها الحناجر.

لكن اللافت حقا هو تناسل أشكالا تعبيرية جديدة زحفت على المشهد الثقافي وقوضت أسسه تقويزا كاملة فانحسر المنتج الثقافي والفني التقليدي وتراجعت شعبيته لدى المتلقي التونسي الذي ضجر من الأنماط المألوفة وبات يبحث عن أشكال تعبيرية مختلفة تقول وجعه وألمه وحلمه بشكل مغاير يقطع مع السائد.

ومن هذا المنطلق يمكن القول ان موسيقى الرب التي يذهب البعض الى حد اعتبارها « سوسيولوجيا الشارع » اكتسحت المشهد الثقافي بلا منازع وباتت معبرة عن ثورة الشباب التونسي في اعنى تجلياتها وبات نجوم الرب هو الاقدر على





وشكل هؤلاء الشباب غيرهم صوتا لهذا المواطن الذي لا صوت له سلاحهم في ذلك ابداع متفرد وجرأة صادمة وموجعة تقول الواقع بلونه ومفرداته دون موارد او رتوش.

ولعل ما يميز الراب والقرافيتي كأشكال فنية جديدة هو الرفض للسائد والتمرد على نمطيته وتوقعه في قوالب كلاسيكية لم تنجح الى حد كبير في التعبير عن معاناة الناس واهواجهم ولم تكن محملا جيدا للتعبير عن القبح والزيف الذي يقوم عليه مجتمعنا في كثير من مظهراته وتجلياته.

ومن هذا المنطلق جاءت صرخة هؤلاء الشباب من خلال الأشكال الفنية والتعبيرية الجديدة والتي يمثل الراب والقرافيتي ذروتها في محاولة لتقويض الانماط الفنية المتداولة.

غير ان التعاطي مع هذا الأشكال الفنية الجديدة سواء من خلال المتلقي او من خلال المشهد الثقافي كان مختلفا ومتباينا.

فبقدر ما كان اقبال الشباب في تونس على الراب والقرافيتي كبيرا واصبحت له قاعدة جماهيرية كبيرة تبرز خاصة من خلال المواقع الاجتماعية وتداول ما ينتجه هؤلاء الفنانين والترويج له وتسويقه وكذلك من خلال مساندتهم المطلقة واللامشروطة لنجومه كما برز ذلك بجلاء مع بعض فناني الراب ومع « زواولة » الذي واجهوا السلطة وتعرضوا الى ضغوطات وقف جمهورهم ومريديهم معهم خلالها حتى تجاوزوها،

غير انه على ظرف نقيض من ذلك يقف بعض الفنانين الكلاسيكيين من نجوم الغناء تحديا ومن بعض النقاد وكذلك شريحة كبرى من المتلقين ضد هذه الظاهرة ويعتبرون هذه الاشكال الفنية الجديدة دخيلة علينا ولا نشبه واقعا بل يرونها نشازا ونوعا من « الطفح الثوري » الذي تمخض عنه الحراك السياسي والاجتماعي مؤكدا على افتقار هؤلاء الشباب الى الموهبة الحقيقية واعتمادهم على فعل الصدمة كمطية لشد الجمهور من خلال جرعة من الجرأة الزائدة سواء في المضامين المطروحة او العبارات والألفاظ المستعملة..

واي ان كان التعاطي مع هذه الاشكال الفنية والتعبيرية الجديدة فإنها تظل ظاهرة جديدة بالتأمل والدرس من قبل الباحثين والإعلاميين أيضا.

من مناضلات مدينة المنستير فاطمة تريمش أرملة الشهيد عبد السلام تريمش



مات والدي مخلفا وراءه أرملة لا خبرة لها في الحياة وسبعة أبناء صغار كبراهم تبلغ من العمر 17 سنة وأصغرهم تجاوز الأربعين يوما بثلاثة أيام، ولم يترك لها مورد رزق قارّ يساعدها في الإنفاق علينا. ومع ذلك تمكنت بفضل ذكائها وحسن تدبيرها، وعملها الدؤوب داخل بيت متواضع من التغلب على جلّ الصعوبات التي كانت تواجهها...

لقد كانت تقضي الساعات الطوال من النهار تدق الحلفاء وتظفرها مقابل مبلغ مالي بسيط لا يفي بالحاجة، وفي الليل تسهر إلى ساعة متأخرة منه أمام كدس من صوف الكباش تندف وتغزل إلى أن تحوله إلى خيوط طعمة تبيعها من الغد ويثمنها تقطني لنا ما نحن بحاجة إليه...

وبعد أشهر من المصيبة التي ألمت بنا غادرت والدتي منزلها لتنضم إلى هيئة الاتحاد النسائي المنستيري، فهذه العضوية قربتها من المسؤولين ومهدت لها طريق اللقاء بالزعيم حبيب بورقيبة الذي كان يكن لها كل الاحترام والتقدير لما لامسه فيها من شجاعة ونشاط وثقة بالنفس وحب لأبنائها اليقظة...

ومن هنا غيرت والدتي نشاطها فأصبحت تتعاطى الفلاحة... فمن جني الزيتون إلى الزراعات السقوية... كما تطرقت في هذا الكتاب أيضا إلى مواقف الزعيم الحبيب بورقيبة مع عائلتنا ومساعدته لنا ماديا ومعنويا وعن الحياة الاجتماعية والثقافية لمدينة المنستير بعاداتها وتقاليدها ومعتقداتها...

المؤلفة منيرة تريمش

عنوان للكتاب الذي صدر لي يوم 31 أوت 2013

بمناسبة الذكرى الستين لاغتيال والدي الشهيد عبد السلام تريمش... لقد تحدثت في هذا الكتاب عن حياة والدتي ومسيرتها النضالية جنبا إلى جنب مع والدي طيلة 20 سنة من الكفاح ضد الاستعمار الفرنسي الغاصب لبلادنا...

لقد عاشت والدتي أحداث معركة التجنيس التي اندلعت في مدينة المنستير يوم 7 أوت 1933 وهي ما تزال في بيت أهلها، ثم بعد زواجها المبكر الذي تم في سن الرابعة عشرة عاشت كل الوقائع والأحداث التي واجهت الشعب التونسي... فمن أحداث 3 سبتمبر 1934 إلى واقعة 9 أفريل 1938 إلى اندلاع الثورة المسلحة في 18 جانفي 1952... وفي خضم كل هذه الأحداث كانت تتعرض دائما إلى اقتحامات الجندرية المتكررة فيدفعون بالباب جانبا وينتشرون في كل أرجاء المنزل ويبحثون عن المناشير ويمزقون الحشايا ويبعثرون ما بداخلها الأمر الذي دفع بوالدتي ذات اقتحام تعسفي إلى جمع كل المناشير والجرائد والأوراق وإشعال النار فيها...

وفي ليلة 31 أوت 1953 تم إغتيال والدي رميا بالرصاص ودون محاكمة فكانت تلك الليلة بالنسبة لوالدتي ولنا ليلة مفرجة ومرعبة...

شباب تونس لوحة فسيفسائية يختلفون في الرأي ولا يتخالفون في حب تونس

الورشات والتمارين في النظر في إمكانية تجاوز المعوقات وكسر الحواجز أمام مشاركتهم في بناء مستقبل بلدهم شباب ولاية نابل المشاركون في هذه الدورة كانوا ذوي ألوان وتوجهات متنوعة ومختلفة، وآراء متباينة أحيانا ومتقاربة أحيانا أخرى، تلوّنهم واختلافهم وتباينهم لم يمنع اتسامهم جميعا بالحيوية، والنشاط والشعور بالمسؤولية، ولم يمنع اختلافهم في الرأي وجودهم في فضاء واحد، عبروا فيه عن مواقفهم وأرائهم وانتماءاتهم وقراءتهم للواقع وللوضع الراهن بكل حماس وكفاءة وتشاركوا هواجسهم وأحلامهم وطموحاتهم بتلقائية جميلة.

شباب ولاية صفاقس أيضا استفاد من هذا البرنامج من 20 إلى 22 نوفمبر 2013 حيث شارك في الدورة ما يزيد عن 30 مشارك ومشاركة من صفاقس الكبرى ومختلف المناطق المجاورة، كجبنيانة وقرقنة وساقية الزيت .. وغيرها . شباب حضر الدورة وكله أمل في مزيد تطوير معارفه والاستفادة من تجارب بعضهم البعض وكثيرون منهم، هم في صلب الحياة السياسية وآخرون ناشطون في الحياة العامة وكثيرون منهم يرنو إلى ولوج مواقع القرار بكثير من الطموح، شباب اتسم بجدية مفرطة وإصطبع في التعبير عن مواقفه بالحدة والاندفاع .

وبين شباب ولاية نابل وشباب ولاية صفاقس تشكلت لوحة فسيفسائية متعددة الألوان والأشكال عكست صورة شباب تونس الذي وإن فرقهم الاختلاف في الرأي فقد جمعهم حبهم لهذا البلد وإصرارهم على حماية تونس من كل أشكال التطرف حتى تبقى في أمن وأمان هكذا همس كل مشارك ومشاركة .

واكد مشاركو الولايتين أنهم شباب نعم وقليلوا التجربة نعم ولكنهم موجودون يشاركون في الحياة العامة والسياسية ومصرون على إفتكك مكانهم في الفضاء العام والسياسي لأنهم يرون في أنفسهم مستقبل تونس وحاضره ولا مجال لتهميشهم أو إقصائهم

سنية زكري عميرة

ما نشارك... ونشارك

هو شعار سلسلة الدورات التدريبية التي ينظمها مركز البحوث والدراسات والتوثيق والإعلام حول المرأة بدعم من هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة - مكتب تونس - حول موضوع الشباب والمشاركة في الحياة العامة والسياسية .

يهدف هذا البرنامج التدريبي إلى دعم تواجد الشباب من الجنسين في مواقع القرار والمسؤولية ومزيد تفعيل مشاركتهم في الحياة العامة والسياسية، وهو برنامج يستهدف بالأساس الشباب التونسي من الجنسين في مختلف ولايات الجمهورية التونسية من الفئة العمرية بين 18 و29 سنة والناشط في إطار تجمعات مدنية كانت أو سياسية حزبية أو حقوقية والراغب في الاندماج في الحراك الاجتماعي المحلي .

ويسعى الكريديف من خلال البرنامج التدريبي لهذه الدورات إلى تحقيق تكافؤ الفرص بين الجهات من ناحية وبين الجنسين من ناحية أخرى إضافة إلى الأخذ بعين الاعتبار الخصوصيات الاجتماعية والمحلية والثقافية لكل ولاية وذلك من خلال الاقتراب من هذه الفئة الشبابية والتنقل إليها لتنفيذ البرنامج بمختلف ولايات الجمهورية .

هذا البرنامج الذي انطلق خلال شهر سبتمبر 2013 استفاد منه شباب ولاية نابل من 30 سبتمبر إلى 03 أكتوبر 2013 حيث شارك بهذه الدورة أكثر من 35 مشارك ومشاركة من مختلف معتمديات ولاية نابل وإنتظمت بالتحديد بمدينة الحمامات

شباب من مختلف معتمديات ولاية نابل، تلقوا تدريبيا مكثفا من خلال ورشات حاولت الجمع بين المقاربة السوسولوجية والجانب النفسي والاتصالي وتمكنوا من خلال هذه المقاربات على التعرف على المفاهيم الأساسية ذات العلاقة بالمشاركة في الحياة العامة والسياسية كمفهوم المواطنة وتكافؤ الفرص، كما تمكن الشباب المشارك من تبادل التجارب والخبرات والتطرق إلى المعوقات التي تواجههم، وعملوا سويا من خلال

بالكريديف : تقديم قاعدة البيانات حول الجمعيات المتدخلة في مجال تكافؤ الفرص بين الجنسين في تونس

قدّم مركز الدراسات والبحوث والتوثيق والإعلام حول المرأة (الكريديف)، بالتعاون مع صندوق الأمم المتحدة للسكان (UNFPA) عرضاً للنتائج النهائية لمشروع قاعدة البيانات حول الجمعيات المتدخلة في مجال تكافؤ الفرص بين الجنسين في تونس وذلك يوم 26 نوفمبر 2013 بمقرّ الكريديف، بحضور وزيرة المرأة السيدة سهام بادي وشركاء المشروع وممثلين عن المجتمع المدني ومؤسسات الدولة والباحثين والمعنيين بالشأن الجمعياتي في تونس.

وتعتبر قاعدة البيانات الالكترونية والدليل التحليلي حول الجمعيات الناشطة في مجال حقوق المرأة وتكافؤ الفرص بين الجنسين توجيهاً لعمل ميداني هامّ استهدف 244 جمعية عاملة بالميدان بصفة مباشرة وغير مباشرة في مختلف ولايات الجمهورية دون استثناء ونتاجاً لمجهود تحليلي موضوعي للمعطيات المجمعة.

وقد أثنت وزيرة المرأة على الجهود المبذولة لتقديم صورة موضوعية عن الحراك المدني والجمعياتي في تونس وأهميته خاصة في المرحلة الإنتقالية. كما عرّجت السيدة ليلي جودان، ممثلة صندوق الأمم المتحدة للسكان بتونس، على ثراء الشراكة العريقة بين الكريديف والمنظمة التي تمثلها، مؤكدة على ضرورة مواصلة العمل على تحيين قاعدة البيانات حول الجمعيات لاستفادة المجتمع المدني والبحثي والموولين منها. من جهتها، التزمت السيدة رشيدة التليلي السلاوتي، المديرية العامة للكريديف، بتوفير المركز للمناخ العلمي الملائم لتطوير الدراسات والبحوث الداعمة لمسألة حقوق المرأة وتكافؤ الفرص بين الجنسين.

وتولّت الأستاذة درة محفوظ، المنسقة العلمية للمشروع، تقديم أهمّ النتائج التي أفرزها البحث الميداني وتحليل البيانات، مع توضيح المنهجية المعتمدة في مختلف مراحل المشروع. كما قدّم السيد مراد بالشيخ، المحلل الاعلامي المكلف بقاعدة البيانات، عرضاً حول قاعدة البيانات الالكترونية وكيفية استخدامها من قبل العموم. وقامت السيدة سنية بن جميع، مكلفة بمرصد تكافؤ الفرص بين الجنسين بالكريديف، بتقديم لمحة عن تاريخية المرصد وأهمّ انجازاته، مؤكدة على أن قاعدة البيانات حول الجمعيات تعدّ من أولى انجازات المرصد في هذه المرحلة من إعادة تنشيطه. وتلى المداخلات نقاش بين الحضور.

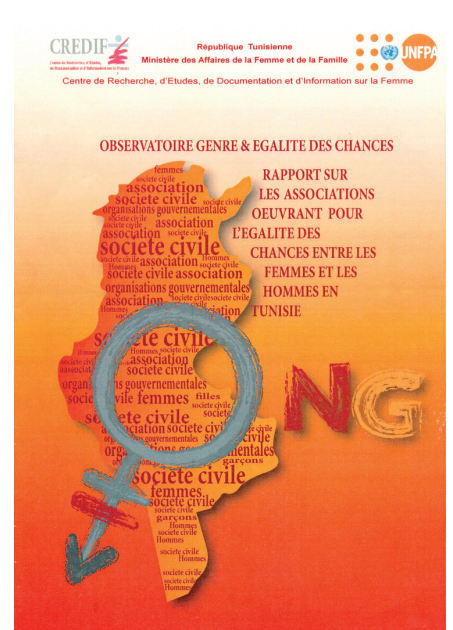
ومن المنتظر أن يتمّ نشر الدليل التحليلي حول الجمعيات في الأسابيع القادمة وأن يتمّ فتح الموقع الالكتروني للعموم في نفس الفترة.

ورضة قدري

«تقرير حول الجمعيات العاملة في مجال تكافؤ الفرص بين الرجال والنساء في تونس»

أصدر الكريديف تقريراً حول الجمعيات العاملة في مجال تكافؤ الفرص بين الجنسين في تونس بدعم من صندوق الأمم المتحدة للسكان باللغة الفرنسية في 50 صفحة وانطلاقاً من جرد كمّي للجمعيات التونسية التي تأسست منذ سنة 1956 الى سنة 2012 استخرج فريق البحث 244 جمعية ناشئة تكونت خاصة غداة ثورة 14 جانفي 2011 تعمل في مجال الدفاع عن حقوق المرأة وتكافؤ الفرص والمواطنة من جميع الولايات التونسية.

كما تضمّن التقرير عديد الجداول والرسوم البيانية التي تعكس مؤشرات نوعية مصنفة حسب الجنس والجهة والنشاط استندت الى مقاربة تحليلية متعددة الابعاد بينت مدى تزايد عدد الجمعيات ومشاركة الناشطات والناشطين في المجتمع المدني خاصة من فئة الشباب الذي مهّد له الوسط السياسي والاجتماعي والثقافي بعد ثورة الكرامة التونسية.



الإنتاجات الإعلامية باعتماد مقاربة النوع الاجتماعي في مجال المشاركة الاقتصادية للمرأة موضوع دورة تدريبية بمدينة طبرقة



تقطير أعشاب طبية بالتبائية، إلى جانب اعتماد الأفلام التي تمت مشاهدتها كموضوع للإنتاجات الإعلامية وقد أنجز الصحافيون الذين إنقسموا إلى ثلاث ورشات، حيث تولت الأستاذة فاطمة عزوز تأطير ورشة الراديو والسيد أحمد بالأسود ورشة التلفزة والصحافة الإلكترونية، والسيدة منى مطيع ورشة الصحافة المكتوبة، وتولت السيدة حميدة البور الإشراف على هذه الورشات الثلاث وتقييم مدى اعتماد مقاربة النوع الاجتماعي في إنتاجات الدورة التي جاءت في أشكال صحفية متنوعة وتغطيات بإذاعات وتلفزات وجرائد مختلفة

س. ز. ع.

تنفيذا للبرنامج الشراكة بين مركز البحوث والدراسات والتوثيق والإعلام حول المرأة ومكتب تونس للتعاون الدولي الألماني، نظم الكريديف دورة تدريبية لفائدة الإعلاميين وذلك من 24 إلى 26 ديسمبر 2016 بمدينة طبرقة، تناولت موضوع «الإنتاجات الإعلامية باعتماد مقاربة النوع الاجتماعي في مجال المشاركة الاقتصادية للمرأة».

شارك في الدورة، ما يقارب 40 مشارك ومشاركة من مختلف ولايات الجمهورية، ويمثلون وسائل إعلامية عديدة من صحافة مكتوبة وإلكترونية وسمعية بصرية.

تلقى المشاركون تدريباً نظرياً حيث أمنت الأستاذة حميدة البور، تقديم مقاربة النوع الاجتماعي في علاقتها بالإنتاجات الإعلامية، في حين تولت السيدة إيمان الزواوي تسليط الأضواء على أهم نتائج دراسة الكريديف حول التمكين الاقتصادي للمرأة وبعث المشاريع.

من جهة أخرى تولت مديرة برنامج ECONOWIN بتونس وممثلة مكتب تونس للتعاون الدولي الألماني GIZ، السيدة منية القصطي، تقديم البرنامج الذي يهدف إلى تمكين المرأة اقتصادياً بكل من تونس ومصر والأردن والمغرب.

من جهة أخرى قدمت السيدة ألفة العرفاوي مبادرة «أنا هنا» التي تندرج ضمن برنامج ECONOWIN وتعرض المبادرة واقع العمل النسائي بعيون الكاميرا من خلال مجموعة من الأفلام السينمائية والتوثيقية أنتجت خصيصاً للغرض بكل من تونس والمغرب والأردن ومصر... وقد تم مشاهدة بعض هذه الأفلام ومناقشتها من قبل الصحافيين.

اليوم الثاني من الدورة كان عملاً ميدانياً حيث تنقل الصحافيون إلى كل من منطقة ببوش والتبائية، من معتمدية عين دراهم حيث زار الصحافيون مشروعين مميزين لنساء من المنطقة، الأول تمثل في تعبئة مسلك في قرية ببوش والثاني

بفضاء الكريديف

نساء في الحياة العامة من خلال أشكال فنية مختلفة

فيلم سلمى للمخرج التونسي محمد بن عطية، ويروي الشريط قصة أرملة شابة توفي زوجها سائق سيارة أجرة اثر حادث، فقررت «سلمى» أن تتولى العمل كسائقة لسيارة أجرة زوجها المتوفي، حتي تتمكن من حياة كريمة لها ولأسرتها. وقد واجهت صعوبات كثيرة من أسرتها والمجتمع لكن بعزمها وتحديها للواقع وإصرارها على النجاح من أجل إبنتها التي كان لها دورا أساسيا ومساهمة فاعلة في نجاح الأم.

الفيلم الثاني «أم أميرة» هو شريط وثائقي قصير من مصر، هي قصة واقعية من إخراج ناجي اسماعيل، يصور الحياة اليومية لأم أميرة، وهي تعيش في أسرة فقيرة مع زوجها وإبنتها المريضة بالقلب وتحتاج إلى عناية دائمة وكذلك الزوج غير قادر على العمل لمرضه وبذلك أصبحت أم أميرة هي العائلة لأسرة تحتاج إلى رعاية صحية وإجتماعية، تمتهن أم أميرة بيع سندويشات بطاطس على الطريق العام، مما يجعلها تواجه عدة صعوبات خاصة بالليل نتيجة المضايقات، إضافة لما يشهده الشارع من مظاهرات يومية ومصادمات، إذ صور الفيلم في فترة مابعد الثورة المصرية، ومن المفارقات أن أم أميرة تفقد إبنتها أميرة أثناء تصوير الفيلم، ومع ذلك واصلت تصوير الشريط حتى يبقى حافظا لآخر صورة لها مع إبنتها وهي تتوجه بها إلى المستشفى من أجل إسعافها ولكن كان ذهاب أميرة دون عودة... معاناة امرأة مصرية يعكسها الشريط ليكون عينة لنساء عديدات يعشن نفس الظروف ونفس الألم.

نقاش ثري عقب مشاهدة الفيلمين عكس آراء الشباب المشارك بتظاهرة نساء في الحياة العامة من خلال أشكال فنية مختلفة، إزاء واقع العمل النسائي بالبلدان العربية،

بمناسبة عيدي الشباب والثورة، نظم مركز البحوث والدراسات والتوثيق والإعلام حول المرأة بدعم من مكتب تونس للتعاون الدولي الألماني تظاهرة فنية بعنوان «نساء في الحياة العامة من خلال أشكال فنية مختلفة» وذلك من خلال مبادرة «أنا هنا» المنضوية في إطار مشروع ECONowin لتمكين المرأة بمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. والمتمثل في دعم ونشر مبادرة المكتب الإنمائي الألماني، لتعزيز دور المرأة في الاقتصاد بكل من تونس ومصر والأردن والمغرب، وتنفيذا للجزء الثاني من البرنامج المتمثل في عرض الأفلام ومناقشتها في إطار أنشطة مختلفة ذات علاقة بموضوع الأفلام المتمثلة في عرض دور المرأة في الاقتصاد المحلي بتونس، وحتى يكون لهذه الأفلام وقعا وصدى في المجتمع التونسي، برمج الكريديف عديد الأنشطة لتحقيق هذا الهدف، من بينها تظاهرة «نساء في الحياة العامة من خلال أشكال فنية مختلفة»، التي إنتظمت بمقر الكريديف يوم 22 جانفي 2014 بإشراف السيدة رشيدة التليلي السلاوتي المديرية العامة للمركز والسيدة ألفة العرفاوي ممثلة مكتب تونس للتعاون الدولي الألماني.

تضمنت التظاهرة ثلاث مكونات فنية تمثلت الأولى في عرض فيلمين من مبادرة «أنا هنا»، والثاني في معرض لوحات فنية لمجموعة من الشباب يعكس رؤيتهن للمرأة وللثورة، معرض فوتوغرافي لنساء تونسيات

عينات من واقع العمل النسائي من خلال مبادرة «أنا هنا»

إفتتحت التظاهرة بعرض فيلمين من مبادرة «أنا هنا» :



معرض صور فوتوغرافية: تونسيات من خلال عدسة التصوير

المكون الثاني للتظاهرة، تمثل في معرض صور فوتوغرافية حمل عنوان تونسيات من خلال عدسة التصوير، بإمضاء المصور الفوتوغرافي الشاب أزور منصري الذي شارك في المعرض بقرابة 22 صورة جمعها من مختلف جهات الجمهورية فأزور دفعته هوايته للتنقل بآلته العجيبة في ربوع الوطن، ليجعل من الكاميرا شاهدة على ولادة عسيرة لمجتمع جديد.

ودون سابق إضمار، وبكل عفوية وتلقائية، إلتقطت كاميرا أزور صوراً لنساء وفتيات تونسيات من شرائح إجتماعية وجهات وفئات عمرية مختلفة

صور وملاحم هي لنساء بلادي

صور صامتة، جامدة ولكن المتأمل فيها يجدها تعكس أن نساء بلادي هن نساء ونصف

صور قدمت لنا نساء شامخات ، نساء صامدات ، صابرات رغم

المعاناة والتهميش المتزايد لهن في المجتمع، فتيات في عمر الربيع يواجهن الفقر وتعب الحياة منذ نعومة اظفارهن.

صورة عكست المرأة التونسية المعتزة بأصالتها في شموخ ورقي.

صور لأمهات تونسيات أعيامن الزمن وأنهكهن الفقر وقد تجاوزن الثمانين من العمر

إمرأة ريفية تواجه القساوة بكل أنواعها : قساوة الطبيعة مع قساوة ظروف ولدت بها وكبرت معها

أرملة رمز للصبر والقوة والشجاعة ، دفنت حزنها في صدرها ووقفت صامدة تبحث عن حقها وحق أسرتها

فتاة مراقبة تواجه اليتيم فجأة ورغم صغر سنها تحلت بالقوة والعزيمة، متحدية يد الغدر والإغتيال

عدسة كاميرا أزور منصري قدمت لنا وجوه لنساء وفتيات تونسيات تجمعت فيهن تناقضات الحياة، هن مختلفات في نمط الحياة متحدات في هدفها...



لوحات فنية ، حول موضوع المرأة والثورة بريشة شابات تونسيات

الجزء الثالث من التظاهرة ، تمثل في معرض لوحات فنية لطالبات بمعهد الفنون الجميلة بتونس بإشراف الجمعية المتوسطة للثقافة والفنون وتأطير الأستاذ محمد علي العيادي.

أحلام بيونس ، مريم سعيداني ، سمية زيان ، إيلاف التركي ، إيناس الجمعي ، شريفة الطرابلسي وبية بن ميلاد ، هن طالبات بمعهد الفنون الجميلة بتونس ، شابات إرتأين الإنخراط في الحياة العامة من خلال العمل الجمعياتي التطوعي ، بنشاطهن صلب الجمعية المتوسطة للثقافة والفنون AMAC وفي سياق هذا النشاط الجمعياتي ، جسدت كل واحدة منهن رؤيتها الفنية الخاصة للمرأة في علاقتها بالحياة العامة من خلال لوحات فنية راوحت بين الفن التجريدي والفن التعبيري ،لوحات تعكس وجهة نظر شبابية فنية للمرأة

س. ز. ع.

أصدر الكريديف أخيرا

«مساواة النوع الاجتماعي والانتقال الديمقراطي»



الكريديف 2013

يجمع هذا الكتاب في 226 صفحة باللغتين الفرنسية والانجليزية ترجمة الى العربية أعمال سلسلة المحاضرات العلمية حول مساواة النوع الاجتماعي والانتقال الديمقراطي التي نظّمها الكريديف سنة 2012 بالتعاون مع صندوق الامم المتحدة للسكان بمشاركة مجموعة من الباحثين الدوليين من بلدان أوروبية وأفريقية تناولوا بالدرس والتحليل ثلاثة مواضيع رئيسية آنية ذات صلة بحقوق المرأة التونسية، فقد عالجت المحاضرة الاولى مسألة الدستور والمساواة في الحقوق بين الجنسين وركزت المحاضرة الثانية على حقوق النساء بين الشمولية والخصوصية الثقافية وخصّصت المحاضرة الثالثة لاتفاقية الامم المتحدة لمناهضة جميع أنواع التمييز ضد المرأة (السيداو).

كما تضمّن الكتاب جميع النقاشات والمداخلات التي أثّرت الحوار حول إعادة البحث عن آليات وقوانين جديدة لتعزيز حقوق النساء ودسترتها في ظل مرحلة الانتقال الديمقراطي الذي تعيشه تونس.



«تونسيات ومسار الثورة»

هو بحث ميداني أنجزه فريق عمل من الكريديف سنة 2011 بالتعاون مع صندوق الامم المتحدة للسكان نشر في كتاب باللغة العربية ضمّ 167 صفحة للتوثيق الى ملامح حضور المرأة التونسية في مسار ثورة 14 جانفي 2011.

وجاء هذا البحث رصدًا قريبا من الواقع محمّلا بالتساؤلات ليفتح أفقا جديدة للبحث الميداني حول الحراك الاجتماعي والسياسي من زاوية النوع.

ويتنزل هذا العمل البحثي ضمن صنف متميّز، فهو ليس تجميعا لشهادات فردية وتعليقا عليها وهو ليس قراءة نظرية وتأويلية لمسارات جماعية فحسب، بل هو مخاض تجربة ميدانية قامت على منهجية علمية كيفية ونوعية استندت الى حوارات جماعية تفاعلية عفوية في اطار عيّنات مدروسة شملت مختلف جهات البلاد في المدن والأرياف وشرائح عمرية ومستويات مختلفة من النساء.